

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٤٤**

الخميس، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا/السيد تينيا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورونتي سوليث
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1812525 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من الأردن، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، آيسلندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتسوانا، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، العراق، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كوبا، لبنان، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، نيجيريا، اليابان.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو بيدرو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة ماريا روبياليس دي تشامورو، نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوعين، خاطب الأمين العام مجلس الأمن بشأن الأزمة في الشرق الأوسط والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان (انظر S/PV.8231). وتكلم عن منطقة تعاني من الانقسامات الطائفية ومن أن دولها آخذة في الانهيار ومن زيادة متسارعة في الجماعات المتطرفة؛ منطقة يتحول فيها الغضب والإحباط بسرعة إلى إرهاب وعنف وتطرف؛ منطقة تمثل فيها المعركة بين الاعتدال والتطرف معركة من أجل مستقبل الملايين من الناس. وما يحدث في الشرق الأوسط اليوم له آثار مباشرة على بقية العالم.

ويؤدي التدخل الخارجي إلى تحويل النزاعات الداخلية إلى حروب إقليمية. ففي سورية، نرى مواجهات بين العديد من الجيوش الوطنية ووكلائها والعديد من جماعات المعارضة المسلحة والميليشيات والمقاتلين الأجانب وعدة منظمات إرهابية. وتتصاعد الأزمات الإنسانية وتمتد عبر الحدود. وفي اليمن، نشهد أسوأ كارثة إنسانية في زماننا. ولا تزال الجروح القديمة تنزف وتزداد عمقا في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، مما يهدد باندلاع حرب أخرى. ولا يزال النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي دون أي آفاق للتوصل إلى حل سياسي، ويوشك قطاع غزة على أن ينفجر.

لقد أصبحت الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، هي السمة المميزة للمنطقة.

واليوم، تزداد مخاطر سوء التقدير، مما يزيد من خطر نشوب مواجهة على نطاق أوسع مع انتشار العنف عبر الحدود. وفي تلك البيئة المشحونة والخطيرة، سواء في سورية أو اليمن أو غزة، فقد أصبحت هناك كلمة واحدة حاسمة. إنها التهدئة – تهدئة التعزيز الخطير للقوات العسكرية؛ تهدئة الخطاب السياسي التحريضي والاستفزازي. إن الجميع في الشرق الأوسط بحاجة إلى الإبتعاد عن حافة الهاوية. ولا يوجد أي حل عسكري للنزاعات في المنطقة.

وفي خضم هذه الظروف المعقدة، فإنني ونظرائي في المنطقة نشدد بصورة منتظمة في إحاطاتنا الإعلامية المقدمة إلى المجلس على الديناميات الإقليمية السريعة التحول. وتعمل الأمم المتحدة بلا كلل لمنع حدوث مزيد من التدهور، مع دعم العمليات السياسية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة. ونحن في الميدان بحاجة إلى أن يواصل المجتمع الدولي دعم الآليات المتعددة الأطراف وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. ونرى أن هناك حاجة إلى مزيد من تعددية الأطراف التي تمزج بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، والدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات.

وعلى نحو ما ذكر الأمين العام، فإن الطبيعة المتغيرة للنزاعات تعني أن الوقاية ينبغي أن تكون في صميم جهودنا. وهو أمر لازم قطعا عند معالجة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن الطابع الملح للحالات الخطيرة في سورية واليمن وأماكن أخرى قد استأثر بتركيز الاهتمام الدولي بشكل مفهوم، لا تزال فلسطين جزءا محوريا من المأزق الإقليمي. وما لم ينته الاحتلال ويتحقق الحل القائم على وجود دولتين عن طريق المفاوضات المجدية استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة، فإن النزاع سيظل أحد العوامل الرئيسية المحركة للتطرف، وتهديدا مستمرا للاستقرار الإقليمي.

إن غزة تتفكك في اللحظة التي نتكلم فيها. إنها تتفكك تحت ضغط مزيج متفجر من العوامل الإنسانية والأمنية والسياسية السلبية. وإذا نشب نزاع آخر بين حماس وإسرائيل، فستكون العواقب مدمرة على الفلسطينيين في غزة. ويمكن أن يقوض الاستقرار النسبي في الضفة الغربية وأن يكون له تداعيات على إسرائيل والمنطقة. أقول هذا وقلبي يعتصره الألم، ويحدوني الأمل في أن نبذل جميعا قصارى جهدنا، بروح الدبلوماسية الوقائية.

فعلى مدار الأسابيع الأربعة الماضية، التقى عشرات الآلاف من الفلسطينيين في غزة على الحدود مع إسرائيل في إطار احتجاجات ”مسيرة العودة الكبرى“. ويتوقع أن تستمر المظاهرات وأن تصل لذروتها بحلول يوم ١٥ أيار/مايو، ويمكن أن تنتشر لتصل إلى الضفة الغربية وخارجها. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، قتل ٣٥ فلسطينيا خلال هذه المظاهرات وأصيب عدد كبير بجروح على يد قوات الأمن الإسرائيلية. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات إسرائيلية.

كما كان هناك عدد متزايد من الحوادث الخطيرة عند السور، بما في ذلك زرع أجهزة متفجرة مرتجلة – انفجر أحدها على الأقل – وإلقاء قنابل مولوتوف ومحاولات لتخطي السور. وقد اتهمت إسرائيل حماس وحركة الجهاد الإسلامي ومقاتلين آخرين باستخدام الاحتجاجات والنساء والأطفال والمسنين كغطاء للتسلل إلى إسرائيل وشن هجمات إرهابية. ونظرا لاستمرار هذه الاحتجاجات، ستزداد التوترات واحتمال وقوع حوادث خطيرة وسقوط مزيد من الضحايا.

وقد شاركت في جهد مكثف مع جميع الأطراف للحد من مخاطر الاحتكاك، وأرحب بالجهود المبذولة تحقيقا لنفس الغرض، ولا سيما الجهود التي تبذلها مصر وغيرها من الدول.

ويجب على إسرائيل أن تقوم بتحديد استخدامها للقوة والتقليل إلى أدنى حد من استخدام الذخيرة الحية. القوة الفتاكة ينبغي ألا تُستخدم إلا كملاذ أخير. ويجب أن تبقي حماس وزعماء المظاهرات على وجود المحتجين بعيدا عن سور غزة وأن يمنعوا القيام بأي أعمال عنف أو أعمال استفزازية. لقد كان الأمين العام واضحا في تكرار هذه الرسائل والدعوة إلى لضبط النفس، وقد دعا مرارا إلى التحقيق في جميع الحوادث.

إن الأطفال، الذين ينبغي حمايتهم، معرضون لخطر جسيم. وللأسف، فقد شهدنا حتى الآن مقتل ما لا يقل عن أربعة أطفال رميا بالذخيرة الحية الإسرائيلية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد بأقوى العبارات الممكنة على أن المدنيين، ولا سيما الأطفال، يجب ألا يتم تعريضهم عمدا للخطر أو استهدافهم بأي شكل من الأشكال. ويجب على الجميع ضمان أن يتمكن المدنيون من ممارسة حقهم في التظاهر السلمي. وأرحب بالتقارير الأخيرة التي تفيد بأن قوات الدفاع الإسرائيلية قد أنشأت فريقا للنظر في استخدام القوة أثناء الاحتجاجات الجارية، بما في ذلك جميع حوادث إطلاق النار المميتة، ونؤكد من جديد على أهمية إجراء تحقيق مستقل لتكون النتائج ذات مصداقية.

وفي حوادث أخرى، قُتل اثنان من مقاتلي حماس بإطلاق الرصاص عليهما في ٣٠ آذار/مارس في تبادل لإطلاق النار بالقرب من سور غزة، وأطلقت خمسة صواريخ وقذائف هاون باتجاه إسرائيل في الشهر الماضي. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قتل شخص جراء غارة جوية إسرائيلية بعد استهداف مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين لطائرة إسرائيلية بنيران المدافع الرشاشة. وقتل ما لا يقل عن ثلاثة مقاتلين آخرين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في حوادث منفصلة. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أعلنت إسرائيل أنها في الأشهر الستة الماضية أغلقت خامس نفق لحماس يربط بين غزة وأراضيها. كما أحبطت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية محاولة لتهريب ١٠ قنابل أنبوبية أفادت التقارير بأنها كانت تهدف إلى شن هجوم يوم عيد استقلال إسرائيل.

وكما قلت مرارا وتكرارا، يجب أن تتوقف جميع الأنشطة القتالية في غزة، بما في ذلك حفر الأنفاق وإطلاق الصواريخ. إنها تهدد حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وتزيد من مخاطر تصعيد الأعمال القتالية من جديد، وتقوض الدعوات إلى رفع الحصار، وتضر بآفاق تحقيق السلام في نهاية المطاف. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة في إدانة هذه الأعمال.

وعلاوة على المخاطر الأمنية المتفاقمة في غزة، لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور بسرعة. فمنذ آذار/مارس ٢٠١٧، ودون إخطار مسبق، قامت السلطة الفلسطينية بخفض استحقاقات رواتب الآلاف من العاملين في القطاع العام في غزة بنسبة أكثر من ٣٠ في المائة. وبعد ذلك بسنة، في آذار/مارس ٢٠١٨ قامت بتعليق دفع مرتبات حوالي ٠٠٠ ٢٠ موظف في الخدمة المدنية في غزة. وقد كان تأثير هذا القرار مدمرا. فستمضي الخدمات العامة المتعثرة أصلا في غزة نحو الانهيار التام. وستتأثر بصورة بالغة المستشفيات والعيادات، والمدارس، ومرافق المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وجمع النفايات، والنقل وغيرها من الخدمات الحيوية. وقد شاركت مع السلطة الفلسطينية الأثر المدمر لهذه القرارات، التي تضغط على الأسر العادية التي تكافح بالفعل من أجل تلبية أبسط الاحتياجات. ولهذا السبب أدعو الحكومة الفلسطينية إلى استئناف دفع رواتب القطاع العام في غزة دون إبطاء.

يجب أن نقوم فورا بمعالجة الأزمة الإنسانية الجارية. ويجب على إسرائيل أن تخفف القيود على التنقل والعبور المفروضة على غزة لتمكين الاقتصاد من التعافي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لشواغلها الأمنية المشروعة. وفي هذا السياق، أحيط علما بالقرار القاضي بزيادة منطقة الصيد من ستة إلى تسعة أميال بحرية،

ونحث على مواصلة تمديد المنطقة على أساس دائم. كما ألاحظ تفاعلنا المستمر مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن آلية إعادة إعمار غزة.

وأود أن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة تعمل بشكل مكثف مع الشركاء من أجل إيلاء الأولوية لمبادرات الطاقة والمياه التي نوقشت في صيغة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وكذلك في اجتماعات المانحين في القاهرة وواشنطن العاصمة. ويجب متابعة الهدف الطويل الأمد المتمثل في زيادة إمدادات الطاقة، إلى جانب المشاريع الفورية والقصيرة الأجل في قطاع غزة.

ومما يزيد من تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في غزة تعثر الجهود الرامية إلى استعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على القطاع. وعلى الرغم من رغم كل الجهود التي بذلتها مصر، فقد توقف تنفيذ اتفاق القاهرة. وأحث جميع الفصائل الفلسطينية على الانخراط مع مصر، ومضاعفة جهودهم لتمكين الحكومة الفلسطينية الشرعية من التمتع بالصلاحيات الكاملة في غزة. إن الجمع بين تدهور التنمية والحالة الأمنية والإنسانية الذي نشهده في غزة، بالإضافة إلى المأزق السياسي، يجعل القطاع في وضع يمكن أن ينفجر في أي لحظة.

وعلى الرغم من التطورات المأساوية في بقية أنحاء المنطقة، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون نشوب حرب أخرى في غزة. ويتحتم على المجتمع الدولي ومجلس الأمن دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات المعنية الرئيسية من أجل التصدي للتحديات السياسية والإنسانية والأمنية التي أوجزتها. إن الأحداث المأساوية في غزة قد عززت المخاطر المتزايدة للانهيار والانفجار، بما لذلك من عواقب وخيمة محتملة في أماكن أخرى في المنطقة. وتتأثر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والأردن وسورية تأثرا شديدا.

وفي هذا السياق، فإن حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أمر يبعث على القلق الشديد. فعلى الرغم من الترحيب بالتعهدات البالغ قيمتها ١٠٠ مليون دولارفي الشهر الماضي في روما، والتعهدات الأخيرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بقيمة ٥٠ مليون دولار، على التوالي، والمساهمة بقيمة ١٠ ملايين دولار التي أعلنتها اليابان للتو، لا يتم تمويل عمليات الوكالة إلا في الصيف.

إن وقف الخدمات أو تخفيضها في هذا الوقت الحرج من شأنه أن يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. ويجب حماية قدرة النصف مليون من الطلاب اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط على بدء السنة الدراسية الجديدة. ففي قطاع غزة وحده، تعمل الوكالة بمثابة شريان حياة لأكثر من مليون شخص – نصف السكان – معرضين لخطر فقدان إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والغذاء.

وبدون تقديم تلك الخدمات، علينا أن نتوقع زيادة هائلة في القلاقل الاجتماعية والفقر والجوع والمشاكل النفسية – الاجتماعية، ليس في غزة فحسب، بل في جميع أنحاء المنطقة. ومرة أخرى أناشد الدول الأعضاء ضمان تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وإذ أتناول بإيجاز الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فإنه لم تعتمد أية خطط للاستيطان أوتصدر مناقصات في الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، استمر بناء المستوطنات وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم. وتعتبر الأمم المتحدة جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وعقبة أمام تحقيق السلام.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فإنه، في المنطقة جيم من الضفة الغربية، هدم ٣٥ مبنى، بما في ذلك مدرسة للمجتمع

المحلي لخربة زنوتا في الخليل. كما أن المدرسة الوحيدة للسكان البدو في المنطار معرضة لخطر الهدم. وفي هذا الأثناء، تزداد أيضا الهجمات ضد الفلسطينيين وتخريب ممتلكاتهم. ففي ١٣ نيسان/أبريل تضرر بشكل كبير أحد المساجد في الضفة الغربية فيما بدا أنه جريمة كراهية أخرى واعتداء بإضرام النار عمدا.

وإذ أتناول لبنان، أود أن أنوه إلى أن الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية الأولى في من عقد من الزمان تقريبا لا تزال تمضي في المسار الصحيح. وفي لبنان، تشارك الأمم المتحدة مع الجهات صاحبة المصلحة من أجل ضمان أن يعقب إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع الإسراع بتشكيل حكومة. فذلك أمر مهم من أجل ضمان الاستقرار في البلد والمحافظة على الزخم الإيجابي لمؤتمري روما الثاني وسيدر الأخيرين. ولا يزال مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان منخرطا مع أصحاب المصلحة الإقليميين من أجل نزع فتيل التوترات ومنع خطر انتشار النزاع، بما في ذلك إلى لبنان.

ولا تزال الحالة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة ولكنها متوترة. وجنوب الخط الأزرق، شرعت إسرائيل في تشييد عدة مواقع خارج مناطق التحفظ اللبنانية. وفي ٨ و ١٢ نيسان/أبريل، زادت حدة التوتر مع اندلاع المظاهرات اللبنانية شمال الخط الأزرق بالقرب من الإنشاءات. وحافظت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على اتصال وثيق مع الأطراف، بما في ذلك على المستوى الثلاثي، لمنع حالات سوء الفهم وسوء التقدير.

وأود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات الموجزة بشأن الحالة في غزة، وعملية السلام والأثر الإقليمي. إن ما يحدث في غزة حاليا ظلم ما كان ينبغي أن يتعرض له أي رجل أو امرأة أو طفل. وتزداد سوءا الأحوال المعيشية المزرية وآثار استمرار عمليات الإغلاق الخانقة وسيطرة حركة حماس والخطر المتزايد لاحتمال أن تؤدي الحالة في غزة إلى نشوب نزاع جديد. وينبغي ألا يكون مآل أُناس أن يقضوا حياتهم محاطين بحدود يمنعون من عبورها ومياه يحظر عليهم الإبحار فيها. وينبغي ألا يعيشوا تحت سيطرة حركة حماس، التي تستثمر في الأنشطة العسكرية على حساب السكان.

وأعتقد اعتقادا جازما أنه ثمة مخرج. إن التحديات سياسية ومن صنع الإنسان وبالتالي يمكن حلها إذا التزمت جميع الجوانب التزاما قويا بدعم الحلول العملية التي يمكن تنفيذها بسرعة وفعالية وبصورة مستدامة.

بيد أن الحالة في غزة ليست سوى جزء من القصة. كما يجب علينا أن نكثف جهودنا لدعم الطرفين في تعزيز تحقيق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني المستدام استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين. إن آفاق السلام آخذة في التلاشي بشكل متزايد، مما يؤدي إلى تشجيع المتطرفين وتعميق الاستقطاب وعدم الثقة على جميع الجوانب. ومع تصاعد التوترات في جميع أنحاء المنطقة، ينبغي أن يكون عدم إحراز تقدم مصدر قلق لنا جميعا. ولا تزال حرائق الشرق الأوسط تتوسع وتتحول. ويظل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني مصدرا دائما لحفز أنشطة المتشددين والمتطرفين في جميع أنحاء المنطقة.

ومن شأن التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع أن يؤدي إلى القضاء على مصدر مزمن لعدم الاستقرار والعنف في المنطقة. وستواصل الأمم المتحدة بذل كل جهد ممكن سعيا لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن دولة فلسطين، أهنئ بيرو على توليها رئاسة مجلس الأمن وعلى قيادتها المحنكة للمجلس في هذا الوقت الحرج.

واليوم، لا بد أيضا أن أعرب عن خالص التعازي للمجلس وللبعثة الدائمة لكوت ديفوار وحكومتها ولشعبها، على وجه الخصوص، على وفاة زميلنا العزيز، السفير برنارد تانوه – بوتشويه. فلترقد روحه في سلام أبدي. وقد كان حقا دبلوماسيا ودودا وصادقا. وسيفتقد كثيرا.

ونشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام والسيد ملادينوف، بما في ذلك البيانات التي أُدلي بها مؤخرا تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع أنه ينبغي أن تعتبر تلك البيانات قياسية، فإن علينا الإشادة بها في ضوء المضايقات المستمرة والتخويف الذي تتعرض له الأمم المتحدة وممثليها في كل مرة يخاطرون باتخاذ موقف علني قائم على المبادي إزاء قضيتنا، على النقيض من الموقف الزائف والمسمى بالمتوازن الذي تتسلط إسرائيل على الدول لاتخاده، بالرغم من الانعدام التام للتناظر في الوضع غير الطبيعي وغير العادل.

واليوم، فإن ذلك الوضع غير الطبيعي وغير العادل إلى أبعد الحدود تجسده بشكل صارخ الحالة المتردية في قطاع غزة، حيث لما يزيد على عقد من الزمان ظل مليونا فلسطيني، ومعظمهم من اللاجئين، يخضعون لحصار إسرائيلي بري وبحري وجوي غير قانوني. وقد أدى ذلك إلى حد كبير إلى تفاقم البؤس والمعاناة التي لحقت بالشعب الفلسطيني من جراء خمسة عقود من الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ وسبعة عقود من الحرمان وإنكار حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وأراضي أسلافه منذ تشريده الوحشي في النكبة في عام ١٩٤٨.

ومع ذلك، وكما هو الحال في جميع المناطق الأخرى من فلسطين المحتلة وفي المنفى في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان وسورية، لا يزال شعبنا في غزة يتحلى بأكثر من الصبر. وبالرغم من الاضطرابات المتكررة، والاعتداءات، والأزمات والحرمان العميق والتهميش، فإنه ظل صامدا، على نحو ما ينعكس أيضا في الوقت الراهن في مثابرة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، الذين يواجهون مشاق الحرب الشديدة ومخاطرها. وتكمن تلك القدرة على الصمود والروح المفعمة بالأمل في صميم مسيرة العودة الكبرى، التي أطلقتها الفلسطينيون في غزة في ٣٠ آذار/مارس، يوم الأرض، وفي الاحتجاجات التي اندلعت منذ ذلك الحين.

وعلى عكس الدعاية الإسرائيلية، فإن الاحتجاجات كانت مظاهرات سلمية سيرها مدنيون فلسطينيون غير مسلحين وعزل يطالبون بحقوقهم، بما في ذلك حق العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، والحق في تقرير المصير، ويطالبون بوضع حد للحصار الإسرائيلي الذي عاقب المجتمع بأسره عقابا جماعيا وأفقره وشوهه. وممارسة لحقهم في التجمع السلمي، يحتج أولئك الرجال والنساء والشباب على القمع الذي لم يعد من الممكن تحمله، ويناشدون الاستماع إلى أصواتهم.

إن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال العسكري الأطول زمنا وأزمة اللاجئين الأطول أمدا في التاريخ الحديث. وهو يعاني من استمرار التشريد والاستعمار والتبشيع، وكلها تهدف إلى إنكار وجوده. وإزاء تلك الخلفية، ينبغي أن ينظر إلى ضبط النفس على أنه غير طبيعي وإلى تلك الاحتجاجات على أنها رد طبيعي على الاحتلال غير القانوني والقاسي. فلنتفق نحن جميعا الموجودون هنا على أنه ليس احتلالا حميدا. بل إن اعتباره احتلالا عدونيا انتقاص من حقيقته.

وبالتالي لماذا تشعر الدولة القائمة بالاحتلال بالدهشة الشديدة لانتفاضة شعب يطالب بكرامته وحريته؟ وما الذي يستدعي السخط الشديد في استخدام شعب لجميع الوسائل السلمية الممكنة لوضع حد للاضطهاد الذي يتعرض له؟ ولماذا أمر المسؤولون الإسرائيليون قواتهم العسكرية بإطلاق النار على المحتجين السلميين؟ ولماذا يجري استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بالذخيرة الحية على نحو صارخ بنمط إطلاق النار

بقصد القتل والتشويه، مع قتل قوات الاحتلال لـ ٤١ فلسطينيا على الأقل وإصابة أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص،أُعيق العديد منهم من شدة الإصابات، منذ أن بدأت الاحتجاجات؟

ففي أي مكان آخر في العالم يُسجن السكان المدنيون جميعا – أكثر من نصفهم من الأطفال – ويستهدفون مثلما يفعل وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان؟ فقد صرح الوزير ليبرمان قائلا إنه: ”ليس هناك مدنيون أبرياء في غزة“ما يعني أن سكان غزة البالغ عددهم مليوني مواطن ليسوا أبرياء وأنهم هدف مشروع له. وأعلن الوزير نفسه أيضا في معرض الإشارة إلى شريط فيديو يطلق فيه جندي إسرائيلي النار عمدا على رجل فلسطيني أن ”ذلك القناص يستحق الترقية في حين يستحق المصور عكس ذلك تماما“. ولا شك أن مثل هذا الاستهداف المتعمد للمدنيين هو الإرهاب بعينه بكل ما تعنيه الكلمة. وهو انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي، علاوة على كونه إخلالا بالالتزام بحماية المدنيين.

ويجب على المجتمع الدولي مساءلة إسرائيل عن تلك الأفعال. وليس هناك ما يبرر إخفاق مجلس الأمن في التصدي لهذا الوضع. ويجب على المجلس أن يتكلم بصوت واحد لإدانة هذه الجرائم، وأن يصر على وقفها، بما في ذلك الرفع الكامل للحصار، والمطالبة بالتحقيق فيه وضمان حماية الشعب الفلسطيني استنادا إلى القانون الدولي.

ونرحب بدعوات الأمين العام والقادة الآخرين إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في ممارسات قتل المدنيين الفلسطينيين مؤخرا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، ونحث على تعجيل البدء فيها بواسطة آلية دولية تضمن إجراء تحقيق نزيه وليس مجرد خدعة أخرى. بيد أن التحقيق ليس غاية في حد ذاته، بل يجب أن يكون جزءا من جهود أكبر ترمي إلى ضمان المساءلة وإنهاء هذا الانتهاك للعدالة وتحقيق السلام. ونشكر في هذا الصدد أعضاء مجلس الأمن الأربع عشر الذين سعوا خلال الأسبوعين الأول والثاني – وبفضل جهود الأشقاء في الوفد الكويتي – إلى تأييد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف. وللأسف، فنحن نعلم جميعا السبب الذي يحول دون إجراء تحقيق كهذا. ونعلم أيضا السبب وراء عدم تأييد البيان الصحفي.

ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن إسرائيل ليست راغبة في السلام. ولنستمع إلى البيانات الرسمية الإسرائيلية، بما في ذلك البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في هذه القاعة، والذي لا شك سيهاجم وفد بلدنا مرة أخرى لمجرد وقوفه دفاعا عن حقوقنا. ولا نشك في أنه سيكرر سعي إسرائيل لإلحاق الخزي والعار بكل من يتجرأ من أعضاء مجلس الأمن ويدعو إلى احترام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي هذا الصدد، فإن من غير المنطقي أو العبث مكافأة سلوك إسرائيل غير المشروع بدعم ترشيحها المستفز لعضوية مجلس الأمن، علما بأنه هيئة لم تبدِ لها إسرائيل أدنى احترام وما برحت تسخر منه وتقوض مصداقيته. وإن من الوقاحة أن يسعى الإسرائيليون للانضمام إلى منتدى يزدرونه ويرفضون تنفيذ قراراته.

ولئن سعت إسرائيل حقا إلى تحقيق السلام المنشود البعيد المنال – عوضا عن استخدام محادثات السلام ستارا لمواصلة الاستيلاء على الأراضي ومخططات ضمها بحكم الأمر الواقع – فلن نكون في هذا الوضع الصعب الذي نحن فيه اليوم. ولئن سعت إسرائيل حقا للسلام، فلن نكون شهودا على هذا القتل الوحشي لصغار الصبية الفلسطينيين، مثل محمد أيوب البالغ من العمر ١٥ عاما الذي أصيب بطلق ناري وحشي في الرأس وقُتل على يد جندي إسرائيلي أثناء مشاركته في مظاهرة سلمية مع غيره من المدنيين في حدود غزة، ولما كنا شهودا على قتل المصور الصحفي ياسر مرتجى ذي الـ ٣٠ عاما بإطلاق النار

عليه أثناء تغطيته للاحتجاجات ويرتدي سترة وضعت عليها علامة صحفية واضحة. وبذلك قُضي على حلمه بالسفر إلى خارج غزة في يوم ما، ذلك الحلم الذي حال دونه الحصار الإسرائيلي مرارا وتكرارا، أو قتل شاب فلسطيني أصم يُدعى تحرير محمود وهبة، يبلغ من العمر ١٨ عاما وقد أصيب برصاص جندي إسرائيلي أثناء احتجاجات ١٣ نيسان/أبريل وتوفي في هذا الأسبوع متأثرا بجروحه، أو قتل العديد من الفلسطينيين في الأسابيع الأخيرة، والأوضاع الحرجة لـ ١٠٠ شخص على الأقل يعانون من إصابات تهدد حياتهم من جراء استخدام الأسلحة والذخائر الفتاكة من قبل قوات الاحتلال.

ومثل آلاف آخرين غيرهم، فهم يقتلون لا لسبب آخر سوى كونهم فلسطينيين – أو ليسوا يهودا – في إطار حملة مستمرة من التطهير العرقي والاستعمار والانتقاص من إنسانية الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى الإعلان الصادر مؤخرا عما يسمى وزير العدل الإسرائيلي: ”لا يزال هناك مجال للحفاظ على أغلبية يهودية حتى وإن كان ذلك بانتهاك الحقوق“.

وعشية الذكرى السنوية السبعين للنكبة – ومن المؤسف أن نكبتنا المأساوية ما تزال مستمرة – لا تزال الجرائم المدمرة الخبيثة ترتكب بحق شعبنا في إفلات تام من العقاب. وعلى مرأى ومسمع من العالم يستمر قتل الشباب الأبرياء بصورة وحشية، وتدمر حياة الملايين من الأسر، وتسرق أرضنا وتستمر تجزئتها بفعل المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل الذي يعود إلى أزمنة القرون الوسطى، بل تم الاستيلاء على مدينة القدس – عز تراب بلادنا – وضُرب حولها طوق من العزلة، بينما يستمر انتهاك الوضع التاريخي لحرمة أماكنها المقدسة، وما زال السكان في غزة محاصرين ومعزولين بصورة غير إنسانية، وما برح المستوطنون الإسرائيليون يروعون المدنيين الفلسطينيين بلا رحمة، ولا يزال آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم ٣٥٠ طفلا و ٦٢ امرأة و ٦ من الأعضاء البرلمانيين مسجونين أو محتجزين ويتعرضون للتعذيب لمجرد رفضهم لهذا الاحتلال غير المشروع وللانتهاكات الجسيمة لحقوقهم.

ويُرتكب كل ما سبق ذكره عمدا، في انتهاك جسيم لاتفاقية جنيف الرابعة، وفي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولجميع صكوك حقوق الإنسان التي وقّعت عليها إسرائيل وتدعي احترامها. وهي انتهاكات ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من كل ذلك، ما يزال الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزمين بالسعي إلى حل عادل وسلمي. ونواصل السعي أيضا، على الرغم من جميع العقبات، إلى مصالحة وحل حقيقيين نظرا لضرورتهما البالغة للوفاء بتطلعاتنا الوطنية.

ولذلك السبب، وقف الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير، مبديا كل الاحترام الواجب لسلطته (انظر S/PV.8183) وأطلقنا نداء آخر لصون حقوقنا ومددنا يد السلام. وتشكّل خطة السلام هذه – التي تركز على المرجعيات الدولية والمعايير الراسخة للتوصل إلى حل سلمي، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية – مسعى جادا للعودة بالوضع من حافة الهاوية.

ونحن ممتنون للدعم الذي حظيت به هذه الخطة، بما في ذلك من قبل أعضاء مجلس الأمن والدول الأخرى، وكذلك مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، مؤتمر قمة القدس، المعقود مؤخرا في المملكة العربية السعودية – فضلا عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وندعو اليوم إلى بذل الجهود لدعم هذه الخطة والتعبئة من أجل تنفيذها.

لكن ومهما كررنا تأكيد التزامنا بالسلام، وبغض النظر عن الجهود التي بُذلت على مدار سنوات من المفاوضات والتنازلات التاريخية المقدمة لتحقيق هذه الغاية، ستواصل إسرائيل الرد علينا بالعدوان والازدراء.

وفي كل مرحلة، عرقلت الحكومة الإسرائيلية جهود السلام وتجاهلت إرادة المجتمع الدولي، واختارت بدلاً من ذلك تصعيد

العنف والتحريض والخطاب البغيض ضد شعبنا، إلى جانب سياساتها في الضم والاستيطان، وتدمير الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ واحتمالات تحقيق السلام.

ولهذا، علينا أن نقول بأنه لا يمكن أن يتحقق السلام في غياب احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها؛ ولا يمكن أن يتحقق في غياب إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، وهو حق لا يتخلى عنه أحد على هذه الأرض طواعية. والخطط التي تتجاهل تلك الأسس لن تجلب السلام أبداً.

ولهذا السبب، فإن قرار الولايات المتحدة بشأن القدس والنقل الوشيك لسفارتها، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، قد أثر سلبا على فرص استئناف محادثات السلام. وكما هو الحال بالنسبة للعناصر الرئيسية الأخرى، لا يمكن أن يكون هناك حل عادل ومستدام بدون القدس. وتظل القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي عاصمة دولة فلسطين، بغض النظر عن مرور الزمن، وعن تدابير إسرائيل الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة وطابعها وخصائصها الديموغرافية، بالقوة وبصوره غير قانونيه.

لذلك من المؤسف للغاية أن تقوم قلة من الدول بتشجيع إفلات إسرائيل من العقاب بدلا من رفض أعمالها غير القانونية. إن القرارات التي اتخذت مؤخرا، بما في ذلك من جانب غواتيمالا، وتجسد قرار الولايات المتحدة واستخفافها بالقرارات ذات الصلة – بما فيها القراران ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، اللذان يؤكدان من جديد وضع القدس الشرقية بوصفها مدينة محتلة، ويدعوان جميع الدول إلى التمييز بين إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ – تبعث على التواطؤ مع الانتهاكات الإسرائيلية، وينبغي إلغاؤها فورا.

ولا يمكن لأي إجراء تتخذه إسرائيل أو أي دولة أخرى أن يلغي انطباق أحكام القانون الدولي على هذه الحالة، بما في ذلك فيما يتعلق بحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وليس لهذه الإجراءات أي أثر قانوني، ولا يمكنها أن تنكر الحقوق الفلسطينية أو التطلعات الوطنية المشروعة. إننا نقف بحزم مع قناعتنا، وسنواصل استخدام كل الوسائل السلمية والدبلوماسية والقانونية لحماية شعبنا، والدفاع عن حقوقه وحماية أرضنا.

ونكرر التأكيد على دعوتنا إلى المجتمع الدولي بأن يظل أيضا حازما في رفض السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية. ويجب على جميع الدول أن تطالب بالوقف التام لهذه الانتهاكات وأن تنأى بنفسها عن ارتكابها، من أجل إنهاء الاحتلال، وتمكين تحقيق العدالة، وصون حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحرية والاستقلال.

علاوة على ذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي على الحفاظ على تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعمه له. لقد كانت الأعمال الإنسانية المسؤولة، بما في ذلك تقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بمثابة شريان الحياة على مدى عقود من الزمن. وفي هذه الأوقات التي تتسم بالضعف الشديد الذي نشهدها في غزة – لا سيما في هذه الأيام – وفي ضوء ألازمه المالية غير المسبوقة التي تواجهها الاونروا، فإننا ندعو إلى تعزيز الدعم من أجل ضمان تقديم الوكالة للمساعدة الحيوية للاجئين في المجالات الإنسانية والإنمائية والحماية، وإسهامها الحاسم في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

وفي الختام، نكرر تأكيد نداءنا إلى مجلس الأمن بأن يتخذ إجراء الآن، تماشيا مع واجباته بموجب الميثاق، لوقف تصعيد هذا الوضع الخطير، وردع جرائم السلطة القائمة بالاحتلال، والحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء، وإنقاذ آفاق التوصل إلى سلام عادل قبل فوات الأوان وقبل أن تصبح العواقب بالغه الخطورة – وهو أمر لا يمكن تصوره في البيئة الدولية الراهنة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أتقدم بتعازينا القلبية لشعب كوت ديفوار بالوفاة المفاجئة لزميلنا، السفير برنار تانوه - بوتشويه.

في الأسبوع الماضي، احتفلت إسرائيل بالذكرى السنوية الـ ٧٠ لاستقلالنا. لقد كانت مناسبة سعيدة للاحتفال بالعودة إلى وطننا التاريخي وبكل ما أنجزناه في سبعة عقود قصيرة. ولكنها كانت أيضا وقتا للتذكير بمدى هشاشة استقلالنا لسنوات عديده. وفي اليوم الذي تأسست فيه إسرائيل، تعرضنا للهجوم من جميع الجهات. وقد كان بقاؤنا موضع تساؤل مباشر، مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات تلت عام ١٩٤٨.

أما اليوم، فإن إسرائيل أقوى من أي وقت مضى. لقد بنينا ديمقراطية قوية ومزدهرة، ومجتمع منفتح ومكرس للحرية. وعلى الرغم من أن بقاءنا قد لا يكون موضع تساؤل كما كان في السابق، فإن بلدنا يواجه تهديدات حقيقية. وقد تعلمنا من خلال دروس مؤلمة أن إيران تنشر مخالبها في جميع أنحاء العالم. وهي تشجع الإرهاب على حدودنا وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم.

فإلى شمالنا، نواجه اثنين من هؤلاء الوكلاء الإيرانيين - إرهابيو حزب الله، الذين حشدوا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة موجهة إلى مدننا وبلداتنا، ونظام الأسد الخطير في سورية، الدمية الإيرانية التي تسمم شعبها.

وإلى الجنوب، هناك غزة التي تسيطر عليها حركة حماس. وحماس هي منظمه إرهابية مصنفة دوليا. وهي تكدس مخزونها من الصواريخ لإطلاق النار على مواطنينا بينما تواصل حفر الأنفاق الإرهابية تحت سطح الأرض. إنه نفس الكيان الهمجي الذي يحتجز المواطنين الإسرائيليين رهائن ويحرم أسر اثنين من جنودنا من الحق الأساسي في دفن أحبائهم.

وقد قامت حماس خلال الأسابيع القليلة الماضية، بتدبير سلسلة من الاستفزازات والمواجهات على طول السياج الأمني بين إسرائيل وغزة. وما زالت حماس والسلطة الفلسطينية تزعمان أن هذه الاحتجاجات هي مظاهرات سلميه للتضامن. وهي ليست كذلك. ولا يوجد شيء سلمي في وضع المتفجرات على السياج الذي يفصل إسرائيل عن غزة. وليس هناك شيء سلمي في قيام الإرهابيين بإطلاق النار من فوق السياج باتجاه مواقعنا. وليس هناك شيء سلمي في إطلاق القنابل الحارقة وإحراق الإطارات وإلقاء قنابل المولوتوف. وخلال أعمال الشغب التي وقعت في الشهر الماضي، استخدمت حماس النساء والأطفال الفلسطينيين الأبرياء كدروع بشرية، بينما كانوا يحتمون بالخلف في أمان. يختبئ الإرهابيون بينما يسمحون - بل ويأملون - بموت شعبهم. هذا هو الشر بعينه.

وإسرائيل ملتزمة بحماية مواطنيها، وسنفعل ذلك مع تقليل الخسائر المدنية في الجانب الآخر. والحقيقة هي أنه على الرغم من هذه الشروط المستحيلة، فإن الغالبية العظمى من الذين قُتلوا ثبت بأنهم أعضاء في منظمات إرهابية. وكما قالت رئيسة وزرائنا السابقة، غولدا مائير، فإن السلام بين شعوبنا لن يتحقق إلا عندما تحبون أطفالكم أكثر مما تكرهوننا. ومن المؤسف أن هذا الاقتباس لا يزال يصف بشكل صحيح القيادة الفلسطينية اليوم.

وشأنها شأن أي بلد يحترم القانون، تكفل إسرائيل دائما إجراء السلطات المختصة للتحقيقات فيما يقع من حوادث، عند الاقتضاء.

لكنني أود أن أكون واضحا: إسرائيل لن تعتذر أبدا عن الدفاع عن بلدنا. إن إسرائيل هي التي تهتم اهتماما كبيرا بالأرواح البريئة. والزعماء الفلسطينيون هم الذين يستغلون موت الأبرياء لحملتهم المشينة للعلاقات العامة. وحماس هي المسؤولة بشكل كامل عن كل ما وقع من إصابات وقتلى فلسطينيين بسبب هذه الحوادث.

قبل أسبوعين فحسب، في حين انصرف انتباه كثيرين في العالم بسبب الدعاية الفلسطينية، كشفت قوات الأمن الإسرائيلية عن أطول وأعمق نفق إرهابي لحماس حتى الآن. ولو لم نكتشف نفق الإرهاب ونقوم بردمه، لكان استخدمه إرهابيو حماس للتسلل إلى إسرائيل ومهاجمة مجتمعاتنا.

لقد انتقد بعض أعضاء المجلس ردنا. ولكن لا بد من أن يسألوا أنفسهم سؤالا بسيطا: كيف كانت الكويت، على سبيل المثال، سترد في حالة تواجد إرهابيين مسلحين على حدودها؟ ماذا كانت السويد أو بوليفيا ستفعل لحماية شعبها إذا هددت جماعة غوغائية عنيفة بالتسلل إلى بلديهما؟ الإجابة بسيطة. كانت ستدافع عن نفسها. وسنقوم بالأمر نفسه. يعيش مواطنونا على بعد بضع مئات من الأمتار من السياج الأمني؛ وسوف نحميهم.

ولا يخطئن أحد: هذه ليست مظاهرات سلمية. ولا جهودا على مستوى القاعدة الشعبية، ولن تصبح إلا أكثر دموية. أعمال الشغب تلك مدبرة بالكامل من جانب حماس، وبحسب قيادة حماس، ستستمر هذه المظاهرات حتى ١٥ أيار/مايو على أقل تقدير. وكما قال إسماعيل هنية قائد حماس:

> ”يوم الجمعة توقفنا عند الحدود. في المرة القادمة، لا نعرف أين ستكون الحدود“.

إن هدف حماس واضح: التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية، إما من فوق الأرض أو من تحت الأرض وإلحاق الضرر بأكبر عدد من الأبرياء.

إذا كان المجلس يرغب في وضع حد لأعمال الشغب، إذا كان لا يود رؤية المزيد من العنف، فلا بد له من إدانة حماس. يجب أن يحاسب القيادة الفلسطينية ويطالبها بأن تنهي هذا التمثيلية، بشكل نهائي.

كثيرا ما نتكلم عن التهديدات التي تشكلها حماس وحزب الله ونظام الأسد في سورية. لكن لا يمكننا أن ننسى أن هذه التهديدات تعود إلى مصدر واحد – قاسم مشترك واحد. النظام الإيراني هو ذلك القاسم المشترك الخطير الذي يربط هذه التهديدات معا.

نقدم هذه الصورة للعالم حتى يتسنى له فهم مدى عمق تدخل إيران في سورية. ما نراه هنا هو مركز إيران الرئيسي للتوجيه والتجنيد في سورية. هناك أكثر من ٨٠ ٠٠٠ مسلح شيعي في سورية تحت سيطرة إيران. في هذه القاعدة، على بعد ما يزيد قليلا عن ٥ أميال من دمشق، يجري تدريبهم على ارتكاب أعمال الإرهاب في سورية وفي جميع أنحاء المنطقة.

هذا مثال آخر على التواجد الإيراني في سورية، الذي حذرنا منه المجلس مرارا، تواجد يشمل فيلق للحرس الثوري الإيراني، ومهابط للطائرات، ومصانع للأسلحة وعناصر رئيسية لاقتصاد سورية. في شباط/فبراير، أطلقت إيران طائرة مسيرة من دون طيار من سورية إلى داخل إسرائيل. ولحسن الحظ، تمكنت القوات الجوية الإسرائيلية من إسقاطها. إن ما أجريناه من تحقيق مستفيض لا يترك مجالا للشك في أن هذه الطائرة كانت طائرة إيرانية بلا طيار. وتحمل مؤشرات وعلامات رئيسية على أنها طائرة من طراز شاهد ١٢٩ التي سقطت فوق سورية وباكستان في السنوات الأخيرة. وعندما أجرينا تحقيقات على حطام الطائرة بدون طيار التي أسقطت، اكتشفنا أنها تحمل مواد متفجرة. وكانت المواد تختلف عن تلك المستخدمة في الصواريخ التي اعترضتها.

الاستنتاج واضح: هذه الطائرة بدون طيار لم تنتهك سيادتنا فحسب، بل كان يقصد استخدامها كسلاح لشن هجوم ضد أهداف في إسرائيل.

هذه التهديدات يمكن وقفها، ولكن بشرط أن يتكاتف المجتمع الدولي للعمل معا. في غضون أسبوعين ونصف الأسبوع،

ستعلن الولايات المتحدة قرارها بشأن مصير خطة العمل الشاملة المشتركة. وتدعي إيران أن أنشطتها النووية سلمية وأنها بشكل محض لأغراض الدفاع عن النفس، وإن كان ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. إذ يعرض النظام بفخر قذائفه في مراكز المدن. ويكتب على جانبي هذه القذائف دعوات لتدمير إسرائيل. ولا يبذل قادة إيران أي جهد لإخفاء أملهم في محو إسرائيل من على الخريطة.

يركز الرئيس ترامب على إحداث تغييرات هامة في الحالة الراهنة، لأنه يعرف أن ذلك سيجعل العالم أكثر أمنا. وهو يعلم أنه يجب علينا تغيير المسار، وعلينا أن نفعل ذلك الآن. يجب منح المفتشين الدوليين إمكانية الوصول إلى جميع المواقع النووية المشتبه بها في إيران، بما في ذلك المرافق العسكرية. ويجب على إيران إنهاء تطوير واختبار برنامجها المتطور للقذائف التسيارية. ويجب تمديد تاريخ انتهاء الاتفاق أو إلغاءه.

ويجب تكثيف رصد ومراقبة موارد إيران المالية، التي زادت بشكل ملحوظ منذ رفع الجزاءات عنها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد أرسلت إيران هذه الأموال مباشرة إلى حزب الله، الذي استخدمها لتشييد مصانع الأسلحة وقواعد للإرهاب في سورية ولبنان. وقد أنفقت إيران الأموال على الحوثيين، الذين يواصلون مهاجمة منطقة الخليج بالأسلحة المتطورة والقذائف التسيارية. وقد عززت دور إيران بوصفها أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم.

جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق يجب أن تختار الآن. هل ستدعم التغييرات الضرورية، أو ستختار تمكين النظام الإيراني، الذي يدعم الإرهاب ويسعى للسيطرة على الشرق الأوسط؟ أمامها فرصة واحدة أخيرة لتصحيح أخطاء هذا الاتفاق. إن الأغلبية الأخلاقية في العالم ملزمة بإنهاء هذا التهديد الإيراني. ولا يسعها وضع رغباتها الاقتصادية قبل سلامة وأمن عالمنا.

والاختيار هو: يجب على البلدان والأفراد والشركات الاختيار بين ممارسة الأعمال التجارية مع إيران أو كفالة تحقيق عالم مستقر. لا يمكن الجمع بين الاثنين.

لقد كان لإسرائيل سياسة واضحة للغاية منذ إدارة رئيس الوزراء مناحيم بيغن. إننا لن نسمح للأنظمة التي تسعى إلى تدميرنا بحيازة أسلحة نووية. انتهى. وإذا توفرت الإرادة اللازمة من جانب المجتمع الدولي، يمكن منع إيران من تمويل الإرهابيين وتدريبهم وتسليحهم. يمكن منع إيران من تمكين الأنظمة العميلة واستغلال هذه البلدان كقواعد للعدوان. والأهم من ذلك، يمكن منع إيران من أن تصبح دولة عظمى نووية وتهديدا خطيرا على العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تكلمت مرات عديدة عن إيماني القوي بأن هذه المناقشة الشهرية يجب أن تستخدم من أجل تسليط الضوء على العديد من مختلف مصادر الصراع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وهناك، للأسف، العديد لنختار منه، وبعضها عليه خلاف قوي في مجلس الأمن. أما اليوم، أود أن أتناول مسألة لا يجب أن يكون هناك أي خلاف بشأنها. تتمثل تلك المسألة في استخدام الأطفال والنساء والرجال الأبرياء كدروع بشرية.

من المفجع أن هذه الممارسة المشينة وصلت إلى أبعاد واسعة النطاق في المنطقة. قبل أسبوع، وافق البرلمان الأوروبي على قرار يدين حماس لاستخدامها الدروع البشرية. ونحن سعداء لرؤية ذلك. من الصعب التفكير في عمل أكثر جبنا من الاختباء خلف المدنيين الأبرياء، حتى بالنسبة لإرهابي.

ويوفر استخدام الدروع البشرية عمدا ميزة لمن ليس لديهم أي اعتبار للحياة البشرية، ويفرض وضعا غير موات على الذين

يسعون إلى تقليل الخسائر في صفوف المدنيين لحدها الأدنى. واستخدام الدروع البشرية لا يقتصر على نزاع بعينه؛ فهو موجود في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي جميع النزاعات تقريبا. فقد استخدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الدروع البشرية في العراق بشكل روتيني. واستغل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وجود المدنيين في منازلهم وفي المستشفيات والمدارس والمساجد.

وعندما أُجبر مقاتلو التنظيم على الخروج من مواقعهم، بدأوا في الانتقال من منزل لآخر لاقتياد الأسر وإجبارهم على مرافقتهم، وهم يخلون مواقعهم. وما برح حزب الله أيضا يعرض المدنيين للخطر عن طريق وضع مقاتليه وأسلحته بين ظهرانيهم. ويستخدم الإرهابيون المدارس والمستشفيات والمباني السكنية لحماية ترسانتهم الحربية في لبنان. وفي سياق تكديس حزب الله للأسلحة بصورة هائلة، فقد حوّل القرى اللبنانية إلى مجمعات عسكرية، بوضعه مستودعات الأسلحة وقاذفات الصواريخ ومراكز القيادة في مناطق السكان المدنيين وحولهم وتحتهم، وذلك في تحد سافر للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتؤوي المئات من القرى اللبنانية مقاتلي حزب الله وصواريخه. وهناك تقارير صحفية تفيد بأن حزب الله يستخدم ثلث أو ربع المنازل في جنوب لبنان بشكل من الأشكال لحماية أنشطته.

ومثال آخر هو اليمن. وتفيد الأمم المتحدة بأن المقاتلين الحوثيين يستخدمون المدنيين اليمنيين كدروع بشرية.

وأخيرا، فإن حماس تستغل الشعب الفلسطيني الذي تدعي أنها تمثله وتعرضه للخطر بوضعها قاذفات الصواريخ بالقرب من المدارس والمباني السكنية والفنادق والكنائس ومرافق الأمم المتحدة. وقد مرّ أقل من عام على اكتشاف نفق بنته حماس لأغراض إرهابية في غزة أسفل مدرستين تابعتين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وهذا يعني أن حماس تستخدم مرافق الأمم المتحدة كغطاء لهياكلها الأساسية العسكرية.

وأشير إلى الخيوط المشتركة بين هذه الأمثلة.

الخيط الأول هو إيران. وكالمعتاد، فإن إيران هي الراعي والحامي للعديد من الجماعات التي تحارب من خلف جثث المدنيين الأبرياء. وقد أجادت الجماعات التي ترعاها أو تدعمها إيران أسلوب استخدام الدروع البشرية، وألهمت مجموعات أخرى كي تحذو حذوها. وهذا جزء من الجهود الشاملة التي تبذلها إيران من أجل زعزعة استقرار المنطقة – تلك الجهود التي تشمل شحنات الأسلحة غير المشروعة إلى اليمن واختراق المجال الجوي الإسرائيلي بطائرات مسلحة موجهة عن بعد، انطلاقا من الأراضي السورية.

أما الخيط المشترك الثاني فهو الخطر المأساوي على المدنيين. وبالنسبة للمستعدين للتضحية بالأبرياء، فإنهم ليس لديهم ما يخسرونه. فالمدنيون الأبرياء إما يوفرون الغطاء للبنية التحتية العسكرية أو يصبحون ضحايا على نحو يدفع وسائط الإعلام الدولية إلى مساندة قضيتهم. وفي كلتا الحالتين، يعلق المدنيون الأبرياء وسط تبادل إطلاق النار ويتم استغلالهم لأغراض عسكرية وسياسية غير مشروعة. وتسعى كل الدول المحترمة والجيوش المسؤولة إلى تقليل الإصابات بين المدنيين في الحروب لحدها الأدنى. ويجب على من يريدون الحد من الإصابات بين المدنيين في الشرق الأوسط أن يركزوا اهتمامهم على الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات من غير الدول التي تحتفظ عن قصد ببنيتها التحتية العسكرية على مقربة من المدنيين.

إن استخدام المدنيين عمدا لحماية أهداف عسكرية مشروعة هو جريمة حرب. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن الفئات الأكثر ضعفا هم الذين يدفعون ثمن استخدام الدروع البشرية. وتسخير المنازل لهذه الأغراض يعرض الأسر الموجودة أصلا في مناطق حرب لخطر إضافي. ووضع قاذفات الصواريخ بجوار المدارس يلغي الأماكن الآمنة للأطفال. ووضع مراكز القيادة في المستشفيات يظهر لا مبالاة تامة تجاه المرضى

والجرحى وكبار السن. وفي كل مرة ينجح تنظيم الدولة الإسلامية أو حزب الله أو حركة حماس في استخدام قرية أو أسرة أو طفل لحماية عملياتها الإرهابية، يزداد استخدام ذلك الأسلوب البشع. إنه انتصار للجماعات التي ترغب في تعريض السكان المدنيين للخطر من أجل تحقيق أهدافها السياسية. وهو خسارة للذين يتبعون القواعد ويسعون لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين لحدها الأدنى، وليس إيقاع الحد الأقصى من الإصابات في صفوفهم.

وينبغي لكل من يهتم بسلامة الأسر اللبنانية أن يدين تلك الممارسة. وينبغي لكل من يهتم بحياة اليمنيين أو الفلسطينيين أن يطالب بمساءلة المقاتلين الذين يستغلونهم. وينبغي لكل من يهتم حقا بالأطفال في غزة أن يصر على أن تتوقف حماس على الفور عن استخدام الأطفال كبارود للمدافع في نزاعها مع إسرائيل. وهذه مسألة تتجاوز المناقشات المعتادة في القاعة. إنها ببساطة مسألة تتعلق باللياقة. إن البشرية نفسها تخسر عندما يتم التسامح مع الممارسة الهمجية المتمثلة في استخدام الدروع البشرية ولا يجري اتخاذ إجراء بشأنها. ومن أجل البشرية، يجب على مجلس الأمن أن ينهض ليتصدى لهذا الخطر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما أشكر المتكلمين الآخرين على بيانيهما.

أعتقد أن من الواضح أن العنف المتواصل على حدود غزة قد جعل الأسابيع الماضية تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لنا جميعاً، نحن الملتزمين بالسعي إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وتشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء الزيادة التي حدثت مؤخرا في أعمال العنف وما نجم عن ذلك من ارتفاع في عدد القتلى والجرحى من الفلسطينيين. وما زلنا نحث إسرائيل بقوة على التحلي بضبط النفس في ردها على الاحتجاجات، ونحث جميع الجهات الفاعلة على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، نعيد التأكيد، إلى جانب السفيرة هيلي، على أهمية حماية القاصرين.

ومع ذلك، من الواضح تماما أن حماس ونشطاءها يستغلون تلك الاحتجاجات لمصلحتهم الخاصة. ولإسرائيل الحق في حماية نفسها من حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. ونظرا لأهمية المساءلة، نؤيد إجراء تحقيق مستقل وشفاف. ولذلك، نرحب بالتزام إسرائيل بالتحقيق في سير العمليات. ونحث على أن تكون النتائج التي تتوصل إليها علنية، وإذا ما تبين أن هناك خطأً أن تتم مساءلة الفاعلين.

ويجب أن يكون الشاغل الملح هو منع استمرار العنف. ونحث جميع الأطراف على إبداء أقصى درجات ضبط النفس وبذل أقصى ما في وسعها لمنع زيادة التصعيد والخسائر في الأرواح. وعلى وجه الخصوص، نحث الإسرائيليين على إعادة النظر في استخدام الذخيرة الحية. ونحث القيادة الفلسطينية على الإبقاء على دعواتها إلى الاحتجاجات غير العنيفة. إن للفلسطينيين حقا أساسيا في الاحتجاج السلمي، ولكن يجب على أولئك الذين لديهم نفوذ على حماس توضيح أن استخدام العنف والتكتيكات العدوانية أمر غير مقبول ولن يحقق شيئا لدعم القضية الفلسطينية. وقد أوجد العنف، للأسف، ضغطا شديدا إضافيا على الحالة الإنسانية المتردية أصلا في غزة. وهذا ينطبق بصفة خاصة على قطاع الصحة، الذي كان يعمل بالفعل بطاقة تفوق قدرته كثيرا.

ويجب على الأطراف أن تبذل كل ما في وسعها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية. ونتطلع إلى أن ترفع إسرائيل القيود المفروضة على التنقل وعبور الأشخاص والبضائع، بما في ذلك منح التراخيص الطبية على وجه السرعة. ولئن كنا نرحب بإعادة فتح معبر رفح لفترة قصيرة في الأسبوع الماضي، فإننا نحث مصر على فتحه على أساس

أكثر استدامة من أجل تخفيف معاناة المواطنين العاديين في غزة. ويجب على حركة حماس أن تقرر ما إذا كانت مستعدة للعمل لما فيه الخير لسكان غزة والانضمام للجهود الرامية إلى تحقيق السلام، أم أنها ستواصل استخدام الإرهاب وإهمال الاحتياجات الأساسية للسكان في غزة.

وللمجتمع الدولي دور هام يتعين عليه القيام به من أجل تحسين الحالة الإنسانية. ويشمل ذلك مواصلة الدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي توفر الخدمات الأساسية لبعض فئات اللاجئين الفلسطينيين الأشد ضعفا. ونعتقد أنه يمكن تحسين الحالة في غزة تحسينا جذريا بعودة السلطة الفلسطينية. ولا تزال المملكة المتحدة تؤيد بقوة المصالحة بين حماس وفتح، الأمر الذي من شأنه تمكين السلطة الفلسطينية من استئناف القيام بالمهام الحكومية في غزة واستعادة الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة. ونرحب بالدور التيسيري الذي تضطلع به مصر، ونود أن نشجعها على مساعدة الطرفين على مناقشة المسائل الأكثر صعوبة، مثل الأمن.

لقد أظهر المنسق الخاص، السيد ملادينوف، قيادة مميزة بشأن المصالحة والتقدم والمشاريع الرامية إلى تحسين الحالة في غزة. وكالعادة، أود أن أكرر التأكيد على أن المملكة المتحدة على استعداد لمساعدته.

ومثل العديد من الأمور الجديرة بالاهتمام، فإن عملية تحقيق السلام تتطلب الكثير من الصبر. ولكننا نعلم بحكم التاريخ أن العنف لن يساعدنا على تحقيق ذلك الهدف النهائي وأن النزاع لن يحل إلا عن طريق عملية سياسية قائمة على وجود دولتين. وهناك حاجة ملحة لتجديد المفاوضات التي يمكنها إنهاء النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي وتحقيق السلام ووطنين ينعمان بالسلامة والأمن والسيادة للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. إن المملكة المتحدة، مرة أخرى، ستكون ملتزمة بالقيام بكل ما في وسعنا لدعم تحقيق ذلك الهدف.

إن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن العديد من النزاعات الأخرى في الشرق الأوسط. إن أمن إسرائيل، ناهيك عن وجودها، يجب ألا يكون عرضة للخطر من جانب أي دولة عضو في الأمم المتحدة. وتكديس القذائف في سورية وفي أماكن أخرى يمثل خطرا واضحا للتصعيد والانزلاق إلى مزيد من العنف في إسرائيل والأراضي المحتلة، وسيكون له أثر سلبي كبير على الاستقرار في المنطقة قاطبة.

ونظرا لأن سفير إسرائيل قد ذكر خطة العمل الشاملة المشتركة، أود أن أذكر بأن موقف المملكة المتحدة بشأنها لا يزال واضحا. ونعتقد أنه اتفاق حاسم الأهمية يجعل العالم أكثر أمنا ويسهم في تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي من خلال تحييد خطر إيران المسلحة نوويا، ونتعاون مع جميع الشركاء في إجراء المناقشات بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية. إن قضية فلسطين قضية أساسية بالنسبة لمسألة الشرق الأوسط ولمسألة تحقيق السلام هناك. وما من سبيل آخر عدا حلها بشكل كامل يمكن التخفيف من حدة الحالة في الشرق الأوسط بشكل جذري. وفي الوقت الحاضر، لا يزال بناء المستوطنات مستمرا مع تزايد العنف، والتوترات في قطاع غزة واضحة. والصين تتابع عن كثب تلك التطورات، وتشعر بالقلق إزاء العدد الكبير في الخسائر في الأرواح الناجمة عن النزاع.

وتدعو الصين مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الحفاظ على وحدة الصف والعمل بما يقتضي الإلحاح لدعم التوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين، وهو ما يصب في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين الأساسية على السواء وما تتطلع إليه شعوب منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره. والنهج الصحيح للتوصل إلى تسوية سياسية لقضية فلسطين هو حل الدولتين. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل ملتزما بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،

ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ويجب أن يكثف جهوده الرامية إلى استئناف المفاوضات.

وحل الدولتين هو الطريق الصحيح لحل القضية الفلسطينية. ويجب على المجتمع الدولي الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وزيادة جهوده المبذولة لتعزيز واستئناف المفاوضات، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بفعالية، ووقف بناء جميع المستوطنات في الأراضي المحتلة، واتخاذ تدابير لمنع العنف ضد المدنيين. يجب على جميع الأطراف التزام الهدوء، وممارسة ضبط النفس، والتوافق وتجنب اتخاذ التدابير التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة. وينبغي لها أيضا تهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات. وينبغي للأطراف التي لديها تأثير كبير في الشرق الأوسط أن تضطلع أيضا بدور بناء في هذا الصدد.

وما برحت الصين تؤيد وتشجع دائما عملية السلام في الشرق الأوسط. ونؤيد إقامة دولة فلسطين ذات سيادة واستقلال كاملين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. والاقتراح المكون من أربع نقاط الذي قدمه الرئيس شي جين بينغ لتسوية القضية الفلسطينية يشمل تعزيز عملية سياسية على أساس حل الدولتين؛ والالتزام بمفهوم مشترك موحد وشامل للأمن المستدام؛ وتحسين تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حشد الدعم من أجل السلام؛ وتطبيق نهج شامل لتعزيز السلام عن طريق التنمية. وعلى هذا الأساس، ستسعى الصين للقيام بدور بناء في تنفيذ ذلك الاقتراح وفي تحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن قضية القدس معقدة وحساسة وفي صميم حل القضية الفلسطينية. يجب على جميع الأطراف احترام تعددية تاريخها، والالتزام بالحياد والإنصاف، وتنفيذ الإجماع الدولي لتحقيق التعايش السلمي. ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ينبغي لجميع الأطراف التوصل إلى حل يقبله الجميع ومراعاة مصالح جميع الأطراف من خلال المرحلة النهائية من المفاوضات.

وفي الوقت الحاضر، تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة مزيدا من التحديات الأمنية والإنسانية، ولا سيما في غزة، حيث تدهورت الأزمة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي ألا ينسى الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يجب أن يستمر في تقديم المساعدات الإنسانية إليهم. لقد اضطلعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور لا غنى عنه في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة تكثيف الدعم الذي تقدمه إلى الوكالة وإلى البلدان التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين من أجل التخفيف من الحالة الإنسانية للاجئين.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية المفيدة والدقيقة، وكذلك على تحذيراته الواضحة التي أطلقها اليوم. وأشكره وأعضاء فريقه أيضا على التزامهم المتميز.

ما برحنا نقول منذ سنوات إن الحقيقة على أرض الواقع توصف بشكل خاطئ على أنها الوضع الراهن؛ وقد اتسمت في الواقع بتدهور يومي في الحالة، التي يمكن أن تنفجر لتصبح أزمة مفتوحة في أي وقت في غزة والقدس أو الضفة الغربية. ينحسر السلام عقدا بعد عقد، ليس على الأرض فحسب، بل في الخطب وفي العقول وفي القلوب، بينما تفقد الأجيال المتتابعة من الفلسطينيين والإسرائيليين الأمل في حل للنزاع. إن الاحتلال المستمر، وتكثيف الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والحصار المفروض على غزة، وكذلك الانقسام بين الفلسطينيين، واستمرار العنف، يفضي إلى حالة غير مستقرة وغير محتملة، كما يتضح من النزاعات الثلاثة التي اندلعت في غزة خلال العقد الماضي. وفي ذلك السياق، وللأسباب التي حددها السيد نيكولاي ملادينوف، سيكون شهر أيار/مايو شهرا ينطوي على خطر جسيم. فعناصر التصعيد وحتى المواجهة موجودة. ولذلك من الملح بالنسبة لنا أن ننسق جهودنا لإيصال الرسالة الصحيحة إلى الجهات المعنية.

الحالة الراهنة في غزة – التي ستركز عليها نقطتي الأولى والرئيسية – هي مثال مأساوي آخر على الآثار الإنسانية الناجمة عن حالة الجمود في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وإضافة إلى المخاطر المستمرة للتصعيد المسلح الذي تؤججه تلك التوترات، نتيجة قمع المظاهرات الأسبوعية التي جرت لمدة شهر مأساوية. وبعد أربع جمع متتالية من الاحتجاجات في غزة بالقرب من الحدود مع إسرائيل، قتل ٣٥ شخصا على الأقل، بمن فيهم قاصران وصحفيان، فضلا عن إصابة عدة مئات بجروح بالرصاص.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء هذه التطورات وتكرارها، التي تفضي إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا في قطاع غزة. لقد دخلنا مرحلة جديدة من العنف منذ الجمعة الأولى من الاحتجاجات، ومستوى العنف ظل ثابتا منذ ذلك الحين. إن الخسائر الفادحة للاحتجاجات في الأسابيع الأخيرة، والتي نأسف لوقوعها، ترتبط ارتباطا مباشرا بالرد غير المناسب وغير المتناسب الذي تقوم به الآن بانتظام قوات الأمن الإسرائيلية.

يجب تسليط الضوء بشكل كامل على تلك الأحداث الخطيرة. ونحيط علما بالإعلان الذي أصدره جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن إنشاء آلية لتقصي الحقائق. وإلى جانب تلك الخطوات الأولى، نشير إلى طلب الأمين العام إجراء تحقيق مستقل وشفاف.

ويتعين وضع شرطين أساسيين على الفور لتجنب أن تؤدي نفس الأسباب إلى إحداث نفس الآثار المأساوية يومي الجمعة القادمين وفترة يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو. يتمثل الشرط الأول في احترام القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق بشكل كامل في قطاع غزة، وخاصة المسؤولية عن حماية المدنيين.

والشرط الثاني هو احترام حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التظاهر السلمي. ويجب أن تندرج الإجراءات المتخذة للحفاظ على أمن إسرائيل، وهو شاغل مشروع نتشاطره، ضمن إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك، ندعو السلطات الإسرائيلية إلى التحلي بحسن التقدير وضبط النفس، والاستخدام المتناسب للقوة في حال الضرورة القصوى. إننا ندين عمليات إطلاق النار المتتالية والعشوائية على المتظاهرين خلال الشهر الماضي. إن إسرائيل دولة ديمقراطية، وعليه يجب أن تطبق قواعد دولية موحدة للاشتباك في الحفاظ على النظام. ويجب رفض استخدام الأسلحة الفتاكة عند مواجهة المتظاهرين العزل الذين لا يشكلون أي تهديد جدي أو وشيك. وقد نقلت عدة منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية نفس الرسالة. وفي الوقت نفسه، ندعو المتظاهرين إلى الامتناع عن جميع أشكال التجاوزات والعنف، ونحذر أولئك، ولا سيما حركة حماس، الذين قد يسعون إلى السيطرة على المظاهرات واستغلالها أو استخدامها لتحدي أمن إسرائيل على طول السياج الأمني.

في غزة، وأيضا في الضفة الغربية والقدس، حيث يلوح خطر انتشار حركة الاحتجاج في الأسابيع المقبلة، فإن احتمال تدهور الوضع وخروجه عن السيطرة كبير جدا، ويحدث ذلك في سياق إقليمي متوتر بالفعل. لذلك، يجب على الجميع التحلي بضبط النفس وبروح المسؤولية. وعلى المجلس أن يتكلم بصوت قوي لمنع التصعيد. إن صمت المجلس منذ بداية الأزمة يجب أن يحل محله فوراً علامة على الوحدة وتعبير علني واضح.

أتناول الآن نقطتي الثانية. لا يمكن فصل العنف في الأسابيع الأخيرة عن الوضع الأعم في قطاع غزة، والذي لا يجب فصله عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ككل. إن تدهور الحالة الإنسانية في غزة خلال العام الماضي، الذي اتسم بشكل خاص بأزمة غير مسبوقة في الطاقة وتفاقم أزمة الأجور، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانقسام فيما بين الفلسطيني. يضيف هذا التدهور إلى الأزمة الإنسانية الهيكلية التي فرضها الحصار الإسرائيلي، المستمر منذ أكثر من عقد. إنه يغذي حركة الاحتجاج الجارية فيما بين شباب يشعرون بأنه ليس لديهم ما يخسرونه.

وإلى جانب وقف التصعيد المطلوب في المستقبل القريب، لن يكون هناك حل دائم في غزة بدون المصالحة الفلسطينية بموجب المبادئ التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية، وبدون ممارسة السلطة الفلسطينية لكامل سلطتها في غزة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية السلطات المصرية. يجب أن تؤدي هذه العملية إلى تحسن سريع في الظروف المعيشية للسكان في غزة. ونشجع السلطة الفلسطينية على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه. وبخلاف ذلك، لن يلبي احتياجات وتطلعات السكان إلا رفع الحصار والقيود المفروضة على غزة، مع الضمانات الأمنية الضرورية لإسرائيل. وفرنسا على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود.

وفي ظل الحالة الراهنة الهشة للغاية، فإن وجود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بين السكان، وثلثاهم من اللاجئين الفلسطينيين، أحد آخر عناصر الاستقرار المتبقية في قطاع غزة، وسيؤدي تعطل خدمات الأونروا، الذي يمكن أن يحدث بحلول هذا الصيف، إلى تعجيل سقوط قطاع غزة في فوضى. لذلك، ندعو مرة أخرى الولايات المتحدة إلى عدم التخلي عن الدور التاريخي والهام الذي قامت به مع الأونروا. كما ندعو إلى بذل جهود متزايدة من جانب جميع المانحين للوكالة، التي أعلن عنها الشهر الماضي خلال مؤتمر روما والتي يتعين أن تستمر. وكما تعلمون، فإن فرنسا تقوم بدورها في هذه الجهود.

وفيما يتعلق بنقطتي الأخيرة، يجب ألا نفصل الوضع في غزة عن القضية الفلسطينية ككل. فغزة جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية. ولن تكون هناك دولة فلسطينية بدون غزة، وبالتالي لن يكون هناك اتفاق سلام قابل للتطبيق مع إسرائيل بدون وحدة فلسطينية. ولن يكون هناك اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خارج إطار المعايير المتفق عليها دوليا، وسأذكر عناصرها الأساسية هنا مرة أخرى: دولتان تعيشان في سلام وأمن على طول حدود آمنة ومعترف بها؛ على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل لمناطق متفق عليها؛ والقدس عاصمة للدولتين في المستقبل، وفي غضون ذلك، عدم تغيير وضع المدينة، على نحو ما هو مطلوب بموجب القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك مقار السفارات؛ والتوصل إلى حل متفق عليه وواقعي وعادل للاجئين الفلسطينيين.

يجب أن تجري أي مفاوضات ضمن ذلك الإطار، الذي يستند في حد ذاته إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. تلك المعايير ليست خيارات أو قائمة يمكن أن ننتقي منها؛ بل هي أساس أي خطة سلام وأي مفاوضات في المستقبل. وفي هذا السياق، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية داخل المجلس لكفالة احترام تلك المعايير، التي حددناها معا والتي ورد ذكرها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اعتمد قبل ما يزيد قليلا عن عام. إن قطاع غزة مرة أخرى على حافة الهاوية. ومن شأن صراع جديد أن يؤدي، إضافة للعواقب المدمرة التي سبق ذكرها، إلى تفاقم التوترات الإقليمية، التي بلغت مستوى غير مسبوق على طول حدود إسرائيل. كما أن التصعيد المستمر في غزة يعمل على تقوية المتشددين، ويمنح جميع الحركات الإرهابية حججا إضافية للتجنيد.

أخيراً، مع اقتراب شهر أيار/مايو الذي ينطوي على مخاطر كبيرة في القدس، تسهم التوترات الحالية في التحول الجاري من نزاع سياسي يمكن حلّه من خلال تقديم الطرفين لتنازلات، إلى نزاع ديني يستحيل فيه التوصل إلى حل توفيقي. ولن تسمح فرنسا أبدا بأن يصبح هذا الاحتمال المأساوي للإسرائيليين والفلسطينيين والأمن الإقليمي، حقيقة واقعة. وهذا هو السبب في أننا لا نزال مصممين على العمل. كلنا يعلم أن مصير الإسرائيليين والفلسطينيين مترابط: لن يحقق أي من الشعبين تطلعاته الوطنية على حساب الآخر. وفرنسا لا تنحاز إلى

أي طرف. فهي صديقة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وتسعى بهذه الصفة إلى تحقيق هدفها الواضح المتمثل في تنفيذ حل سياسي من أجل تحقيق السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين، من خلال الحوار.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة والبارزة، كما عهدناه دائما. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين، سفيري فلسطين وإسرائيل.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيتم الإدلاء به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تؤيد بولندا بقوة جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط. للأسف، منذ مناقشتنا الفصلية السابقة (S/PV.8167)، لم يتحقق أي تقدم يذكر في اتجاه تحقيق السلام. بل على العكس، تستمر الحالة الميدانية في التدهور. ولهذا السبب، ينبغي أن تظل عملية السلام في الشرق الأوسط على رأس جدول أعمالنا. ويتعين اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن يكون هدفنا الرئيسي، استئناف عملية سلام مجدية. ويلزم تعزيز التزامنا بحل أحد أطول الصراعات المدرجة على جدول أعمالنا. من شأن العودة إلى مفاوضات ثنائية ذات مغزى، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، وحدها إحداث أثر إيجابي على العملية.

فذلك هو السبيل الوحيد المؤدي إلى الحل القائم على وجود دولتين، وتسوية جميع مسائل الوضع النهائي.

ولن يكون بالإمكان إيجاد أفق سياسي، علاوة على إطار مناسب لتحقيق تقدم سياسي، إلا بالعمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين، بدءا بالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ومن شأن مشاركة الولايات المتحدة ومقترحاتها للسلام أن تكون مفيدة بشكل خاص لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وسيتطلب وضع حلول بناءة لتحقيق السلام كذلك المزيد من المشاركة النشطة من جانب بعض بلدان المنطقة. وللأسف، فإن التطورات الأخيرة في قطاع غزة مقلقة للغاية. والحالة على الأرض شديدة التقلب. إننا نشاطر المنسق الخاص رأيه بوجود مخاطر من انتشار إقليمي للنزاع، لا سيما وأن المنطقة تواجه بالفعل تحديات أخرى كثيرة. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب المزيد من التصعيد والخسائر في الأرواح. وتؤكد بولندا، في ذلك السياق، على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، تحقيقا لتلك الغاية، بما في ذلك الدور المتميز الذي يؤديه المنسق الخاص ملادينوف.

إننا نحث إسرائيل على أن تحترم الحق في الاحتجاج السلمي. كما ندعو إسرائيل إلى احترام مبدأ التناسب فيما يتعلق باستخدام القوة، ولا سيما عندما تكون موجهة ضد محتجين عزل، بينما تسعى إلى الدفاع عن مصالحها الأمنية المشروعة. وفي الوقت نفسه، يتعين على قادة ومنظمي الاحتجاجات، تجنب التحريض على العنف والامتناع عن استغلال المحتجين لأغراض أخرى. وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل وموضوعي في الحوادث التي وقعت على الحدود بين إسرائيل وغزة منذ ٣٠ آذار/مارس. ونحيط علما، في ذلك السياق، بآلية تقييم تقصي الحقائق التي أنشأتها قوات الدفاع الإسرائيلية لمراجعة إجراءاتها والحوادث المحددة التي وقعت على الحدود بين إسرائيل وغزة.

وبصفة عامة، فإننا نولي أهمية قصوى لمنع المزيد من التصعيد والخسائر في الأرواح. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية. وندعو، في ذلك الصدد، إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين. وكما ذكر بالفعل، يمكن أن تكون للحالة الراهنة في غزة عواقب كبيرة بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتقع على مجلس الأمن مسؤولية

معالجة الحالة بطريقة فعالة. وبالتالي ينبغي لمجلس الأمن الإسهام في جهود التهدئة، بما في ذلك بالتعبير علانية عن موقفه بطريقة ملائمة.

ونود أن نكرر تأكيد موقفنا بشأن القدس، بما يتماشى مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن وضع المدينة يجب أن يتمتع باعتراف متبادل بعلاقة الطرفين التاريخية وحقهما القومي في المدينة. نحن لم نبرح نحترم توافق الآراء الدولي بشأن القدس الذي يجسده، في جملة أمور، قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك فيما يتعلق بأماكن وجود التمثيل الدبلوماسي، حتى تتم تسوية الوضع النهائي للقدس. ونعرب عن تأييدنا لحل الدولتين، الذي تلبى بموجبه التطلعات الوطنية لكلا طرفي النزاع، بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال، علاوة على حق إسرائيل في ضمان أمنها وتطبيع العلاقات مع الدول العربية.

نحن نتابع عن كثب تطورات المصالحة بين الفلسطينيين، ونأمل أن تكون تلك العملية ناجحة. غير أننا ندرك أن جهود المصالحة قد عانت من انتكاسات شديدة في أعقاب محاولة اغتيال رئيس الوزراء الحمد الله في ١٣ آذار/مارس. ولذلك، فإننا نحث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معا من أجل كفالة تطور مستدام لتلك العملية، مما يسمح للسلطة الفلسطينية بأن تضطلع مرة أخرى بمسؤولياتها كاملة في غزة. فمن شأن وجود سلطة فلسطينية وحيدة وشرعية أن يشكل خطوة هامة نحو تحقيق وحدة دولة فلسطينية في المستقبل، والأساس الذي يقوم عليه اتفاق سلام مستدام.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والآثار المترتبة على خفض الدعم يمكن أن تشتمل على عواقب إنسانية وأمنية خطيرة لا في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل وفي البلدان المضيفة للاجئين. فالوكالة تواجه بالفعل التحدي الكبير المتمثل في الوفاء بولايتها المتمثلة في الحفاظ على الخدمات الأساسية التي تقدمها، مثل التعليم والرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين. وفي ظل غياب حل سياسي دائم، لا يسع المجتمع الدولي أن يتنصل من مسؤوليته وواجبه تجاه اللاجئين الفلسطينيين ويجب عليه كفالة استمرار عمل الوكالة استناداً إلى أساس مالي متين. وستواصل بولندا، من جانبها، دعم الأونروا من خلال مساهماتها المالية.

وختاما، أود أن أتطرق بإيجاز إلى لبنان، وأعيد تأكيد دعمنا القوي لسلامة البلد الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي. ونشدد على أهمية الانتخابات البرلمانية المقبلة – الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٩ – والمقرر أن تجرى في أيار/مايو. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تقاليد لبنان العريقة للديمقراطية والحرية والتنوع، والذي يمثل نموذجا للمنطقة بأسرها.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديرنا للمنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي كانت، كعهدنا بها، مفيدة للغاية. إننا نقدر كم هو صعب على السيد ملادينوف أن يضطلع بمسؤولياته في المهمة التي كلف بالقيام بها، غير أنه استمر في اجتياز الاختبار من حيث النزاهة التي يتصف بها في وفائه بالتزاماته. إننا نشيد به على جهوده.

تزداد حالة السلام والأمن في الشرق الأوسط تعقيدا يوما بعد يوم. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد هزم وفقد الكثير من الأراضي التي كان يسيطر عليها، لا يزال القتال مستمرا من دون هوادة في سورية. في الواقع، إن كامل المجموعة المعقدة من المسائل المحيطة بسورية – إذ يجري تدمير البلد وشعبه – كثيرا ما تبدو من نواح عدة، أكبر من سورية وحدها. وسواء تعلق الأمر بالأزمة السورية أو اليمنية، لا تلوح حلول سياسية في الأفق، وتظل هاتان الحالتان تشكلان

مصدر يأس للناس العاديين. إن الحالة الإنسانية في المنطقة مروعة، والحاجة هائلة إلى الدعم الدولي. واستخدام الأسلحة الكيميائية – وإن كنا لم نجزم بإسناد المسؤولية، ومن ثم تحديد المساءلة – آخذ في أن يصير تحديا خطيرا يقوض القواعد الدولية.

والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي طغت عليه حالات الأزمات الأخرى في المنطقة، يلفت الآن مرة أخرى الانتباه الدولي، كما ينبغي له. وتشكل الحالة في الآونة الأخير في غزة مصدر قلق شديد، وما لم تبذل جهود لتهدئة الوضع، فلا مناص من أنه سيزيد من تعقيد حالة السلام والأمن في المنطقة. وبالطبع، يجب أن يكون المرء بلا قلب كي لا يتأثر بالخسائر في الأرواح. هناك حاجة ماسة إلى بذل كل الجهود اللازمة على الصعيد السياسي لمنع الحالة في غزة من الخروج عن السيطرة. ويجب أن نأخذ عبارات المبعوث الخاص مأخذ الجد. فقد ذكر سابقا بأسى أن غزة على وشك أن تنفجر، وهي كلمات يجب بالفعل أن تلقى آذانا صاغية.

وبطبيعة الحال، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية المزرية في غزة، ويجب بذل كل جهد ممكن لتيسير الحلول الإنسانية الفاعلة وتنشيط الاقتصاد في غزة. ويجب علينا بالإضافة إلى ذلك، النظر في ضرورة تمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة الكاملة على أراضي قطاع غزة استنادا إلى اتفاق القاهرة. ونرى أن إحراز تقدم في هذه المسألة لن يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والإنساني هناك فحسب، بل يساعد أيضا في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية التي نأمل أن تعطي زخما لعلمية السلام. وبالرغم من أن توقيع الاتفاق قد حظي بترحيب كبير، لم يحرز تقدم فيما يتعلق بتنفيذه، ويقترن ذلك باستمرار القيود المفروضة على إيصال الإغاثة، ما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية.

لقد ظل موقف إثيوبيا إزاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني واضحا شفافا ولا لبس فيه. وبقدر ما نؤيد حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، فإننا نؤيد أيضا الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحق فلسطين في الوجود بوصفها دولة حرة ومستقلة. وعليه، تؤيد إثيوبيا تماما الهدف المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بوصفه الخيار الوحيد الممكن لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونرى أن ذلك لن يكون في صالح إسرائيل وفلسطين فحسب، بل يعزز أيضا السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط إلى حد كبير.

ومع ذلك، يبدو لنا بديهيا أن تحركات قد حدثت وأن إجراءات قد اُتخذت مؤخرا ربما لا تساعد على إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل للمسائل المعلقة على أساس حل الدولتين. ولن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى زيادة الشعور بالإحباط وعدم الثقة فحسب، بل تقوض صلاحية حل الدولتين نفسه. ولا بد من إزالة تلك العقبات التي طال أمدها لتهيئة الظروف اللازمة لإحراز تقدم في المفاوضات بين الطرفين بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم، وعلى أساس من الثقة المتبادلة وروح توافقية، أي حل يضمن أمن إسرائيل ويلبي التطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة المستقلة. وذلك ما يقتضيه الوضع ويصب أيضا في مصلحة الطرفين، فضلا عن مصالح المجتمع الدولي بأسره. وتدل المأساة التي حدثت في غزة مؤخرا بوضوح على استمرار المطالبة بتحقيق العدالة ما دامت هناك وقائع موضوعية في الميدان تستدعي ذلك.

ولذلك السبب أيدنا الدعوة إلى تكثيف وتسريع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق حل شامل ودائم وعادل. ويقينا إن استئناف المفاوضات يحتاج إلى الدعم الكامل من جميع الشركاء، وينبغي للجميع القيام بدورهم فيه لإحراز تقدم ملموس في ذلك الاتجاه. ويتحتم على المجلس في ذلك السياق، الاضطلاع بمسؤولياته ودعم تلك الجهود بهدف تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإحلاله في منطقة الشرق الأوسط

على نطاق أوسع. ولا شك أن المسؤولية النهائية تقع على عاتق الطرفين فيما يتعلق ب إحراز تقدم نحو إحلال السلام الدائم وتحقيق التوافق المتبادل القائم على العدل والإنصاف.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الموجزة الوافية التي بيّنت لنا الحالة الراهنة في الشرق الأوسط بصفة عامة، ولا سيما في غزة.

ونود أن نبدأ بالإعراب شعورنا بالقلق البالغ إزاء النزاعات المستمرة في الشرق الأوسط، من سورية إلى اليمن ولبنان والنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، التي أدت إلى خسائر فادحة في الأرواح ودمار إنساني هائل، وخاصة في حالة اليمن وعدة مناطق في سورية وقطاع غزة. ومن المؤسف أن نلاحظ – بدلا من وجود أي مؤشرات على إمكانية التوصل إلى حل لهذه النزاعات – أنها تزداد تفاقما وتنذر بخطر دمار أكبر، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل وفلسطين في قطاع غزة.

ويجب أن نقر بأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قد استمر لأمد طويل إلى الآن، وأنه لا يزال عاملا أساسيا ومحوريا في الوضع برمته في الشرق الأوسط. ولا يمكننا توقع تحقيق السلام في المنطقة دون التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ولا يكمن عِظَم وخطورة هذا النزاع في أنه يسبب معاناة كبيرة للسكان المتضررين منه بشكل مباشر فحسب، بل إن له تأثيرا سلبيا لا يمكن إنكاره أيضا على الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وقد رأينا بالفعل كيف تؤثر العواقب المترتبة عن النزاع السوري بشكل مباشر على الوضع الإقليمي كله على النحو الذي تبينه الأحداث الأخيرة. ويجب بذل الجهود الرامية إلى منع التصعيد. ويجب على الأطراف الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب من شأنها إعاقة المبادرات من أجل الحوار الرامي إلى حل المسألة. ويقتضي حل كهذا التزام الأطراف بالتفاوض عبر عملية مباشرة وصريحة ودون شروط مسبقة، في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. ويجب أن يكون الوضع النهائي للقدس جزاء من نتائج تلك المفاوضات.

ولتيسير تلك العملية، يجب على الأطراف الامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تعوق الحوار أو تزيد تعقيد الحالة الهشة أصلا. ومن المهم أن تمتثل الأطراف للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونكرر دعوتنا إلى كلا الجانبين للسعي نحوتحقيق التعايش السلمي واحترام القانون الدولي والعمل وفقا لقرارات الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل يلبي مصالح جميع الأطراف.

وليس هناك حل آخر لقضية فلسطين سوى حل الدولتين اللتين يعيش فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون معا في سلام وأمن. ويجب على المجتمع الدولي دعم هذه العملية عن طريق توفير الضمانات الرامية إلى التوصل إلى نتائج ناجحة. ويجب على الجهات الفاعلة ذات النفوذ في الشرق الأوسط أن تضطلع بدور حاسم في إقناع الأطراف بالمشاركة في عملية الحوار. وليس لدى المجتمع الدولي أي خيار سوى تكثيف جهوده الدبلوماسية وجهود الوساطة إلى أقصى حد ممكن بهدف السعي إلى حل مرض. ومع ذلك، فإن علينا ألا نغفل عن حقيقة أن الفلسطينيين والإسرائيليين قادرون على حل هذه المشكلة.

وتؤمن غينيا الاستوائية بعدالة المطالب التاريخية للفلسطينيين، في اتساق مع المواقف المختلفة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي. ونرى أيضا أن من حق إسرائيل أن تعيش في سلام وأمن. ويجب على فلسطين وإسرائيل أن تحترما حقوق بعضهما بعضا في الوجود وأن تمتنعا عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع الراهن. وبالمثل، ندعو إلى الحوار بين الفلسطينيين وينبغي لهم حل خلافاتهم بما نعتقد أنه قد يساعد على التوصل إلى حل دائم للنزاع.

وتدين غينيا – الاستوائية أعمال العنف التي وقعت خلال مسيرة العودة الكبرى في آذار/مارس التي نظمتها المنظمات

السياسية والمدنية الفلسطينية، وأسفرت عن مقتل عشرات الفلسطينيين وإصابة المئات في قطاع غزة. ونعرب عن شعورنا بالأسف العميق للخسائر في الأرواح البشرية، ونود أن ندعو بشدة لإجراء تحقيق مستقل وشفاف في تلك الوفيات لتوضيح الظروف المحيطة بها ومعرفة أسبابها.

ويُعد استمرار حدوث أعمال العنف بين فلسطين وإسرائيل مصدر قلق بالنسبة لغينيا الاستوائية، وكذلك الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة.

والحالة الإنسانية للسكان في غزة، بما تنطوي عليه من مشاكل في المياه والكهرباء وما إلى ذلك، وهو ما سماه السيد ملادينوف مؤخراً كارثة إنسانية واقتصادية وبيئية (انظر S/PV.8183)، تستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة في شكل مشاريع. ويجب علينا أن نعمل معاً من أجل التخفيف من وطأة هذه الكارثة الإنسانية وتوفير الدعم الكامل لجهود مصر في مجال المصالحة. وثمة حاجة مُلحّة جداً إلى عدم ادخار أي جهد لتفادي تأجيج النزاع في قطاع غزة، والذي ستكون له، كما ذكر السيد ملادينوف بوضوح في إحاطته الإعلامية، عواقب مدمرة أخرى ويمكن أن يتدهور إلى حرب مفتوحة أخرى في غزة.

وأخيراً، أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لما تبذله من جهود من أجل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية والأزمة في الأراضي المحتلة. ونُهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الأونروا بثبات لكي تتمكن من القيام بعملها والتخفيف من معاناة السكان في الأراضي المحتلة.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء تصاعد العنف أثناء مسيرة العودة الكبرى، التي نظمها الفلسطينيون بمحاذاة السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل؛ ذلك العنف الذي يدخل الأسبوع الثالث له على التوالي. ويبرر قلقنا الخسائر الفادحة المصاحبة لهذه المظاهرات، والتي أسفرت عن مقتل ٣٧ فلسطينياً وإصابة أكثر من ٤٠٠٠ بجروح نتيجة الاشتباكات المتعددة. ويود بلدي أن يسلّط الضوء على حقيقة أن هذا العنف لا يؤدي إلا إلى تفاقم التوتر بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وإدامة الشكوك وعدم التيقن بشأن استمرار عملية السلام، المتوقفة منذ عام ٢٠١٤.

ونظراً لاندلاع أعمال العنف الجديدة، لا يزال بلدي على اقتناع بأنه لا يوجد بديل عن السلام. ويحث بلدي الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والدخول في حوار بناء وأن يمتنع كلا الجانبين عن الإجراءات الانفرادية، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة إضعاف احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية. ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد موقفه المبدئي دعماً للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، تعطي الأولوية لحل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ولا يزال وفد بلدي أيضاً يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة، التي تتأثر بشدة من جراء استمرار الحصار وبطالة الشباب والنقص في المياه والكهرباء. ونرحّب بالتعهدات التي قُطعت في المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعقود في روما في ١٥ آذار/مارس بهدف تقليص العجز في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ما فتئت تواجه انخفاضاً في المساهمات المنتظمة لتشغيلها.

وأخيراً، نؤكّد مجدداً دعمنا الكامل للمبادرات الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ولا سيما خطة رئيس السلطة الفلسطينية لتنظيم مؤتمر دولي للسلام في منتصف أيار/مايو، بمشاركة دولية واسعة النطاق.

وبالإضافة إلى النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، يواجه الشرق الأوسط سلسلة من التحديات الأمنية، مثل الحالات في سورية واليمن والمسألة النووية الإيرانية.

وفيما يتعلق بسورية، وبالرغم من الهدوء النسبي، يعرب وفد بلدي عن أسفه الشديد لعدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع، فضلاً عن استمرار القتال، مما يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية. وبالنظر إلى الحالة المثيرة للقلق، يأسف وفد بلدي مرة أخرى لعدم تنفيذ وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن بالإجماع في إطار هذا الحل ولأن الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية لا تزال قائمة دون أي نهاية مرتقبة للنزاع. وفي ضوء كل ما تقدم، تعيد كوت ديفوار توجيه نداءها إلى أطراف النزاع من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بهدف إتاحة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى المكروبين.

ويود بلدي مرة أخرى أن يؤكد من جديد اقتناعه وموقفه المبدئي بأن الاستجابة للأزمة في سورية لا يمكن أن تكون عسكرية. وما زلنا نعتقد أن الأولوية لا تزال وستظل دائماً لإيجاد حل سياسي من شأنه نزع فتيل الأزمة السورية على أساس حوار متعمق بمشاركة الأطراف المؤثرة الرئيسية الدولية والإقليمية والسورية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو كوت ديفوار الأطراف المتحاربة إلى دعم مسار الحوار السياسي الشامل للجميع في سياق محادثات جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يُمهّد الطريق للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة السورية. وفي هذا الصدد، تشيد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لتأمين استئناف محادثات السلام، وتشجع المجلس على تقديم دعمه الكامل لتحقيق هذه الغاية.

وفيما يتعلق بالنزاع في اليمن، ما زال وفد بلدي يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التدهور المستمر في الحالة الإنسانية وانعدام آفاق التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في ذلك البلد. ولا يزال بلدي على اقتناع، مع الأسف، بأنه على الرغم من جهودنا المشتركة، فإن الحالة الإنسانية في اليمن ستستمر في التدهور في ظل غياب مسار سياسي قابل للاستمرار.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً التزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ولذلك، ندعو أطراف النزاع إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيد مارتن غريفيثس مبعوثاً خاصاً جديداً للأمين العام، مكلفاً بالعمل من أجل استئناف الحوار السياسي بين الأطراف اليمنية.

وندين بشدّة الغارات الجوية على حفل زفاف في حجّة، في الجزء الشمالي الغربي من البلد، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٥٠ مدنياً، بمن فيهم أطفال، وجرح العشرات من الأشخاص. ويدين وفد بلدي أيضاً إطلاق الصواريخ من جانب الحوثيين باتجاه المملكة العربية السعودية، مما يعرض أرواح الأبرياء للخطر.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي اعتُمدت بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، حيث أنها تُمثل إنجازاً كبيراً لنظام عدم الانتشار وتُتيح تحسين الإشراف على الأنشطة النووية الإيرانية مقابل الرفع التدريجي للجزاءات المفروضة على ذلك البلد.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية.

يمر الشرق الأوسط بفترة صعبة في تاريخه، تشهد العديد من الأزمات القديمة والجديدة. فلا يزال يتعين حل النزاعات في سورية واليمن. وهناك حاجة إلى إيجاد حلول سياسية ودبلوماسية. ويلزم بذل المزيد من الجهود الدولية مع التركيز

على تسوية الحالة في ليبيا والمساعدة في إعادة بناء العراق ودعم الاستقرار في لبنان.

ولا تزال فلسطين محور الفوضى التي تجتاح المنطقة نتيجة التجارب الجيوسياسية الموجهة من الخارج. وهذه حقيقة متفق عليها بصورة مشتركة على الرغم من محاولة بعض الجهات الفاعلة الدفع بمسألة التسوية في الشرق الأوسط إلى الهامش. إن تطورات الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتزايد الاتجاهات المدمرة بوضوح، هي مبعث للقلق الشديد. ونظراً لعدم إحراز تقدم في العملية السياسية، فقد نشأ فراغ يجري شغله عن طريق التدابير الانفرادية والخطاب الاستفزازي. إن الهاوية الناجمة عن سوء الفهم وعدم الثقة آخذة في الاتساع، مما يقوض آفاق استئناف المحادثات. ومن الواضح أن جميع القضايا التي طال أمدها، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، لا تزال بعيدة عن الحل.

ونحن نشعر بالقلق إزاء تصاعد التوترات في محيط غزة والتي ترتبط بالاحتجاجات الفلسطينية المندلعة في القطاع ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ ٣٠ آذار/مارس. وقد سقط العشرات من الضحايا على الجانب الفلسطيني والمئات من الجرحى. ونحن نؤيد الحق في الاحتجاج السلمي. وندين بشدة الأعمال الإرهابية على اختلاف أشكالها والاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن التدابير التي يُحتمل أن تزيد من تفاقم الحالة.

وليس من الضروري أن يكون المرء محللاً ذا خبرة ليفهم أن من المحتمل جداً أن تزداد الحالة تدهوراً. فالخطة التي أعلنتها الولايات المتحدة لإقامة مراسم في القدس في ١٤ أيار/مايو، احتفالاً ببداية نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب، من المحتمل بشدة أن تزعزع الاستقرار، الأمر الذي لن تقتصر تداعياته السلبية على العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، بل ستشمل أيضاً جميع أنحاء المنطقة والعالم الإسلامي بأسره.

وهذا ليس الحدث الوحيد البارز المتصل بالشرق الأوسط الذي سيجري في الأشهر المقبلة. وفي ضوء الحالة الراهنة، من الضروري للمجتمع الدولي أن يعجل بتكثيف جهوده من أجل استئناف العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس مبادئ القانون الدولي بغية تنفيذ حل الدولتين.

والنُهج الانفرادية لن تؤدي إلى تحقيق السلام العادل والدائم، كما أنها لن تلبي التطلعات الوطنية للفلسطينيين ولن تعزز أمن إسرائيل. وتحقيقا لهذه الغاية، نواصل طرح اقتراحنا الداعي إلى أن يجلس زعماء فلسطين وإسرائيل والاتحاد الروسي إلى الطاولة في إطار مؤتمر قمة. وندعو إلى استئناف الجهود النشطة من جانب مجموعة الوسطاء الدوليين الرباعية المعنية بالشرق الأوسط التي لا تزال، بغض النظر عما قد يقوله البعض، صيغة الوساطة الوحيدة التي أقرتها قرارات مجلس الأمن.

ونعتقد أن إحدى العقبات التي تحول دون استئناف عملية السلام هي الانشقاق في صفوف الفلسطينيين. ونواصل تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في جهودهم الرامية إلى استعادة الوحدة الوطنية على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. ومن المهم أن يعيد جميع أصحاب المصلحة الفلسطينيون تأكيد التزامهم بتنفيذ اتفاق المصالحة الموقع بين فتح وحماس في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وأن يركزوا جهودهم على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية المشروعة في قطاع غزة. ونؤيد الجهود التي تبذلها قيادة جمهورية مصر العربية في هذا الشأن.

ونحن نؤيد تقديم المساعدة الدولية للفلسطينيين. ومن غير المقبول تحويل الانتباه عن الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين أو تخفيض التمويل المخصص للبرامج ذات الصلة، بما في ذلك تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فهذه الخطوات يمكن أن تجعل الفلسطينيين يجنحون للتطرف.

بإيجاز، نود أن نشدد على أن الاتحاد الروسي يدعو إلى صياغة جدول أعمال توحيدي وإيجابي وتطلعي للمجتمع الدولي بأسره للعمل بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونرى أن من الضروري إجراء تحليل مشترك للأسباب الجذرية للنزاعات التي تعاني منها المنطقة والبحث عن وسائل جماعية لتسويتها. وفي هذا السياق، نعتقد أن المبادرات التي طرحتها روسيا في الماضي لا تزال مهمة، وهي أكثر أهمية الآن. وتؤكد الأحداث الأخيرة داخل الشرق الأوسط وفي محيطه أهمية اقتراح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إجراء استعراض شامل للحالة في الشرق الأوسط في مجلس الأمن.

ومن المهم للغاية أيضا إعادة بناء الثقة بين العالم العربي إيران. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان بدء عملية ترمي إلى بناء هيكل أمني إقليمي كلي وشامل وغير قابل للتجزئة. ومن العوامل الرئيسية في هذا السياق حماية خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. وبخصوص جميع هذه القضايا وغيرها، فإن روسيا مستعدة للعمل مع الشركاء المهتمين بطريقة شفافة ونزيهة، دون إطلاق تهديدات أو ممارسة ضغوط لا مبرر لها. ولا يزال الحوار آلية رئيسية لحل القضايا المطروحة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته المفصلة والموضوعية بشأن آخر تطورات الحالة في الشرق الأوسط. ونتفق على أن الحالة في المنطقة لا تزال معقدة.

وفي لبنان، يمثل تشكيل حكومة جديدة وانتخاب رئيس جديد نتيجتين إيجابيتين، يؤمل أن تؤديا إلى إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة في ٦ أيار/مايو وتوقيع مرسوم لتحقيق هذا الهدف يظهر الوحدة الشعبية. ويتعين علينا مساعدة البلد في تعزيز عملياته الدستورية والديمقراطية، التي لا تزال مرهونة بالتطورات في سورية المجاورة. ويضطلع الجيش اللبناني بدور حيوي في الحفاظ على الأمن على الحدود مع سورية وفي جميع أنحاء لبنان، وبالتالي تجنب الأخطار الناجمة عن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ونرحب بنتائج المؤتمر الدولي الذي استضافه الرئيس إيمانويل ماكرون في باريس لدعم الاستقرار الاقتصادي في لبنان. ومن الجدير بالثناء أنه جرى خلال ذلك المؤتمر قطع تعهدات بتقديم ١٠,٢ بليون دولار إلى لبنان.

وبالانتقال إلى اليمن، نعلم أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع هناك. ومن الواضح أن التناقضات عميقة الجذور في اليمن لا يمكن حلها إلا من خلال عملية حوار وطني شامل للجميع وواسع النطاق. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم بإنشاء نظام جديد لوقف الأعمال العدائية، مما سيوفر فرصة لإنعاش الاقتصاد وحل الأزمة الإنسانية واستعادة الخدمات العامة الأساسية. ولن يتسنى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية إلا عندما تكون هناك تسوية سياسية. وينبغي أن تمتنع جميع الأطراف عن ارتكاب أفعال تؤدي إلى تصعيد التوتر وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي. ومن غير المقبول شن هجمات صاروخية على أهداف مدنية في أراضي المملكة العربية السعودية، وهو عمل تدينه كازاخستان بشدة.

إن موقف كازاخستان بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط واضح جدا وما زال دون تغيير. ومع ذلك، أود أن أكرره. فنحن نؤيد حل الدولتين وندعو إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات، ولا سيما في شكل ثنائي ودون شروط مسبقة، الأمر الذي ينبغي أن يكون متماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والآليات والمبادرات الأخرى، مثل خريطة الطريق للسلام التي أعدتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام. ونؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وحرة وذات سيادة داخل حدود عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا، وعاصمتها القدس الشرقية.

تمثل القدس وطنا مشتركا لأعراق وأديان مختلفة. ويجب على فلسطين وإسرائيل احترام حق كل منهما في الوجود وتفادي

اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تصعيد الحالة. ونتطلع إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونود أن نشير إلى أن زيادة بناء المستوطنات الإسرائيلية الجديدة يسبب الكثير من المشقة للفلسطينيين الذين يتكبدون خسائر اقتصادية فادحة.

وبالانتقال إلى غزة، فإننا نشعر بالقلق لأن هذا هو الأسبوع الرابع على التوالي الذي نشهد فيه سقوط خسائر بشرية بين الفلسطينيين هناك. ونكرر التأكيد على أن قوات الأمن الإسرائيلية يجب أن توفر الحماية للمدنيين وأن تضبط استخدام القوة وألا تستخدم القوة المميتة إلا كملاذ أخير. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد على حق إسرائيل في الأمن. كما نكرر دعوتنا إلى الفلسطينيين لتجنب الاحتكاكات عند سياج غزة.

ونشيد بزملائنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إرسال أكبر شحنة من المعونة الطبية المقدمة من الأمم المتحدة إلى غزة منذ بداية العام. فقد وفرت تلك المساعدة للمستشفيات في غزة الأدوية الأساسية المنقذة للحياة واللوازم الأخرى لتلبية الاحتياجات الطبية العاجلة للسكان في حالات الأزمات. كما أنها ستساعد في تلبية احتياجات ٠٠٠ ١٠٠ من الأطفال والأمهات في غزة. وبخصوص وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تؤكد كازاخستان من جديد الحاجة إلى دعم تلك الآلية الهامة.

ويؤكد بلدي أهمية تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين. وينبغي رأب الصدع بين السلطة الفلسطينية وحماس من أجل توحيد صوت الفلسطينيين في المفاوضات مع إسرائيل والمجتمع الدولي. ونعرب عن ترحيبنا وتأييدنا لقرار إسرائيل منح الفلسطينيين بعض الامتيازات الاقتصادية على شاطئ البحر، كما ذكر اليوم المبعوث الخاص ملادينوف، وذلك للتخفيف من ظروف الحياة اليومية في أراضي غزة.

ومن شأن الاستثمار في بناء مؤسسات فلسطينية قوية، بوسائل من بينها تعزيز الإصلاحات في القطاع الأمني والعسكري وفي مجالات إنفاذ القانون والنظام القضائي ونظام السجون، جنبا إلى جنب مع وضع تشريعات جديدة، كفالة سيادة القانون والحكم الرشيد. وسيتيح البدء الفوري لمفاوضات مباشرة، ونتيجة لذلك، التعجيل بتنفيذ الاتفاقات في وقت مبكر، حل مشكلة انعدام الثقة وسيمكننا من الانتقال إلى حوار أكثر انفتاحا بين الجانبين. ومن الضروري تحديد المبادئ المقبولة بشكل متبادل للنهوض بعملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، وكذلك لوضع مفهوم للمفاوضات مستقبلا وإنشاء آلية لتنفيذ الاتفاقات.

أخيرا، فإننا نكرر دعوتنا إلى بذل جهود لضمان حق إسرائيل في الأمن وحق فلسطين في إقامة دولة، وذلك باستخدام الأدوات الملائمة للدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام، بما في ذلك استخدام تدابير بناء الثقة في السياقات السياسية والاقتصادية والبيئية وفي التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد ملادينوف على إحاطته الدقيقة وعمله المتفاني. وبعد الاستماع إليه، يمكننا الخروج باستنتاج وحيد: لا يمكننا السماح بوضع عملية السلام في أدنى سلم الأولويات.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وسأركز على ثلاثة جوانب هامة من الحالة في الشرق الأوسط: أولا، المأساة في غزة وانعدام التهدئة فيها؛ ثانيا، عملية السلام عموما وأهمية القرارين ٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ٤٧٨ (١٩٨٠)؛ وثالثا، الانتخابات المقبلة في لبنان.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، غزة، قمنا في ٣٠ آذار/مارس بعقد جلسة طارئة هنا في المجلس (انظر S/PV.8219). وعُقدت بعد أن انتهت أول مظاهرة في غزة بصورة مأساوية. وقد

اختتمت بياني بدعوة جميع الأطراف إلى منع حدوث مزيد من التصعيد. وبخلاف ذلك، سنعقد نفس المناقشة في الشهر المقبل. ولا فرق بين اليوم والشهر المقبل. ويؤسفنا أن نلاحظ أن جميع الأطراف المعنية استمرت بعناد على المسار الذي اختارته حينئذ، على الرغم من الدعوات إلى التهدئة ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح. وإنني على ثقة من أن لدى جميع الأعضاء نفس الإحساس، وسأرحب ببيان مشترك في هذا الصدد من المجلس. والحصيلة المحزنة بعد أربعة أسابيع من الاحتجاجات تتجاوز ٣٠ من القتلى، بمن فيهم أربعة قاصرين، والآلاف من الجرحى.

ونناشد إسرائيل مجددا أن تتأكد من استجاباتها متناسبة وضرورية في جميع الأوقات، بما يتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. والذخيرة الحية يجب ألا تُستخدم إلا كملاذ أخير، على النحو الوارد في المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. والعدد الكبير من الضحايا، بمن فيهم المساعدون الطبيون، ووفاة الصحفي ياسر مرتجى، يثيران تساؤلات خطيرة بشأن تناسب الرد الإسرائيلي. ويشمل ذلك احترام الحق في الاحتجاج السلمي. ويجب إثبات الوقائع بشأن التقارير عن الهجمات العنيفة ضد إسرائيل تحت غطاء الاحتجاجات.

وتدعو مملكة هولندا السلطات الفعلية في غزة والسلطة الفلسطينية إلى بذل كل الجهود الممكنة لكفالة بقاء الاحتجاجات سلمية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن إصدار البيانات التحريضية. ونكرر الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف. ونحيط علما بآلية تقصي الحقائق والتقييم التي أنشأتها قوات الدفاع الإسرائيلية لاستعراض إجراءات جيش الدفاع الإسرائيلي والحوادث المحددة التي وقعت منذ ٣٠ آذار/مارس. وستتابع مملكة هولندا عملها عن كثب.

إن الأزمة المتفاقمة في غزة تتطلب إيجاد حل. فالتنمية الاقتصادية والمعونة الإنسانية وإعادة بناء الهياكل الأساسية ينبغي أن تكون عمليات متلازمة. وتشعر مملكة هولندا بالقلق إزاء الحالة المالية الصعبة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وترحب بالمساهمات الإضافية التي أعلن عنها. وسنواصل دعم الأونروا في جهودها الرامية إلى تحسين استقرارها المالي وتوسيع نطاق دعمها الدولي.

وتدعو مملكة هولندا إسرائيل إلى تخفيف القيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص، مع حماية احتياجاتها الأمنية. وندعو حماس إلى إنهاء جهودها الرامية إلى إعادة التسلح وإعادة بناء هياكلها الأساسية العسكرية.

ونؤيد جهود إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة. وقد زاد الهجوم على رئيس الوزراء حمد الله من تعقيد عملية المصالحة الصعبة أصلا. ولا بد من عكس ذلك المسار السلبي. ويجب على جميع الفصائل الفلسطينية أن تعمل معا بصورة حقيقية من أجل التغلب على المأزق الحالي، ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها مصر والسيد ملادينوف في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، عملية السلام، لا يمكننا أن نضعها جانبا. فالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، يشكل دعامة أساسية من دعائم السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق، تذكر مملكة هولندا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ٤٧٨ (١٩٨٠). إن هذين القرارين والمعايير المعروفة جيدا تحدد بوضوح الإطار للتوصل إلى حل مستدام للنزاع. وفي نهاية المطاف، ما من أحد عدا الطرفين يمكنه التوصل إلى اتفاق بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس واللاجئين. ونشدد على ضرورة الامتناع عن اتخاذ الخطوات الانفرادية التي تجعل الحل القائم على وجود دولتين أكثر صعوبة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، لبنان، ففي في ٦ أيار/مايو سيجري لبنان انتخابات برلمانية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩. ونتطلع إلى تلك المناسبة التاريخية. وإذا جرت الانتخابات على النحو المناسب، فإنها ستنشط ثقة الجمهور في المؤسسات الديمقراطية في لبنان. وقبل كل شيء، فإن الانتخابات فرصة لتعزيز الزخم الإيجابي لمؤتمرات روما وباريس وبروكسل. ونشجع جميع اللبنانيين على الإدلاء بأصواتهم، ونأمل أن تكون الانتخابات تعبيرا عن التنافس السلمي والممارسة الفعلية للديمقراطية .

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن آخر المستجدات في عملية السلام والأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

تتزامن معظم مناقشاتنا ربع السنوية تحت هذا البند مع أحداث مفصلية وبالغة الدقة فيما يتصل بالتطورات في القضية الفلسطينية. وفي كل مرة، تكون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هي التي تقوم بانتهاك تلو الآخر للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وآخر هذه الانتهاكات هي استخدامها المفرط وغير القانوني للقوة في تعاملها مع مسيرة العودة الكبرى التي انطلقت في ٣٠ آذار/ مارس الماضي، وهي مستمرة خلال الأسبوعين القادمين.

تلك المسيرة السلمية التي يشارك فيها أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل للتعبير في حقه في العودة إلى أرضه المحتلة. وقد بلغت حصيلة الشهداء عدد القتلى منذ بداية المسيرة ما لا يقل عن ٣٧ شهيدا وأكثر من ٥ ٠٠٠ مصاب. وفي هذا الصدد، نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من الرد بشكل موحد لإدانة هذه الممارسات، والمطالبة بإجراء تحقيق مستقل وشفاف، وتحديد المسؤولين عن استخدام القوة ومقتل العشرات من الأبرياء ومحاسبتهم على هذه الجرائم. ونؤيد في هذا الشأن أي تحرك تجاه الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان، في حال استمر عجز المجلس عن اتخاذ أي إجراء لإلزام إسرائيل على الكف عن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي القانون الدولي لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن جانب آخر، تدعم دولة الكويت اتخاذ إجراءات وتدابير تساهم في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. ونؤكد في هذا الصدد على ما نص عليه قرارا مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤) بشأن بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ونحن لا نبالغ بالقول بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبإيعاز من سلطتها القائمة بالاحتلال، لا تتوانى في الوقوف ضد إرادة المجتمع الدولي. والشواهد على ذلك كثيرة. ولعل أخطر ما يواجهه هذا المجلس في الوقت الحالي هو ترشح إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لعضوية مجلس الأمن.

كيف يمكننا أن نتخيل لوهلة وجود مثل هذه السلطة المحتلة تشارك في الدفاع عن الشرعية الدولية وقراراتها؟ هذه السلطة القائمة بالاحتلال لا شك بأنها غير مؤهلة ولا تملك مقومات الترشح التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، بل أن ما تملكه هو سجل حافل من الانتهاكات الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لذلك يجب أن يكون المجلس أول المتصدين لهذا الترشح.

نحن قلقون من السياسات والتدابير والإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، والتي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض المحتلة، وأبرزها استمرار الأنشطة الاستيطانية وتوسعة المستوطنات القائمة. وهي تدابير غير قانونية وغير شرعية وتمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، وعلى . وجه الخصوص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) كما

أن نقل بعض البعثات الدبلوماسية إلى القدس وما يشكله ذلك من مخالفة صريحة وانتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحديدا القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، تلك القرارات التي اعتبرت مثل هذه الإجراءات الأحادية باطلة ولا أثر قانوني لها.

ونؤكد أن مثل تلك الخطوات المخالفة للقانون الدولي تساهم في تقويض جهود تحقيق السلام وتعمق التوتر وتفجر الغضب وتهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

إن دولة الكويت تؤيد المطلب الفلسطيني إزاء تفعيل بعض الآليات الدولية الموجودة حاليا، كالمجموعة الرباعية، من خلال توسعة عضويتها لتشمل أطرافا إقليمية أخرى، تضيف إلى أعمالها مزيدا من الحيوية على أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام.

كما ندعم جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين الشقيقة، على المستويين الوطني والدولي، لترسيخ سيادتها على القدس الشريف والأرض الفلسطينية المحتلة. كما تؤكد الكويت أن السلام المنشود يجب أن يبدأ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، الذي سيتم عامه الحادي والخمسين بعد ٣٩ يوما من الآن. وذلك استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، التي تبنتها جميع الدول العربية في قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، والتي تقوم على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧. وتضمن معالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وبما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه السياسية المشروعة، بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الشعب الفلسطيني ينتظر من الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، تفعيل ما آلت المنظمة على نفسها تحقيقه في سبيل صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نجدد تضامننا ووقوفنا إلى جانب الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ونؤكد على أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين. وندعو الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين وبالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لها.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): هذه المناقشة المفتوحة هي الأولى التي تعقد منذ أن بدأ الشعب الفلسطيني سلميا، في ٣٠ آذار/مارس، ما يسمى بمسيرة العودة، على طول الحدود بين غزة وإسرائيل. لقد بدأت بالاحتفال بيوم الأرض، وستنتهي في يوم النكبة، ١٥ أيار/مايو، وهو التاريخ الذي سيجري فيه إحياء ذكرى مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية طوال أكثر من ٥٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي. وسيجري إحياء ذكرى جميع الضحايا الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم نتيجة للأعمال الوحشية التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية.

ووفقا للتقرير الخاص الأخير لمنظمة الصحة العالمية، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي، في الفترة بين ١٥ و ٢٠ نيسان/أبريل، خلال التعبئة الرابعة لمسيرة العودة، أربعة فلسطينيين، من بينهم طفل، وجرح ٨٣٢ فيما كانوا يطالبون بإنهاء الحصار اللاإنساني الذي ما فتئت إسرائيل تستخدمه لخنق حياة سكان غزة منذ أكثر من ١١ عاما الآن.

وفي المجموع، قتل ٣٢ فلسطينيا، من بينهم ثلاثة أطفال، وأصيب أكثر من ٦٠٠ ١ بإصابات مختلفة خلال الأسابيع الأربعة الماضية. ولست بحاجة إلى تذكير الأعضاء هنا بأن الضحايا الفلسطينيين في الأحداث الأخيرة، بمن فيهم من قتل برصاص القناصة، ومن أصيب بجراح خطيرة جراء إطلاق النار، سواء طلقات المطاط أو الرصاص، برهان إيجابي على أن دولة

إسرائيل تنتهك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتتصرف في انتهاك واضح للحظر المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ويجب على مجلس الأمن أن يدعو حكومة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية المدنيين الفلسطينيين المحتشدين. وعلى هذه الهيئة مطالبة الهيئات الدولية المختصة بأن تجري على الفور ودون مزيد من التأخير تحقيق في الأحداث التي وقعت في الأسابيع الثلاثة الماضية في منطقة الحدود بين غزة وإسرائيل. ويجب أن يكون هذا التحقيق مستقلا وشفافا وحاسما، بغية تحديد المسؤولين عن إطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين.

ووفقا لترتيب الأولويات هذا، نود أن نسجل مرة أخرى إدانتنا القوية للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة وبلدان أخرى تسعى إلى نقل سفاراتها إلى القدس. تشكل هذه القرارات انتهاكا للعديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، الذي يدعو الدول إلى سحب تمثيلها الدبلوماسي من القدس. ونود أن ننبه الجميع إلى حقيقة أننا، مع اقتراب موعد نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، سنشهد زيادة في التوترات والعنف على أرض الواقع في المنطقة.

ويود وفدي أن يعلن رفضه القاطع لنية الحكومة الإسرائيلية الواضحة، فيما يتعلق ببناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أنها تشكل انتهاكا مباشرا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تكرر التأكيد على أن إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أساس قانوني وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين والسلام الشامل والعادل والدائم.

ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونشدد مرة أخرى على أن التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ القرار يجب أن يكون خطيا، بحيث يوفر لنا معرفة تفصيلية عن حالة التنفيذ، وأنه ينبغي أيضا تزويدنا بأحدث الخرائط لجميع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وما فتئنا كأعضاء في المجلس نتوجه بهذا الطلب هنا؛ وحتى الآن لم يلق آذانا صاغية أو استجابة.

وبالمثل، هناك شواغل بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لأنها يتدم المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ٥ ملايين شخص وتواجه حاليا أزمة مالية تعرض للخطر قدرتها على تلبية العديد من الاحتياجات الملحة للاجئين في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب المأمونة، ضمن مجالات أخرى. ونعرب عن التزامنا الراسخ بجميع الجهود الدولية الرامية إلى التوصل لحل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرات من قبيل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات، التي ترسي ضمانات لتحقيق سلام عادل ودائم، من شأنه أن يتيح للشعبين العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونؤكد مجددا اقتناعنا بأن الحل الوحيد الطويل الأجل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو حل الدولتين، الذي من شأنه أن يتيح أخيرا قيام دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات سيادة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتلو بيانين لشابين فلسطينيين، طارق وغنام، اللذين ولدا في مخيم للاجئين في لبنان.

(تكلم بالإنكليزية)

قال طارق:

”ديني هو حرية جميع الشعوب المضطهدة، وليس الشعب الفلسطيني وحده. أريد أن يعرف السبب في أن المحاكم الدولية لم تتناول أبدا ما يحدث في فلسطين“

وقال غنام:

”أود أن يسمع صوتي وأن أوجه رسالة إلى العالم بشأن فلسطين والشعب الفلسطيني، الناس التي تتمسك بتاريخ وهوية فلسطين وتحملها. إنني أعيش في مخيم للاجئين في لبنان، لقد نشأت وأعيش على المساعدة الإنسانية، وما فتئت أعيش تحت رحمة برامج المعونة الدولية. حكايتنا، حكاية الشعب الفلسطيني، هي حكاية إنسان لديه منزل ويتعرض منزله للغزو والاحتلال على يد أجنبي، على يد محتل. نحن شعب يحب الحرية للعالم أجمع، ويعارض الظلم في أي مكان. نحن نحرم من الحقوق الإنسان الأساسية في كل يوم. ويحدوني الأمل في أن يلقي المجتمع الدولي ووسائط الإعلام الضوء على القضية الفلسطينية والمعاناة الفلسطينية. الأونروا تقلص من الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات بسبب نقص الدعم الدولي للوكالة. أتمنى الحرية والعدالة لجميع الشعوب المضطهدة في العالم.“

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أختتم بياني بالرد على ممثل إسرائيل، الذي تساءل عما ستفعله بوليفيا. أولا وقبل كل شيء، ستحترم بوليفيا القانون الإنساني الدولي. وأولا وقبل كل شيء، ستحترم بوليفيا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأولا وقبل كل شيء، ستمتثل بوليفيا لجميع قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنني أعتقد أن بوليفيا لن تجد نفسها إطلاقا في تلك الحالة، لأننا لن نستخدم العنف على الإطلاق من أجل احتلال أرض يملكها شعب آخر. ولن تفرض بوليفيا حصارا على آخرين بالطريقة التي تعزل بها إسرائيل السكان في غزة. ونأمل أن يتسنى للمجلس أن يكون مفيدا في تسوية القضية الفلسطينية العادلة التي طال أمدها للغاية والمؤسفة والمأساوية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): نعلن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

وأود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن وعلى جهوده الدؤوبة، بما في ذلك التي بذلها مؤخرا لتهدئة الحالة في غزة. وفي الأوقات العصيبة الحالية، يكتسي وجود الأمم المتحدة القوي في غزة ومشاركتها أهمية بالغة، ونحن نؤيد تأييدا تاما جهود السيد ملادينوف.

وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا الحوادث المأساوية التي وقعت في غزة وأدت إلى خسائر مؤسفة في الأرواح. ومنذ بداية الحوادث في ٣٠ آذار/مارس، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٤ فلسطينيا وأُصيب آلاف الأشخاص بجروح. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية، بما في ذلك حينما أطلقت النار على الأطفال. وعلى غرار المقررين الخاصين للأمم المتحدة الستة المكلفين من مجلس حقوق الإنسان، فإن السويد تدين أعمال القتل وتعرب عن تعازيها.

إن لإسرائيل الحق في حماية نفسها وشعبها في إطار حدودها، ولكن التدابير المتخذة يجب أن تكون دائما متناسبة. وينبغي ألا تستخدم القوة المميتة إلا كملاذ أخير. فتلك الحوادث تثير شواغل جدية حيال مدى توافقها مع القانون الدولي، ولا بد من الإسراع بالتحقيق فيها تحقيقا كاملا. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف.

ولا نزال نحث قوات الأمن الإسرائيلية على الامتناع عن استخدام القوة ضد المحتجين العزل وممثلي وسائط الإعلام وعلى احترام الحق في الاحتجاج السلمي. كما نشدد على أن من الضروري أن تضع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات التي تنظم المظاهرات، حماية الأطفال أولا وألا تجعل من

الأطفال هدفا لأعمال العنف إطلاقا أو تعرضهم لخطر العنف أو تشجعهم على المشاركة في أعمال العنف.

إن تلك الحوادث المؤسفة لا تقع في فراغ. وغزة – وهي حوالي نصف حجم مدينة نيويورك – تقف على حافة الانهيار الاجتماعي والاقتصادي. وفي وقت سابق استمعنا للسيد ملادينوف وهو يوضح أن غزة تتداعى فيما نحن نتكلم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة للغاية. إننا نتحمل المسؤولية الجماعية عن تجنب وقوع كارثة إنسانية والمزيد من تصعيد العنف في منطقة شديدة الاضطراب. وتقوم حاجة ملحة إلى إحداث تغييرات على أرض الواقع، وعلى جميع الجهات الفاعلة مسؤوليات في ذلك الصدد.

ومع تفهم الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وفلسطين ومصر، فإنه يجب رفع القيود وضمان حرية الوصول والتنقل بشكل دائم ومستمر. ويشمل ذلك الإنهاء الفوري لسياسة الإغلاق الإسرائيلية، التي تعيق إعادة الإعمار وتجعل من غير الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية. ونؤكد على ضرورة إتاحة إمكانية الوصول إلى غزة بدون عوائق للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وهذا أبعد ما يكون عن الحالة اليوم. وفضلا عن ذلك، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ من دولة فلسطين، وعلى السلطة الفلسطينية أن تستأنف تولي مسؤولياتها في غزة. وندعو الفصائل الفلسطينية إلى مضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة. فتحقيق المصالحة وحده هو الذي سيؤدي إلى توحيد القيادة الفلسطينية وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

وعلى غرار ما فعله الآخرون اليوم، أود أن أبرز الأزمة المالية الصعبة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويجب علينا جميعا أن ندعم الأونروا، ماليا وسياسيا، لتجنب المزيد من العواقب الإنسانية الوخيمة على سكان غزة. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يفي جميع أعضاء المجتمع الدولي بمسؤولياتهم السياسية والمالية.

إننا نتجه نحو فترة زاخرة بالأحداث التاريخية في منتصف أيار/مايو، مع نقاط مرجعية هامة بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. فقد مضى ٧٠ عاما منذ أن أعلنت إسرائيل استقلالها في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. وكانت السويد ضمن الموجة الأولى للدول التي اعترفت بدولة إسرائيل، في شباط/فبراير ١٩٤٩. ولدينا تاريخ طويل للصداقة مع إسرائيل. وعلينا أيضا أن نقر بأن ميلاد دولة واحدة، وإن كان قد أبهج الكثيرين، فقد جلب معاناة للآخرين. فإعلان الاستقلال الإسرائيلي يتزامن مع الهجرة الجماعية للفلسطينيين، التي يشار إليها أيضا بالنكبة، حينما أُجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على ترك ديارهم.

وفي عام ١٩٤٧، صوتت السويد مؤيدة لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي أوصى بإنشاء دولة عربية مستقلة ودولة يهودية، وهدف إلى تلبية التطلعات الوطنية لكلا الشعبين. وفي حين أدى إنشاء دولة إسرائيل إلى تحقيق تطلعاتها الوطنية المشروعة، فإن تطلعات الشعب الفلسطيني – وهو شعب يعيش تحت احتلال دام أكثر من ٥٠ عاما – لم تتحقق بعد.

كما تتزامن الحوادث التي وقعت في منتصف أيار/مايو مع النقل المزمع لسفارة الولايات المتحدة إلى القدس. إن موقف السويد وموقف الاتحاد الأوروبي بأسره إزاء مركز القدس باعتبارها إحدى مسائل الوضع النهائي، وباعتبارها العاصمة المستقبلية للدولتين، بما في ذلك مقر الممثليات الدبلوماسية، موقف واضح وسيبقى بدون تغيير.

ومع أعمال العنف الحالية على أرض الواقع والفترة المقبلة، نرى خطرا حقيقيا من احتمال خروج الحالة عن نطاق السيطرة. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتتجنب المجابهة. وعلى جميع الأطراف أن تتخذ خطوات

فورية للتهدئة. وينبغي أن يسهم المجلس في تلك الجهود، بما في ذلك بإصدار إعلان عام مناسب.

وفي حين يجب أن يكون ذلك أولويتنا الفورية، علينا أيضا أن نزيد بشكل كبير جهودنا المتعددة الأطراف من أجل النهوض بالسلام. ويجب أن نرى استئناف مفاوضات ذات مغزى بشأن جميع مسائل الوضع النهائي بما يفضي إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ويجدر القيام باستكشاف خطط الرئيس عباس لعقد مؤتمر دولي بهدف إنشاء آلية متعددة الأطراف من أجل تحقيق السلام. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يسعى أي اقتراح للسلام في المستقبل لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين، وأن تحسم جميع مسائل الوضع النهائي استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والاتفاقات السابقة.

وأود أن أدلي ببضع الملاحظات الموجزة بشأن لبنان، حيث نرحب بإجراء الانتخابات التشريعية في ٦ أيار/مايو. وهذه المرة الأولى في عقد من الزمن تقريبا لعقد تلك الانتخابات، التي تشكل معلما رئيسيا في التقاليد الديمقراطية للبنان. وبشكل أعم، فإن الانتخابات حيوية للحفاظ على شرعية مؤسسات الدولة اللبنانية. ويحدونا الأمل في أن يتسنى تشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة عقب الانتخابات. ونأمل أيضا بانتخاب المزيد من النساء في البرلمان المقبل وبعملهن في الحكومة المقبلة. ونؤكد مجددا على دعمنا الكامل لاستقرار لبنان وأمنه وسيادته واستقلاله السياسي.

وأخيرا، وردا على السفير الإسرائيلي الذي، للأسف، غادر بالفعل، فإننا نتفق مع الرأي الذي أعربت عنه المملكة المتحدة وجهات أخرى فيما يتعلق بفعالية خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، بالصيغة التي أيدها المجلس، باعتبارها وسيلة للحفاظ على الاستقرار الدولي وتسوية المسألة النووية مع إيران.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل بيرو.

إن بيرو ترحب بعقد المناقشة الفصلية المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الهامة.

ويساور بيرو بالغ القلق حيال تزايد عدم الاستقرار في المنطقة وتصاعد أعمال العنف التي لوحظت على مدى الأسابيع القليلة الماضية في قطاع غزة، وخلفت العديد من القتلى والجرحى. ونشجب الموجة الأخيرة لتصاعد أعمال العنف ونعرب عن أعمق مشاعر المواساة. وتمشيا مع الملاحظات التي أبداها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، نعتقد أن إجراء تحقيق مستقل وشفاف أمر مطلوب من أجل تحديد المسؤولين عن المأساة الأخيرة.

وتسلم بيرو بضرورة كفالة حرية التعبير وتكوين الجمعيات للشعب الفلسطيني وتؤكد على أنه يجب أن تكون جميع الاحتجاجات سلمية من أجل منع المزيد من التصعيد. وتعترف بيرو بحق إسرائيل في الرد على الأعمال التي قد تشكل خطرا على أمنها وتشدد على أن الحق في الدفاع المشروع عن النفس يجب أن يمارس وفقا لمبادئ التناسب والحيطة والمشروعية. ونعتقد أن أعمال العنف التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية تدل مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى التصدي لأسبابها الجذرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتدهور التدريجي للحالة الإنسانية في غزة. وفي ذلك الصدد، نشيد بالدعم السخي المقدم من خلال المبادرات الإقليمية المختلفة التي تدعم الاقتراح الملح من أجل توفير التمويل المستقر ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

وترى بيرو أيضا أن من الأمور الملحة أن يستأنف الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني، بدعم من المجتمع الدولي، المفاوضات من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، مع حدود آمنة ومعترف بها بصورة متبادلة. ولذلك فإننا نعرب مرة أخرى

عن قلقنا حيال الممارسات الاستيطانية وأعمال الهدم وعمليات الطرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك المبادرات التشريعية التي تخالف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونشير إلى أن تلك الممارسات تتعارض مع القانون الدولي، وتعرض للخطر الجدي السلامة الإقليمية لدولة فلسطين وتؤدي إلى تقويض فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ونود أن نختتم بياننا بمناشدة السلطات السياسية والدينية والاجتماعية وقادة كلتا فلسطين وإسرائيل التصرف دائما بروح المسؤولية والحكمة والاعتدال، وبالتشجيع على استئناف الحوار المنطقي الذي سيمكن شعبيهما من التحرك نحو إحلال السلام المستدام. ونعتقد أن ذلك سيكتسي أهمية خاصة في السياق الحالي لتزايد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الأمر الذي يتجلى بخطورة خاصة في النزاعات والأزمات الإنسانية في سورية واليمن، ضمن حالات أخرى للتوتر الإقليمي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند الكلام في القاعة. وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن هناك عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدلالي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ بيرو على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الهامة.

إننا نجتمع في وقت محفوف بالمخاطر في الشرق الأوسط. ووصف الأمين العام، السيد غوتيريش، الحالة بأنها فوضى وتهديد للسلام والأمن. إن الفجوات هائلة، وينبغي أن تؤدي الآمال المحطمة إلى تكثيف تصميمنا على الحفاظ على السلام.

ولا تزال القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة من المبادئ المحورية للإجماع العربي. وأعيد تأكيد ذلك في مؤتمر القمة الذي عقد في الظهران، بالمملكة العربية السعودية، في منتصف نيسان/أبريل، حينما أكد القادة العرب مرة أخرى على دعمهم لحق دولة فلسطين في سيادتها على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وحظيت القدس بموقع الصدارة في مؤتمر القمة، وأدان القادة العرب بالإجماع ورفضوا قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مثلما رفضوا نقل مقر سفارة الولايات المتحدة إلى القدس.

وفي هذا الأثناء قوبلت المظاهرات السلمية التي سيرها المدنيون الفلسطينيون في غزة بإطلاق الرصاص الإسرائيلي، وأدت إلى مقتل العشرات من الفلسطينيين وجرح الآلاف. وشارك لبنان القادة العرب وبقية العالم إدانة قتل المدنيين الأبرياء ودعا إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية لمقاضاة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

وبالرغم من الحالة، لا يزال العالم العربي ملتزما بحل النزاع بالوسائل السلمية. إن القادة العرب في مؤتمرهم للقمة، بما في ذلك لبنان، أكدوا من جديد على التزامهم بالسلام كخيار استراتيجي. ودعوا إلى تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي على أساس مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وإنهاء الاحتلال والعودة إلى حدود عام ١٩٦٧. وتظل الرسالة هي أنه لا يوجد بديل للحل القائم على وجود دولتين على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فكم ينبغي أن يقتل من الأشخاص الأبرياء، وكم ينبغي أن يعقد من مؤتمرات القمة وكم ينبغي أن يكفي من النداءات والإدانات لكي يتصرف المجلس ويستأنف دوره بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن في العالم؟

إن هناك توافقا في الآراء في لبنان على أتباع سياسة للنأي بالنفس إزاء النزاع في سورية. وبالرغم من ذلك، وبسبب وجود

أكثر من ١,٢ ملايين من المشردين في بلدي، فإن لبنان يشارك المجتمع الدولي دعوته إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري. وفي هذا الأسبوع ناشد رئيس مجلس وزراء لبنان، دولة السيد سعد الحريري، المجتمع الدولي أن يكون أكثر عزما على إيجاد حل في سورية ورأى أن أي تأخير يلحق الضرر بالسوريين المشردين، وأيضا بلبنان.

وفي خضم ذلك الاضطراب الإقليمي، لا يزال لبنان ثابتا في جهوده للمحافظة على استقراره باتخاذه مجموعة من الخطوات. فقد نجحت الحكومة في عقد ثلاثة مؤتمرات بالشراكة مع أصدقاء لبنان. وساعد مؤتمر روما، الذي استضيف بدعم من الحكومة الإيطالية في آذار/مارس، على تقديم المساعدة للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية. وقدم المؤتمر الذي عقد في باريس تحت رعاية الرئاسة الفرنسية في وقت سابق هذا الشهر الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للاقتصاد اللبناني. وأخيرا، وعد مؤتمر بروكسل الذي عقد هذا الأسبوع، بتقديم مساعدة قيمة للغاية إلى لبنان لتحمل عبء السوريين المشردين في البلد، بالرغم من أن التبرعات كانت أقل من نسبة ١٥ في المائة من المبلغ المطلوب بالنداء.

ويعرب لبنان عن جزيل الشكر على الدعم السخي الذي قدمه أصدقاؤه في المجتمع الدولي الذين يتفهمون الدور المركزي الذي يضطلع به لبنان في تحقيق الاستقرار في المنطقة. وعلى الصعيد المحلي، سيذهب اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع في ٦ أيار/مايو للتصويت من أجل برلمان جديد. وتلك الانتخابات هامة للغاية لأنها تعزز التقاليد الديمقراطية الراسخة في لبنان وتبعث برسالة عن أهمية صندوق الاقتراع في السياسة. ولكن لبنان لا يزال يواجه تحديات وتهديدات خطيرة لأمنه واستقراره، ولا سيما من الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لسيادته جوا وبرا وبحرا. ولا تزال إسرائيل مصرة على بناء جدار على الأرض اللبنانية المحتلة وفي المناطق المتنازع عليها.

وتحاول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من خلال الآلية الثلاثية، الحد من التوترات وتسوية المنازعات على أرض الواقع. ولكن ذلك ليس بديلا عن التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض اللبنانية المحتلة، وإلى احترام حدود لبنان البرية والبحرية. إن لبنان ملتزم بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكمله، ويتوقع من المجلس أن يتحمل مسؤوليته عن حمل إسرائيل على أن تتصرف على هذا النحو، وتوقف تهديداتها للبنان.

لقد شهد اليومان الماضيان المئات من قادة العالم وممثليه في هذا المبنى وهم يتكلمون عن بناء السلام والحفاظ على السلام. وإن كان هناك من شيء اتفقوا عليه فهو أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ولا يوجد مكان بحاجة إلى ذلك أكثر من حاجة منطقة بلدي. ويمكن لإنهاء الاحتلال في فلسطين والانسحاب من الأراضي اللبنانية والعربية المحتلة أن يقطع شوطا طويلا نحو إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتقوم حاجة إلى قيام صناع السلام والوسطاء النزيهين بالشروع في عملية للسلام، وإبداء الالتزام والإرادة للوقوف على تنفيذ العملية. وعندئذ فقط يمكننا أن نعقد مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط لا تغرق في تفاصيل النزاع وإراقة الدماء واليأس، وتوجه رسالة تبعث على الأمل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيسهو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضاً المنسق الخاص، ملادينوف، على إحاطته الإعلامية القيمة.

إن اليابان تشعر بقلق بالغ من تدهور الحالة في غزة منذ ٣٠ آذار/مارس. ونشعر بالجزع من عدد القتلى والمصابين، الذي زاد مع مرور كل أسبوع. ونحن نحترم حق الفلسطينيين في تنظيم المظاهرات السلمية وحق الإسرائيليين في الأمن. ومع

ذلك، لا يمكن تبرير أعمال العنف لأي سبب من الأسباب. فهي إطلاقا لن تحل المشاكل ولن تغير سلوك الآخرين.

وتواصل اليابان دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. كما نجدد التأكيد على أنه لا بد من التقيد الكامل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهناك الآن خطر ملموس لتصاعد التوتر على الأرض مما قد يؤدي إلى وقوع المزيد من الخسائر فيما نقترب من منتصف أيار/مايو. فعلينا جميعا السعي لإيجاد سبل لمنع تلك النتائج. وفي ذلك الصدد، ينبغي تنفيذ دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف على وجه السرعة بطريقة تمنع المزيد من التصعيد والخسائر.

ووراء الحالة الراهنة، يوجد افتقار إلى الأمل للشعب الفلسطيني. إن الحالة الإنسانية في غرة حالة مزرية. فالندرة القائمة للكهرباء والمياه ستؤثر تأثيرا شديدا على السكان في فصل الصيف. ولا ينتهك استمرار الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية القانون الدولي فحسب، بل أيضا يحرم الشعب الفلسطيني من الأمل في التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

إن الأزمة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قد تسببت في زيادة قلق اللاجئين الفلسطينيين. وتغذّي هذه الظروف التي تدفع إلى اليأس نزعة التطرف ولا تفيد أياً من الطرفين. لقد عقدت حكومة اليابان العزم على بذل ما في وسعها لإبقاء الأمل في مستقبل سلمي. وفيما يتعلق بالأونروا، يسعدني أن أعلن أن اليابان قررت، قبل يومين، تقديم ١٠ ملايين دولار في تبرعات إضافية. كما أننا مستعدون للدعوة إلى المزيد من التعاون مع الأونروا من البلدان الآسيوية في المؤتمر القادم للتعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين. ويحدونا الأمل في أن يساعد التضامن الذي أبداه المجتمع الدولي على أن يجد الفلسطينيون أملاً في هذه الأوقات العصيبة، وأن يمنعهم ذلك من التوجه إلى التطرف.

وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أتطرق إلى مدينة أريحا الصناعية – الزراعية. فذلك المجمّع الصناعي يوجد الآن عمالة ملموسة ويوفر للمصنّعين وروّاد الأعمال الفلسطينيين بارقة أمل في مستقبل إيجابي. ونتصور أن يتم تصدير منتجات المركز عبر الأردن إلى بلدان المنطقة وخارجها في السنوات القادمة. وقد أتاحت مبادرة ممر السلام والرخاء فرصاً يمكن فيها لفلسطين وإسرائيل والأردن واليابان التعاون من أجل التنمية الاقتصادية الفلسطينية من خلال التعاون الإقليمي. ومن المتوقع أن يعقد اجتماع وزاري قريباً.

وتعتقد اليابان أن إبقاء الأمل والثقة المتبادلة من خلال هذه الجهود أمر لا غنى عنه، ولا سيما عندما يكون المسار السياسي في مرحلة صعبة. ولكن، في نهاية المطاف، لا يمكن للمشاريع وحدها تحقيق السلام. ونكرر التأكيد على أن السلام والأمن الدائمين لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. وتدعو اليابان كلا الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تجديد المفاوضات، مما يؤدي إلى التعايش السلمي بين دولة فلسطينية قادرة على البقاء وإسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وسنعمل على تعزيز المشاركة السياسية مع الطرفين، بما في ذلك على أعلى المستويات. وتواصل اليابان دعم حل الدولتين الذي يراعي تطلعات كلا الجانبين، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة. وينبغي حل الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات على أساس افتراض أنها ستكون العاصمة لكلا الدولتين في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): إن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية وتشريد شعبها ومصادرة أراضيها وتوطين الغرباء فيها استناداً إلى عقيدة صهيونية تكفيرية هو إرهاب ما بعده إرهاب. والأنكى من ذلك أن ازدواجية المعايير قد أصبحت سمة ملازمة لبعض أعضاء مجلس الأمن ممن يتشدقون زيفاً بالدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فيدعون إلى عقد اجتماعات هستيرية شبه يومية حول مسائل أخرى على أساس معلومات استخباراتية زائفة يختلقونها بأنفسهم، في الوقت الذي يتناسون فيه الحقيقة الواضحة بوجود احتلال صهيوني استيطاني بغيض منذ ما يزيد على خمسة عقود في فلسطين والجولان وأجزاء من جنوب لبنان.

لقد وفرت هذه الدول، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، لإسرائيل الحماية والحصانة من المحاسبة على انتهاكاتها المستمرة لمئات القرارات التي تطالبها بإنهاء احتلالها للأراضي العربية والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، الأمر الذي شجع إسرائيل على ارتكاب أبشع الجرائم وأعمال الإرهاب، والتي كان آخرها قتل العشرات وجرح الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الذين تظاهروا سلمياً خلال الأسابيع الماضية بمناسبة يوم الأرض الفلسطيني السنوي بهدف إعادة التأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

إن الجمهورية العربية السورية كانت وما زالت ثابتة على موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

يودّ وفد بلدي أن يسجّل استنكاره الشديد لتعمد المنسّق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تجاهل جزء أساسي من ولايته، وذلك من خلال عدم تطرّقه، مرة أخرى، للأوضاع في الجولان السوري المحتل وللممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة فيه، لا سيما وأنها أمور تندرج في صلب البند قيد النقاش، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من ولايته كمنسّق خاص لعملية السلام. إن خروجه عن ولايته عشرات المرات يجعله غير جدير بحمل هذه الصفة وغير كفؤ في حمل أمانة الولاية المنوطة به.

لقد تسابقت بعض الدول اليوم لإقحام مواضيع لا تتعلق بالبند قيد النقاش في مسعى واضح منها لقتل جوهر البند ولحرف انتباه مجلس الأمن عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ولم يتطرّقوا ولو بكلمة واحدة لمسألة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وللجولان السوري المحتل، وكأن استعادة الجولان ليست من حقوق الشعب السوري، وكأن الجولان ليس أرضاً سورية محتلة. أين حديث تلك الوفود عن مكافحة الإرهاب وعن قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عندما يأتي الأمر إلى اعتقال المواطنين السوريين وزجّهم في السجون الإسرائيلية بشكل تعسفي؟ كما حدث مؤخراً عندما اعتقلت السلطات الإسرائيلية المناضل صدقي المقت، مانديلا سورية، وزجّت به في غياهب سجونها فقط لأنه وثّق بالصوت والصورة تعاون قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل مع عصابات داعش وجبهة النصرة في منطقة فصل القوات في الجولان. أين رفضهم لسرقة موارد الجولان الطبيعية بما في ذلك النفط والغاز والمياه؟ وأين رفضهم لقيام شركة "جيني" الأمريكية للطاقة ومقرها في ولاية نيوجرسي، ويملكها العديد من المسؤولين الأمريكيين السابقين، بالتنقيب عن النفط واستخراجه في الجولان السوري المحتل وذلك في انتهاك للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة؟ وأين إدانتهم لشن إسرائيل العدوان تلو الآخر على بلادي سورية دعماً للمجموعات الإرهابية، والذي كان آخرها بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل الجاري؟ وبالمناسبة، فإن كل هذه الأمور لم تصل أيضاً إلى مسامع المنسق الخاص لعملية السلام.

نؤكّد بأن حقّ سورية السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو حق لا يخضع

للتفاوض أو التنازل، وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين، وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا أرضنا المحتلة في الجولان عاجلاً أم آجلاً. وتطالب بلادي مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الفورية ضد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لوقف اعتداءاتها وانتهاكاتها وإلزامها بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وفقاً لقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المُعلمي (المملكة العربية السعودية): شكرا، سيدي الرئيس. أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح.

كما أود أيضا أن أتقدم إلى جمهورية كوت ديفوار بأحر التعازي في وفاة زميلنا السيد برنارد تانوه – بوتشويه، الممثل الدائم لكوت ديفوار، متمنيا لأسرته الصبر والسلوان.

علاء الزاملي عمره ١٤ عاما، وحسين ماضي ١٤ عاما، ومحمد أيوب عمره ١٤ عاما أيضا، أطفال في عمر الزهور، وأربعون طفلا مثلهم كانوا يرددون أناشيدهم الوطنية:

”العودة حق كالشمس تشرق في الروح وفي النفس،

وشعاع الحق سيحملنا لفلسطين ونور القدس“.

شعاع الحق، الذي كفلته لهم القرارات والمواثيق الدولية، شعاع الحق الذي لم يتمكنوا من مشاهدته بسبب رصاص قوات الاحتلال الذي أطلقه عليهم وعلى زملائهم جنود الاحتلال بدم بارد وبلا رادع من ضمير أو إنسانية.

لم يطلب الفلسطينيون شيئا سوى الحق، الحق في الحياة، الحق في العودة إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، الحق في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، الحق في مطالبة

مجلس الأمن بإنفاذ قراراته المتعلقة بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ولا سيما القرارين ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٩٠٤ (١٩٩٤).

إننا نطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ وما تلاهاها ومحاسبة إسرائيل على جرائم قتل المتظاهرين المدنيين العُزّل، وإيقاع العقاب الرادع على مرتكبي هذه الجرائم.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس الشريف، وعلى حق دولة فلسطين في السيادة على كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وعلى حتمية انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري المحتل. وتؤكد في الوقت ذاته على التمسك بالسلام خيارا استراتيجيا، وعلى حل النزاع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها بلادي في عام ٢٠٠٢.

لقد أكد على هذا الموقف المبدئي الثابت خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، عندما أعلن في مؤتمر القمة العربية التاسعة والعشرين، التي عقدت مؤخرا في المملكة العربية السعودية ما يلي:

”إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى، وستظل كذلك حتى حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على جميع حقوقه المشروعة، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية“.

ما زالت إيران تمارس تدخلاتها الفاضحة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وما زالت تبث الإرهاب وتدعمه وتتبناه. فإيران هي الداعم الأول لحزب الله الإرهابي الذي يمارس سطوته وتسلطه في لبنان، ويشعل فتيل الحرب في سورية، ويرتكب فيها أسوأ ممارسات القتل والحصار والتطهير العرقي. وإيران تدعم قوى التمرد والانقلاب من مليشيات الحوثي في اليمن، وتزوِّدها بالأسلحة، ومنها الصواريخ التي تتعرض لها بلادي، حيث وصل عدد الهجمات الصاروخية على المملكة العربية السعودية حتى هذه اللحظة ١٢٥ هجمة.

لقد أثبتت تقارير مستقلة صادرة عن الأمم المتحدة أن الصواريخ التي استهدفت بلادي من صنع إيران، حيث أوضح التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن – في إشارة إلى جمهورية إيران الإسلامية – أنه:

”يكون البلد غير ممتثل للفقرة ١٤ من القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، حيث أنه لم يتخذ التدابير اللازمة لمنع توريد هذه التكنولوجيا أو بيعها أو نقلها على نحو مباشر أو غير مباشر إلى قوات الحوثيين“ (S/2018/68، صفحة ٣٦).

بينما أشار التقرير الأخير للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي صدر بعد زيارة الأمانة العامة للمملكة العربية السعودية إلى أنه:

”كما لاحظت وجود ثلاثة مشغلات مصبوب عليها شعار مماثل لشعار مجموعة شهيد باقري الصناعية، وهي كيان مدرج في القائمة عملاً بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتابع للمؤسسة الإيرانية للصناعات الفضائية الجوية التابعة لجمهورية إيران الإسلامية“. (S/2017/150، الفقرة ٢٩).

وبناء على ما أكدته هذه التقارير، فإن إيران تنتهك بكل وضوح وباستمرار قراري ملجس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد آن الأوان لمجلسكم الموقر أن يتخذ موقفا حاسما تجاه إيران، وأن يؤكد أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي ولن يتساهل إزاء هذه الممارسات العدوانية الإرهابية التي تزعزع الأمن والسلم الدوليين والإقليميين. كما أن الوقت قد حان للتعامل بجدية مع حزب الله وكشف عملياته الإرهابية في سورية ولبنان وأنحاء أخرى من العالم، والتصدي لتسليحه غير المشروع وممارساته الخارجة عن الدستور اللبناني.

وفيما يخص الشأن السوري، تدين المملكة العربية السعودية بشدة الهجوم الكيميائي المروع الذي نفذه النظام السوري في مدينة دوما في الغوطة الشرقية في سورية وراح ضحيته عشرات الأبرياء من النساء والأطفال. وهي جريمة تؤكد أن السلطات السورية لا ترعوي عن تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لإبادة المدنيين، وهي جريمة تستدعي ردعا حازما ووقفة جادة من المجتمع الدولي لوضع حد لهذه المآسي الإنسانية ومحاسبة مرتكبيها كائنا من كانوا.

تجدد المملكة العربية السعودية مطالبتها بالسماح الفوري للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى مستحقيها في كل أنحاء سورية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية أو السياسية. كما ندعو إلى الإفراج العاجل عن المعتقلين والمختطفين وإيضاح حالة المغيبين والمختفين قسرا، وتسهيل عودة النازحين واللاجئين عودة كريمة نبيلة إلى ديارهم وأماكن اختيارهم.

لقد عبرت المملكة العربية السعودية عن حرصها على مد يد العون والإغاثة إلى الشعب السوري الشقيق، والعمل على التخفيف من معاناته. ولذلك، أعلنت بلادي عن التبرع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في مؤتمر المانحين لدعم مستقبل سورية المعقود في بروكسل في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وبذلك بلغ مجموع ما قدمته المملكة العربية السعودية للأشقاء السوريين في الداخل السوري ودول الجوار نحو ١ بليون دولار.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد مجددا على ضرورة إيقاف هذه المأساة التي يتعرض لها الشعب السوري، والعمل على انتهاج الحل السلمي القائم على مبادئ بيان جنيف الأول (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأهمية وفاء المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه حماية المدنيين في سورية، وأن الحل الأمثل لهذه الأزمة يتمثل في تحقيق توافق سوري وإجماع يحقق متطلبات الشعب وينهي معاناته ويحقق آماله وطموحاته في الحرية والاستقرار والرخاء.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهل هذه الكلمة، التي تلقيها تونس باسم المجموعة العربية، أن أتوجه إليكم بخالص الشكر على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وأن أعرب عن شكر المجموعة العربية للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته بهذه المناسبة.

سبعون سنة وما يزيد مرت على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، ولا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت وطأة الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية بشتى أنواعها والتي طالت أجيالا من الفلسطينيين، في اعتداء صارخ على كافة المواثيق والأعراف الدولية وفي تحد مستمر لمختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن منطلق التزامنا المبدئي والثابت بالميثاق وبالقانون الدولي والشرعية الدولية، كونها تمثل الركيزة الأساسية للعلاقات الدولية، وأمام التعدي الصارخ على كافة هذه المبادئ من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتواصل الاحتلال الغاشم للأراضي الفلسطينية، فإننا نؤكد على ضرورة بلورة موقف دولي موحد يرفض سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل ويؤكد التفافنا جميعا حول منظمة الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها السامية والشرعية الدولية، ويدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقيام دولته المستقلة على حدود سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

اقتناعا منهم بهذا التوجه المنحاز للمبادئ السامية للأمم المتحدة والقانون الدولي والشرعية الدولية وسعيا منهم إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي، فقد شدد القادة العرب في اجتماعهم الأخير على مستوى القمة الذي عُقد في المملكة العربية السعودية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، على جملة من المسائل، في ما يلي أبرزها:

أولا، أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط كخيار عربي استراتيجي تجسده مبادرة السلام العربية، التي ما تزال تشكل الخطة الأكثر شمولية لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، وفي مقدمتها قضية اللاجئين وتحقيق الأمن في المنطقة.

ثانيا، التأكيد مجددا على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

ثالثا، التأكيد على أن القدس الشرقية ستبقى عاصمة فلسطين العربية ودعوة دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، مع التنبيه من مغبة اتخاذ أي إجراءات من شأنها تغيير الصفة القانونية والسياسية الراهنة للقدس، لما لذلك من تداعيات مؤثرة على الشرق الأوسط بأكمله.

رابعا، التأكيد على ضرورة الاستمرار في العمل على إعادة إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية – إسرائيلية جادة وفاعلة، تنهي حالة انسداد الأفق السياسي التي تمر بها القضية بسبب المواقف الإسرائيلية المتعنتة، على أن تتم المفاوضات وفق جدول زمني محدد لإنهاء الصراع على أساس حل الدولتين، مع الإعراب عن دعم رؤية الرئيس الفلسطيني للسلام كما أعلنها

في خطابه أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8183).

خامسا، رفض كل الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حل الدولتين ومطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي.

تنعقد هذه الجلسة في وضع يتسم بالتوتر على الأرض في ظل التصعيد الخطير الذي تنتهجه سلطات الاحتلال تجاه المتظاهرين السلميين في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة. وإن هذه الأحداث المؤلمة تشكل حافزا للبحث جديا عن استجابة لطلب إقرار حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل. وإننا، إذ نجدد إدانتنا بأشد العبارات لهذه الاعتداءات الآثمة في حق الشعب الفلسطيني، فإننا نعبر مجددا عن تأييدنا التام لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من الأطراف الدولية إلى فتح تحقيق مستقل وشفاف حول الأحداث الدامية التي رافقت قمع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمسيرة العودة الكبرى للأسبوع الرابع على التوالي. كما إننا نشدد على ضرورة الضغط على إسرائيل من أجل حملها على توخي أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين الفلسطينيين في أفق إحياء الذكرى السنوية السبعين للنكبة.

كل هذه الاعتداءات الآثمة تأتي لتزيد الوضع الإنساني تأزما وتدهورا على الأرض، لا سيما في قطاع غزة المحاصر وفي المخيمات، حيث باتت الخدمات الحيوية، الإغاثية منها والصحية والتربوية وغيرها، مهددة في ظل العجز المتفاقم لميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أمام تراجع الاعتمادات المالية للوكالة. وإننا إذ نشكر، من هذا المنبر، كافة الجهات المانحة على دعمها، فإننا نجدد الدعوة إلى المجتمع الدولي من أجل بذل جهد إضافي لسد العجز الحاصل وضمان الاستدامة المالية للوكالة، بما يمكن ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ فلسطيني من الحماية والعيش الكريم.

لقد مكن الاعتراف الدولي الواسع بدولة فلسطين من حصولها على مركز المراقب في الأمم المتحدة وتمكينها من العضوية الكاملة في العديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية. وسعيا منها إلى دعم هذا التوجه وتعزيز مكانة دولة فلسطين في المنظمة الدولية، فقد بادرت المجموعة العربية في نيويورك – استنادا إلى قرار مجلس وزراء خارجية الدول العربية – بتكثيف مشاوراتها خلال الفترة الأخيرة مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن في إطار الجهود المستمرة لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وإن اعتقادنا لراسخ في أنه لا خيار أمامنا لتحقيق السلام في المنطقة سوى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وكافة الأراضي العربية المحتلة، معربين عن مساندتنا لأي مساع جدية من شأنها إحياء عملية السلام وعودة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين ووفقا للمرجعيات الدولية وقرارات مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا، هذا البيان. وسيُعمم النص الكامل لبياني. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات.

إن الأحداث الأخيرة في غزة تشكل تذكيرا صارخا بمدى التقلب الذي يمكن أن تكون عليه الحالة في غياب أفق سياسي واضح. ولذلك، درج الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الماضية على وضع عملية السلام في الشرق الأوسط دائما في صدارة جدول الأعمال السياسي، في وقت تواجه فيه المنطقة العديد من التحديات الأخرى.

ولا يزال هدفنا الرئيسي يتمثل في استعادة أفق سياسي وإطار ملائم لإحراز تقدم سياسي، بالتعاون مع شركائنا الإقليميين والدوليين، بدءا بالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ويقدر الاتحاد الأوروبي دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك بصفة خاصة الدور الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، نيكولاي ملادينوف.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بمواقفه المعروفة بشأن معايير حل الدولتين وبشأن ضرورة تجنب أي خطوات تقوض جدوى حل الدولتين، على النحو المبين في تقرير المجموعة الرباعية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦، بما يشمل، على وجه الخصوص، النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر، وهو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي ويظل يشكل عقبة في طريق السلام، وهو ما أكده مجددا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، علاوة على التحريض والعنف.

تابع الاتحاد الأوروبي عن كثب الاحتجاجات وأعمال العنف التي اندلعت مؤخرا عند سياج غزة الحدودي. وقد قتل الإسرائيليون بالذخيرة الحية أكثر من ٣٠ فلسطينيا، بمن فيهم قصر وصحفيون. وجُرح الآلاف. وذلك الأمر يثير تساؤلات خطيرة بشأن الاستخدام المتناسب للقوة، الأمر الذي يجب معالجته من خلال إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بآلية تقييم تقصي الحقائق التي أنشأها جيش الدفاع الإسرائيلي لاستعراض إجراءاته والحوادث المحددة التي وقعت على حدود إسرائيل مع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس. يجب الوقوف على الحقائق بشأن التقارير الواردة عن شن هجمات عنيفة ضد إسرائيل تحت ستار الاحتجاجات.

ويجب أن تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحا بالنسبة لجميع الأطراف في الحيلولة دون أي مزيد من التصعيد والخسائر في الأرواح. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية، مع احترام الحق في حرية التعبير وحرية التجمع. ويجب على إسرائيل احترام الحق في الاحتجاجات السلمية وضمان استخدام تدابير متناسبة عند حماية مصالحها الأمنية المشروعة. ويجب على قادة الاحتجاجات والسلطات الفعلية في غزة تجنب أي تحريض على العنف، وضمان أن تظل الاحتجاجات خالية تماما من العنف وعدم استغلالها لأي أغراض أخرى. إن الحالة في غزة يمكن أن تكون لها عواقب جسيمة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما تبين من الصراعات الثلاثة على مدى العقد الماضي. ومن ثم، على مجلس الأمن أن يسهم في جهود التهدئة، بما في ذلك من خلال الإعلانات العامة المناسبة.

لقد قام الاتحاد الأوروبي ببذل جهود كبيرة، بالتعاون مع شركائه، في الأشهر الأخيرة لتحسين حالة السكان في غزة ودعم عودة السلطة الفلسطينية الشرعية الوحيدة إلى غزة. وشارك الاتحاد الأوروبي في رئاسة مؤتمر للمانحين لمحطة تحلية المياه في غزة، التي تلقت تعهدات بحوالي ٤٥٦ مليون يورو، منها ٧٧ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي. والمحطة التي ستعالج الحق الإنساني في المياه في غزة ستستغرق سنوات لبناءها لكن سيكون لبعض عناصرها أثر إيجابي فوري.

إن جهود المجتمع الدولي في غزة لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا كان هناك أيضا قيادة مسؤولة على أرض الواقع. ونتوقع من جميع الفصائل الفلسطينية العمل معا من أجل معالجة احتياجات السكان الفلسطينيين. سيتطلب ذلك مشاركة جادة بحسن نية، برعاية مصرية، من أجل تنفيذ الاتفاق المبرم في ١٢

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الذي يسمح للسلطة الفلسطينية باستئناف الاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة في غزة. ويجب إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية وحيدة. وهذا عنصر هام لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين ودولة فلسطينية قابلة للبقاء وذات سيادة. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ خطوات سريعة لإحداث تغيير جذري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، بما في ذلك إنهاء الحصار والفتح الكامل للمعابر، مع تلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء التخفيضات الكبيرة التي طرأت مؤخرا على تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تواجه أصعب وضع مالي منذ إنشائها في عام ١٩٤٩. ستكون لذلك عواقب أمنية وإنسانية خطيرة لا في غزة فحسب، بل وفي الضفة الغربية والبلدان المجاورة. والمؤتمر الوزاري الاستثنائي المعقود في روما في ١٥ آذار/مارس، بناء على مبادرة من السويد والأردن ومصر، كان مناسبة هامة لحشد كل من الدعم السياسي والمالي للوكالة وإيجاد سبل لتأمين أشكال مستدامة لتمويل الأونروا. إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من بين أكبر المساهمين في الوكالة، وسنواصل ذلك الإسهام. وندعو جميع المانحين إلى مواصلة أو زيادة دعمهم ومن قاموا بتخفيض التمويل إلى إعادة التفكير في قرارهم.

إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد دعمه لحق إسرائيل المشروع في الوجود وكذلك للتطلعات المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة وفي السيادة. ونظرا للأحداث المقبلة في منتصف أيار/مايو، ومخاطر اندلاع التوترات وانتشار العنف في الميدان، يجب أن تكون الأولوية هي تجنب المزيد من التصعيد والخسائر في الأرواح. ونحث الأطراف على التحلي بضبط النفس وتجنب الخطاب والأفعال الاستفزازية التي من شأنها تأجيج المزيد من التوترات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس الذي يجسده، ضمن قرارات أخرى، القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في مكان وجود بعثاتها الدبلوماسية، ريثما تتم تسوية الوضع النهائي للقدس.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى سورية، حيث دخل النزاع عامه الثامن.

ندين بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية واستخدامها المستمر والمتكرر من جانب النظام، في انتهاك للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بما في ذلك الهجوم الأخير على دوما، الذي شكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وإهانة للكرامة الإنسانية. إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما التحقيق الذي تجريه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الهجوم الكيميائي المروع. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه القوي بمكافحة عودة ظهور الأسلحة الكيميائية ويؤيد جميع الجهود الرامية إلى منع استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ذلك الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه العميق لاستخدام روسيا المتعدد لحق النقض ضد تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ويحث مجلس الأمن على التعجيل بإنشاء آلية مستقلة لضمان مساءلة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ونؤيد الجهود الحالية التي يقودها مجلس الأمن لإعادة إجراء حوار والمضي قدما في جميع مسارات النزاع السوري.

لقد عقد الاتحاد الأوروبي مؤتمر بروكسل الثاني بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة الذي شاركت الأمم المتحدة في رئاسته. لقد اختتمنا المؤتمر برسالة قوية بالدعم الدولي الواسع النطاق لاستئناف العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف

من أجل حل الأزمة السورية، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ونكرر التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي لن يكون مستعدا للمساعدة في إعادة بناء سورية إلا عندما يجري بجدية تنفيذ انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع، تتفاوض عليه الأطراف السورية في النزاع على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف.

وفي مؤتمر بروكسل، تم جمع ٤,٤ بليون دولار دعما لعمليات معالجة كل من تدهور الحالة الإنسانية داخل سورية والاحتياجات الهائلة للاجئين والبلدان المضيفة لهم في جميع أنحاء المنطقة هذا العام، وكذلك تبرعات لعدة سنوات قدرها ٣,٤ بليون دولار للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وفي الختام، ينبغي استخدام زخم الحالة الراهنة لإعادة تنشيط عملية السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع السوري. ويكرر الاتحاد الأوروبي أن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف، تتفاوض بشأنه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، ونحن نظل ملتزمين بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي ذلك السياق، يشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، لتيسير تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي جهدا لدعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع السوري.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوكي إسترادا ميير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن عميق تعازينا لوفد كوت ديفوار. لقد التحق السيد تانوه - بوتشويه بالأكاديمية الدبلوماسية البرازيلية وكنا في نفس الصف. لقد كان صديقا وزميلا عزيزا وسنفتقده كثيرا.

(تكلم بالإسبانية)

أود أن أشكر البعثة الدائمة لبيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة. نعتقد أن للأمم المتحدة ككل - ومجلس الأمن خصوصاً - دورا محوريا تضطلع به في البحث عن حلول مستدامة للنزاعات المعقدة والمطولة التي تؤثر على منطقة الشرق الأوسط.

وتود البرازيل مرة أخرى أن تعرب عن تأييدها الكامل لتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا على أساس حدود عام ١٩٦٧ وبما يتوافق مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة ومعايير عملية السلام.

وعلاوة على ذلك، تؤكد مجددا الحكومة البرازيلية فهمها للمسألة ومؤداه أنه يجب تحديد الوضع النهائي لمدينة القدس من خلال المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين على أساس قرارات المجلس ذات الصلة، خاصة القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

تتابع البرازيل بقلق الوضع في قطاع غزة، على خلفية المظاهرات التي حدثت في الأسابيع الأخيرة. ونكرر اقتناعنا بأنه ينبغي أن يكون بمقدور المدنيين أن يمارسوا حقهم في التظاهر السلمي. لقد تسبب التصعيد الأخير في سقوط الكثير من الوفيات والجراح من دون مسوغ، بما في ذلك تلك التي وقعت في صفوف الشباب. وندعو الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يعرض للخطر المزيد من المدنيين.

لا تزال التطورات الأخيرة في سورية تتطلب اهتماما عاجلاً من جانب مجلس الأمن. وتعرب الحكومة البرازيلية عن قلقها الكبير إزاء تصاعد الصراع في الأسابيع الأخيرة، وتدين مرة

أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية. ونؤكد مجددا حتمية إجراء تحقيقات شاملة ومحايدة في جميع الادعاءات المتعلقة بالهجمات الكيميائية، وإذا ما تأكد ذلك، فيجب تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

غير أن سورية الخارجة من الصراع عليها الاحترام الكامل للقانون الدولي. وفي هذا السياق، تؤكد البرازيل من جديد إيمانها بأنه لا يمكن إنهاء الصراع إلا بالوسائل السياسية ومن خلال المفاوضات، وتحت رعاية الأمم المتحدة، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وللمفاوضات السياسية في جنيف. يجب على المجتمع الدولي أن يرسل رسالة واضحة لا لبس فيها لدعم التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة في سورية. نحن نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في شمال سورية والعنف في أدلب وعفرين. ونحض جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الدولي.

أما في اليمن، فنشهد حاليا إحدى أخطر الكوارث الإنسانية في العالم، ونأسف بشدة للتصعيد الأخير للأعمال القتالية ولجميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي الناجمة عن الصراع. ونؤكد مجددا أن السبيل الوحيد لإنهاء الصراع اليمني ومعالجة الأزمة الإنسانية يكمن في إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض من خلال حوار شامل.

في ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل المبعوث الخاص مارتن غريفيث. وقد رحبنا باهتمام وتفاؤل باتصالاته المبكرة مع أطراف النزاع، ونعرب عن دعمنا المتين لاقتراحه الداعي إلى استئناف المفاوضات، استناداً إلى المعايير التي ستحدد في الأشهر المقبلة. ونهيب بجميع الأطراف العمل مع المبعوث الخاص والعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة. ونكرر ضرورة احترام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بشأن حظر توريد الأسلحة إلى اليمن، ونحض جميع الدول الأعضاء على مراعاة أحكام هذا القرار.

في الختام، تكرر البرازيل دعمها الراسخ للجهود التي يبذلها لبنان حكومة وشعبا من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية. وفي ذلك السياق، نشدد على الدور الحيوي الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفرقة العمل البحرية التابعة لها في تحقيق الاستقرار في بيئة متقلبة للغاية. من دواعي فخر البرازيل أنها تتولى إدارة دفة قيادة فرقة العمل البحرية منذ ٢٠١١.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد باهاد (جنوب أفريقيا): نشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة بين فلسطين وإسرائيل.

إن قضية فلسطين التي ما برحت من دون حل أصبحت جرحا غائرا في جسد السياسية الدولية. إنها قضية عجز المجلس عن معالجتها بشكل ملائم لأكثر من ٧٠ عاماً. فالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قديم قدم المنظمة نفسها، لذلك ولا بد من أن يحظى بأولوية عليا لدى هذا الجهاز. وحل هذا الصراع الذي طال أمده سيسهم في استقرار المنطقة. ومع ذلك، يمكن اعتبار الأحداث الأخيرة في غزة بوصفها دلالة على عدم توفر الإرادة والالتزام بعملية سياسية لحل النزاع. ولذلك نحض مجلس الأمن على مضاعفة جهوده من أجل تقليص الاختلافات الداخلية التي ما برحت لوقت طويل تجعل من المستحيل على المجلس تحمل مسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بهذه المسألة.

إن كل عام ينقضي يجعل السلام أكثر. استعصاء على الحل. تنشأ أجيال جديدة من الإسرائيليين والفلسطينيين ولا تعرف شيئا سوى الصراع بينها. طوال هذا الوقت، ما انفكت تظهر تحديات جديدة، كما شهدنا مؤخرا التطورات المتعلقة بوضع القدس والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير الشرعي، والأحداث الأخيرة في قطاع غزة، وهي كلها تطورات تضاعف من الأزمة.

إن جنوب أفريقيا تشعر بعميق القلق إزاء الاستخدام المفرط للقوة العسكرية الإسرائيلية ضد أبناء الشعب المحبط في قطاع غزة الذين كانوا يحتجون على الحصار المفروض على أراضيهم. وبينما يستمر الصراع ويتفاقم وضعهم السياسي والإنساني، يظل الشعب الفلسطيني يشعر بتهديد وجودي مستمر له في الوقت الذي يغلق عليهم جدار مجازي وحقيقي. إذ لا يمكن أن يتوقع منهم إلا مقاومة هذا التهديد المستمر وإسماع صوتهم. وفي الوقت الذي لا يزال يجري فيه تجاهل تلك الأصوات، فإن المعايير التي قبلنا بها، ألا وهي حل الدولتين بدأت تضمحل. وفي الحقيقة أن عملية السلام التي يلفها الجمود ومن دون إحراز أي تقدم أخذت تدريجيا تفقد ثقة الناس الذين يعتمدون عليها بشدة. إذ أن فقدان الثقة ذاك سيدق ناقوس الموت لآفاق السلام في المنطقة.

من المخيف أن نتصور بديلا لحل سياسي للنزاع. وما دام احتلال فلسطين مستمرا، ستظل المقاومة مستمرة وكذلك ترسيخ الكراهية بين شعبين لهما تاريخ مشترك، ولديهما إمكانية أن يكونا جارين يعيشان في سلام ويستفيدان من الدعم والتعاون المتبادلين.

يجب علينا حاليا، خلال العام الذي يصادق الذكرى المئوية لميلاد الرئيس الراحل نيلسون مانديلا، أن نستفيد من إرثه، ومن عدد لا يحصى من القادة الآخرين في بلدنا بالذات، مما جعل جنوب أفريقيا تستفيد من التوفيق بين أبناء شعبها والتغلب على الانقسامات العميقة بين الناس. إن جنوب أفريقيا إذ تأخذ ذلك في الحسبان، تؤيد كل المبادرات الرامية إلى حل تفاوضي للأزمة، بما في ذلك الاقتراح الأخير لرئيس دولة فلسطين، السيد محمود عباس، بشأن عقد مؤتمر قمة دولي سعيا إلى إيجاد وسيلة لإنقاذ حل الدولتين.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد على أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام تقع في المقام الأول على عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. وينبغي لنا، كجزء من المجتمع الدولي، أن ندعم الأطراف ونشجعها في هذا المسعى. وقد تم بالفعل تحديد الإطار القانوني الدولي لتلك المفاوضات. ويشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، والخطة العربية للسلام، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على سبيل المثال لا الحصر. ويقوض العمل الانفرادي، ولا سيما بشأن مسائل الوضع النهائي، إحياء عملية السلام. ويشمل ذلك بناء المستوطنات غير الشرعية واعتراف بعض الدول الأعضاء بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقبل أن أختتم بياني، هناك مسألتان إضافيتان من المسائل المثيرة للقلق التي نود إثارتها.

تتمثل المسألة الأولى في محنة الأطفال في مرافق الاحتجاز العسكري في إسرائيل. وفي حين أنه ليس من المبالغة التشديد على مدى الظلم المباشر الناجم عن تلك الاعتداءات، فإن الضرر النفسي الذء يلحق بهؤلاء الصغار ويؤثر على نموهم هو الأكثر إثارة للقلق. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الانتهاكات لاتؤدي إلا إلى تعزيز الكراهية بين جانبي النزاع، مما يطيل أمد الأزمة ولا يقدم شيئا للتوفيق بين الطرفين.

أما المسألة الثانية فهي الحالة المالية السيئة التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم السخي لضمان استمرار الخدمة التي تقدمها الوكالة، خاصة في ظل العجز المالي المتكرر والشديد الذي لا يزال يؤثر سلبا على برامجها. ونود أن نشدد على أنه ينبغي أن يكون التمويل المقدم للوكالة مستداما وكافيا ويمكن التنبؤ به. وستواصل جنوب أفريقيا، من جانبها، دعم الوكالة من خلال التبرعات المالية التي تقدمها.

وأخيرا، نعتقد أن الالتزام وحسن النية من جميع أعضاء المجلس أمران أساسيان إذا أردنا للجرح المفتوح الذي لا يزال

يضر بأجيال من الأبرياء أن يلتئم. ويحدونا الأمل في أن تتحول هذه المناقشات الفصلية – التي، للأسف، لم تسفر حتى الآن عن أية نتائج أو إجراءات – في القريب العاجل إلى خطوات ملموسة وعملية نحو إجراء حوار سياسي للتوصل إلى حل دائم ومستدام، مع التوصل إلى حل عن طريق التفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة. وستكون تسوية الحالة في فلسطين هي الاختبار النهائي لقدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالغرض الرئيسي منها والمتمثل في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين والإسرائيليين من ويلات الحرب. ولن تنعم إسرائيل أبدا بالسلام والأمن الدوليين إن لم يحصل الشعب الفلسطيني على الحق المشروع في تقرير المصير.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لبيرو على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، عند هذا المنعطف الحاسم بالنسبة لفلسطين والشرق الأوسط.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية يشكل أساس ومحور جميع النزاعات في الشرق الأوسط. ولا يزال هذا الظلم مستمرا منذ أكثر من سبعة عقود، وقد تفاقم جراء السياسات التوسعية والعدوانية، وسياسة الفصل العنصري الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والمنطقة. ولا يمكن لأي ساحة سياسية من جانب الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي أن تخفي السياسات العدوانية والتوسعية التي يتبعها النظام وسلوكه تجاه جيرانه باعتباره المصدر الرئيسي للمخاطر التي تهدد السلام والأمن في المنطقة. وعلى الرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، فإن وزير التعاون الإقليمي في هذا النظام يفتخر بأن إسرائيل قد شنت أكثر من ١٠٠ ضربة على سورية ولبنان، والتي تصب كلها بصورة مباشرة في صالح الإرهابيين، متى وأينما يحتاجون إليها.

وفي كل مرة نجتمع في هذه القاعة، نتلقى أنباء بشأن بناء مستوطنات غير قانونية أو تنفيذ سياسات عدوانية من جانب النظام الصهيوني العنصري. ويعمل النظام الإسرائيلي الآن ليلا ونهارا لإلغاء جميع حقوق الفلسطينيين وترسيخ احتلاله. وفي الواقع، فإن إسرائيل، بحكم التعريف، نظام مارق. وتلك حقيقة لا يمكن للمجتمع الدولي إنكارها، باستثناء أولئك الذين يعتقدون أن الاحتلال غير القانوني والمستوطنات غير الشرعية، والفصل العنصري، والحصار، والهجمات المنتظمة، والقتل الجماعي إجراءات شرعية لنظام يدعي أنه النظام الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط.

وعلى نحو ما قال أحد الباحثين الفلسطينيين البارزين قبل ثلاثة عقود، فالعجيب للغاية هو أن ما يفعله الإسرائيليون في الضفة الغربية وغزة الآن هو في الواقع تكرار لتجربة الفصل العنصري ولما فعلته الولايات المتحدة مع الأمريكان الأصليين، حين وضعتهم في المحميات أو ببساطة أبادتهم على أمل حل تلك المشكلة. وتنطبق تلك الكلمات اليوم أكثر من أي وقت مضى.

فنتيجة لعمليات القتل الجماعي الجديدة والمستمرة في غزة، قُتل العشرات من المدنيين الفلسطينيين العزل وجُرح آلاف حتى الآن. وتتطابق هذه الهجمات الأخيرة مع النمط الذي ما برح النظام الإسرائيلي يتبعه خلال العقود السبعة الماضية. وفي ظل هذه الظروف، ليس ثمة شك في أن الهجمات الوحشية وحوادث القتل تلك متعمدة ومدروسة. وأولئك الذين يدعمون النظام الإسرائيلي ويمكنونه من ارتكاب هذه الأنواع من الجرائم أيديهم ملطخة أيضا بدماء الفلسطينيين.

ويعد الإعلان غير القانوني بشأن القدس الشريف، والنقل الوشيك لسفارة الولايات المتحدة إلى تلك المدينة مثالا آخر على السياسات التي تزيد من تفاقم المشاكل. وتتعارض تلك التدابير بشكل كبير مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويجب وضع حد الآن للاستثناء الذي يحظى به النظام الإسرائيلي منذ وقت طويل، إذا كان المجلس جادا بشأن إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط. فلم يكن الإفلات من العقاب الذي يتمتع به النظام ليتحقق لولا المساعدة التي يتلقاها من الولايات المتحدة وبعض الجماعات ذات المصلحة.

وختاما، وفي وقت يواجه فيه الشعب الفلسطيني تصاعد العدوان الإسرائيلي، تؤكد إيران مجددا تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، مع التنويه بالعقود التي صمد فيها على الرغم من المعاناة والظلم الشديدين. وتكرر إيران تأكيد دعمها القوي لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير والحرية، في دولة فلسطينية مستقلة ولديها مقومات الحياة، وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد هاتريم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تزداد التوترات في الشرق الأوسط، وقد أصبح من الصعب الانخراط مجددا في عملية سياسية مجدية بين إسرائيل وفلسطين. ولذلك، لا بد من تمهيد الطريق لمبادرات سياسية يمكن أن تؤدي إلى استئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين.

وتشعر النرويج بقلق بالغ إزاء الاشتباكات العنيفة التي اندلعت على الحدود الإسرائيلية مع غزة. ونحث جميع الأطراف على التصرف بمسؤولية والتزام ضبط النفس، والامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى المزيد من التصعيد أو الخسائر في الأرواح. ويعد استخدام القوة الفتاكة ضد المتظاهرين العزل الذين يتظاهرون سلميا أمرا غير مقبول. وعلى الرغم من حق إسرائيل المشروع في حماية حدودها، فإن أي استخدام للقوة يجب أن يكون متناسبا وعند الضرورة.

كما أنه من المهم التأكيد على أن حرية التعبير وحرية التجمع من الحقوق الأساسية التي يجب احترامها. ولكن يجب أن تكون الاحتجاجات غير عنيفة.

وكما سبق أن شددنا، لا بد من أن تخضع أخطر الحوادث لتحقيق مستقل وموثوق. هذه أولا وأخيرا مسؤولية وطنية. بيد أنه لا يمكن أن تكون الحالة في غزة مستدامة إلا في إطار تسوية شاملة للنزاع.

إن النرويج، بصفتها رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني - بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة - كثفت عملها لدعم بناء المؤسسات الفلسطينية ومعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة في غزة. لقد عقدنا مؤخرا اجتماعين للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ببروكسل، في ٣١ كانون الثاني/يناير و ٢٠ آذار/مارس، بهدف تحسين الحالة الحرجة في غزة. وتتمثل الأولويات الرئيسية في زيادة توزيع المياه والطاقة وتحسين إمكانية الوصول وحركة الأشخاص والسلع إلى غزة ومنها، مع إعطاء أولوية خاصة للمعدات الطبية والأشخاص المحتاجين إلى العلاج الطبي.

وهدفنا هو مساعدة مليوني شخص في غزة. وتتشاور النرويج بنشاط مع الطرفين ومصر والشركاء الدوليين الرئيسيين لمعالجة الحالة الراهنة. يجب وضع حد لسياسات وقرارات الطرفين التي تتناقض مع احتياجات أهالي غزة. ومن الضروري أيضا استعادة السلطة الفلسطينية لسلطتها الكاملة في غزة. ويجب تنفيذ اتفاق القاهرة بالكامل ويجب تخفيف الحصار المفروض على غزة.

وفي أعقاب الهجمات الكيميائية في سورية، من الأهمية بمكان كفالة إمكانية وصول مفتشي منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية دون عائق حتى يتمكنوا من مواصلة تحقيقاتهم. كما نحث مجلس الأمن على إنشاء آلية لمحاسبة المسؤولين.

إن النرويج تشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للعنف في سورية. ونؤكد على الحاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية. ومن المهم أن تعمل جميع الأطراف المعنية بالنزاع من خلال المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة لتحقيق سلام دائم.

لقد تعهد المانحون، أمس، في مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، بتقديم ٤,٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٨. وفي حين أن ذلك يؤكد الالتزام الدولي بتخفيف العبء عن الشعب السوري، فإن التبرعات المعلنة بلغت أقل من نصف ما تقدر الأمم المتحدة أنه لازم. والنرويج في سبيلها للوفاء بالتعهد الذي قطعناه بتقديم بليون دولار على مدار أربع سنوات وسنسهم هذا العام بتقديم ٢٨٠ مليون دولار للأزمة في سورية، بما في ذلك البلدان المجاورة.

وتؤيد النرويج تأييدا كاملا الاتفاق النووي الإيراني. عندما وُقع في عام ٢٠١٥، كانت خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا للسلم والأمن الدوليين. وقد امتثلت إيران لالتزاماتها بموجب الاتفاق. ومن الأهمية بمكان الآن كفالة استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا يعني أنه يجب أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بالامتثال لنص وروح الاتفاق.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. إن التصعيد في مختلف أنحاء المنطقة وحالة الشلل السياسي في المجلس تجعل مشاركة جميع الأعضاء في هذه المناقشة بالغة الأهمية.

إن استمرار حالة شلل مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في سورية مدعاة للقلق العميق. لقد استخدم حق النقض ما لا يقل عن ١٢ مرة ضد مقترحات عرضت على المجلس للتعامل مع الحالة. وعلاوة على ذلك، فإن قراراته النادرة كانت غير فعالة، مثل وقف إطلاق النار الذي نص عليه القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي لا تزال أطراف النزاع تجاهله. لقد تحول النزاع من نزاع مسلح داخلي إلى تهديد للاستقرار في المنطقة وخارجها. ولا يزال يتسم بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والتشريد الواسع النطاق. لقد أوضحت الإحاطة التي استمعنا إليها بالأمس (انظر S/PV.8242) ومؤتمر بروكسل مدى بعدنا عن حل سياسي لهذا النزاع.

ويجب أن تكون المساءلة جزءا لا يتجزأ من أي عملية سلام في سورية، كما يتضح من الحالة على أرض الواقع وكما تدعو جماعات المجتمع المدني السورية باستمرار. وما زلنا نؤيد بقوة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، والتي تشمل ولايتها الجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف، وبالطبع، صلاحية التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية الذي يشكل، في جميع الظروف، جريمة حرب. وستعمل الآلية بكامل طاقتها عما قريب وهي بالفعل قادرة على تلقي المعلومات والأدلة. وندعو جميع الدول إلى توسيع نطاق هذا النوع من التعاون ليشمل التعاون مع الآلية. ونكرر رأينا بأنه ينبغي للمجلس أن يحيل الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، على نحو ما دعا الأمين العام وجرى تأييده بالأمس في مؤتمر بروكسل.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط، بعد أن توقفت لوقت طويل، تتعرض الآن لمزيد من الخطر جراء التطورات الأخيرة

في غزة. ويساورنا بالغ القلق إزاء أعمال العنف التي وقعت مؤخرا، ولا سيما الاستخدام المفرط للقوة والقتل خارج نطاق القضاء على يد قوات الأمن الإسرائيلية. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف، ونكرر تذكير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بأن الحالة في فلسطين لا تزال قيد التحقيق الأولي.

ووفقا لمبدأ التكامل، فإن المسؤولية الأساسية عن التحقيق تقع على عاتق الهيئات القضائية الوطنية المعنية، مع دور المحكمة المتمثل في رصد هذه الإجراءات، التي يتعين الاضطلاع بها على نحو يتفق مع معايير القانون الجنائي الدولي ذات الصلة. كما أننا نتابع عن كثب المناقشات بشأن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس حقوق الإنسان في جنيف. ولا تزال ليختنشتاين تدعم الحل القائم على وجود دولتين، ضمن إطار قانوني دولي استنادا إلى أحكام القانون الدولي الإنساني المنطبقة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا تزال الأزمة الإنسانية الكارثية والتجاهل المنهجي للقانون الدولي الإنساني في اليمن مدعاة للجزع. ومن الأهمية بمكان أن تحظى المساعدة الإنسانية بإمكانية الوصول الآمن والمستدام ودون عوائق، إذ أن ما يزيد على ٢٠ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. ونرحب بدعوة المجلس إلى زيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن عن طريق الموانئ البحرية والجوية. ومع ذلك، يساورنا القلق من أن الأعمال القتالية من جانب جميع الأطراف مستمرة، وسوف تؤدي إلى زيادة تصعيد الحالة. يجب أ، يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته عن حماية المدنيين من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين والهياكل الأساسية. ونؤيد مبادرة المبعوث الخاص الجديد بالدعوة إلى إجراء محادثات سلام شاملة. ينبغي لأعضاء المجلس، ولا سيما الدول التسع التي وقعت على مدونة قواعد السلوك المتعلقة بجرائم الفظائع الجماعية التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، استخدام أغلبيتهم الإجرائية في المجلس لمعالجة الحالة في اليمن.

ومن التطورات الإيجابية القليلة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، التي شكلت معلما بارزا من معالم الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وشهادة على فعالية المجلس، الذي أيد هذا الاتفاق الهام. نحن نواصل تأييد خطة العمل الشاملة المشتركة، ونأمل أن تفي جميع الأطراف بشروطها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأخذ الكلمة باسم حركة بلدان عدم الانحياز في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن موضوع أوليناه تاريخيا أهمية خاصة – وهو الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وتحديدا في ظل الظروف الدولية الراهنة.

في البداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية القيمة.

إننا نعيش في عالم يتعرض فيه السلم والأمن الدوليين للعديد من التحديات والتهديدات المعقدة والجديدة الناشئة. ونؤمن بأنه يجب التصدي لها بحزم من خلال تعددية الأطراف في إطار القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا يمكن للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أن تكون استثناء. وفي هذا الصدد، نحن الدول الأعضاء الـ ١٢٠ في حركة بلدان عدم الانحياز، وفقا للبيان المشترك الصادر في ١٩ نيسان/أبريل، نؤكد من جديد الصلاحية الكاملة للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ونكرر التزامنا الراسخ بتسوية

المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للمادة ٢ والفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

يبدو أن الذكريات السنوية الكئيبة العديدة التي صادفها العامان ٢٠١٧ و ٢٠١٨، لا تختلف عن غيرها. فهذا العام يصادف الذكرى السنوية السبعين للنكبة، أي نزول كارثة ومأساة بالشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨ عندما فقد وطنه بوضع فلسطين تحت الانتداب حيث طُردت الأغلبية العظمى من الفلسطينيين قسرا أو فروا أبناؤها خوفا. واقتلعوا من مدنهم وبلداتهم وقراهم، وجردوا من أملاكهم وشردوا من وطنهم وأصبحوا لاجئين. ولاتزال محنتهم المأساوية مستمرة حتى يومنا هذا. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى ندعو إلى بذل جميع الجهود وتكثيفها لإنهاء هذا الظلم والتوصل إلى حل سلمي وعادل. إذ لا يمكن أن نسمح باستمرار معاناة الشعب الفلسطيني البطل.

وفي هذا الصدد، تؤكد مجددا حركة بلدان عدم الانحياز أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ككل، ما فتئا يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويتطلب هذا الأمر اهتماما وعلاجا عاجلين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، ميثاق الأمم المتحدة ذاته. وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يقوم بواجباته في إطار ميثاق الأمم المتحدة ويعمل على احترام قراراته، التي تشكل الأساس للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع.

علاوة على ذلك، نؤكد من جديد أن الأعمال والإجراءات كافة التي تتخذها، الدولة القائمة بالاحتلال، من قبيل قرارها غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي استهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهياكله المؤسسية، وكذلك التدابير التي تتخذها إسرائيل لتطبيق ولايتها القانونية وإدارتها، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وفي هذا الصدد، واتساقاً مع موقفنا المبدئي، نطالب مرة أخرى إسرائيل بأن تلتزم بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز مستعدة للإسهام في تحقيق حل سلمي وعادل ودائم للنزاع. لذلك، نرحب باقتراح السلام الذي قدمه الرئيس محمود عباس إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.8183) ونعلن دعمنا للنداء الذي وجهه من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مبكر.

وفي هذا السياق، ندعو إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية دعما لتحقيق هذا الهدف، ونذكر بمسؤوليات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الصدد، التي أكدها مجددا في الآونة الأخيرة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونعتقد أن هذا القرار ينص على أنجع السبل المفضية إلى السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير اللازمة للتوصل إلى حل عادل يحافظ على حل الدولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ويحترم مرجعيات السلام التي أقرها المجتمع الدولي، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن شأن ذلك أن يكفل إعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمن فيها حق تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، مازلنا ندعو إلى احترام جميع القرارات ذات الصلة وتنفيذها التي يمكن أن تهيئ الظروف المؤاتية لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع من جميع جوانبه، وتجعل السلام والأمن الفلسطيني - الإسرائيلي حقيقة واقعة من أجل مصلحة الشعبين والمنطقة والمجتمع الدولي ككل.

ومن الضروري أيضا اتخاذ إجراءات فورية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، لمعالجة الحالة على الأرض، وتخفيف حدة التوترات، وتهيئة بيئة ملائمة سعيا لإحلال السلام.

وما زالت الحالة في غزة تثير بالغ القلق لدى الحركة، لا سيما الحالة الإنسانية الخطيرة التي، للأسف، ما فتئت تشهد تدهورا متواصلا. وفي هذا الصدد، تكرر حركة بلدان عدم الانحياز دعوتها إلى رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ ١٠ أعوام بشكل تام، والذي ما زال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية لا توصف على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. وتؤكد الحركة مرة أخرى على ضرورة معالجة الأزمة في غزة على نحو شامل وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة في سياق الحالة العامة لاستمرار الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع والعدواني للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وكذلك وفقا للدعوات القاطعة لإنهاء هذا الاحتلال الذي دام أكثر من نصف قرن.

إن الأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت في قطاع غزة وأودت بحياة ما يزيد عن ٣٠ من الأبرياء الفلسطينيين وجرحت أكثر من ٣ ٦٠٠ شخص في أقل من شهر تقدم سببا آخر لتوجيه جميع الجهود لتحقيق السلام والتوصل إلى حل سلمي للنزاع بدلا من تصعيده. وهناك أيضا سبب آخر لإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته اللتين طال أمدهما.

وفي هذا الصدد، تدين حركة بلدان عدم الانحياز استعمال إسرائيل المفرط وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين الذين شاركوا في مسيرة العودة الكبرى، وهو احتجاج مدني سلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني واضطهاد الشعب الفلسطيني وحرمانه. وقد تحمل هذه المعاملة لأكثر من ٥٠ عاما. وعليه، ندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية، لا سيما من جانب مجلس الأمن، لضمان المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال ووقف تلك الانتهاكات.

وعلاوة على ذلك، ترحب الحركة بالبيانات التي أدلى بها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام، والحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، والتي تؤكد مجددا الحق في الاحتجاج السلمي، وتدعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في أعمال القتل التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين المشاركين في الاحتجاجات السلمية.

بما أن إسرائيل قد تخلت بكل وضوح عن التزاماتها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، فإن الحركة تحث المجتمع الدولي على كفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بهدف معالجة الحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية البريئة.

وفي هذا الصدد، تعرب الدول الأعضاء في الحركة عن قلقها البالغ إزاء عدم المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، التي لا تفعل شيئا سوى تعزيز الإفلات من العقاب، وزيادة زعزعة استقرار الحالة على الأرض، وتقليل احتمالات التوصل إلى السلام. نؤكد من جديد أهمية ضمان امتثال الدولة القائمة بالاحتلال لواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي. ومن المثير للقلق أن يصبح بلد بهذه الخلفية عضوا غير دائم في هذا الجهاز المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، وتنفيذ قراراته.

في الختام، تؤكد الحركة مجددا تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها الراسخ لقضيته العادلة، وتؤكد من جديد التزامها بمواصلة تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

وعشية الذكرى السنوية السبعين للنكبة المأساوية، نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم الشعب الفلسطيني البطل في

سعيه لتحقيق العدالة وانتزاع حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. إن الحل الشامل للقضية الفلسطينية هو وحده الكفيل بتحقيق السلام المنشود منذ فترة طويلة في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا أعرف عدد المرات التي جئنا فيها هنا وذكرنا أن للفلسطينيين الحق في العيش مثلنا. إن لهم الحق في أن يكونوا أحراراً وآمنين، ولهم الحق في حيازة ما يملكونه، ولكن لا شيء يتغير. فالاحتلال غير القانوني مستمر والفلسطينيون محرومون من حقوقهم الأساسية.

إن الجمود الذي طال أمده في عملية السلام يثير التوترات ويفسح المجال أمام دورات جديدة من العنف. ورغم النداءات الدولية المستمرة، تتزايد الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بمعدل ينذر بالخطر. ولا يزال التصعيد الكبير في الأنشطة الاستيطانية، الهادف إلى خلق حقائق ميدانية جديدة، يشكل عقبة رئيسية أمام السلام. والتدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للقدس وطابعها والقرارات الانفرادية تحقيقا لهذه الغاية تشكل تهديدا لإمكانية التعايش. فالقدس هي مدينة مقدسة لجميع الديانات التوحيدية الثلاث. وتقع على عاتق البشرية جمعاء مسؤولية الحفاظ على وضعها التاريخي.

كما أن التقاعس عن العمل في مواجهة عدم الامتثال المستمر للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يشجع إسرائيل على مواصلة استهتارها. وما شهدناه منذ بداية مسيرة العودة الكبرى هو أحدث مثال على ذلك. وإننا ندين بشدة الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب القوات الإسرائيلية والهجمات المتعمدة على الفلسطينيين العزل الذين يشاركون في مظاهرات سلمية للاحتجاج على إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف وتطلعاتهم الوطنية المشروعة. ويجب على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأن تحترم الحق في الاحتجاج السلمي.

ولا يمكن للمجتمع الدولي، والمجلس على وجه الخصوص، غض الطرف عن التجاهل الصارخ للقانون الدولي. ويتعين عليه اتخاذ إجراءات لوقف استهداف المدنيين وضمان إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في الحوادث وتنفيذ قراراته.

إن التطورات الأخيرة تذكّرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط عملية السلام. ويبقى حل الدولتين، الذي يكفل إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، يشكل السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم يمكن أن يضمن الأمن لكلا الجانبين. ويجب أن تستند أي خطة أو مبادرة سلام إلى المعايير الراسخة. ويتطلب السلام من إسرائيل إظهار الإرادة السياسية والامتناع عن الأعمال الاستفزازية والضارة. كما يتطلب من الجانب الفلسطيني أن يتوحد وأن يعمل على تحقيق المصالحة الوطنية وأن يشكل حكومة شاملة للجميع.

إن الحالة في غزة، التي هي على شفا الانهيار بعد عقد من الحصار، لا تزال تثير بالغ قلقنا. وتتفاقم هذه المأساة بسبب أسوأ أزمة مالية في تاريخ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، سيظل عمل الأونروا حيويا. وواجبنا الجماعي والأخلاقي هو دعم الوكالة. وبهذا الفهم، أعلنا عن مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار للميزانية البرنامجية للوكالة وزيادة تبرعاتنا العينية. كما قررنا التعهد بتقديم مبلغ ١١ مليون يورو لمشروع محطة التحلية المركزية في غزة. وبينما ستستمر مساعدتنا للتخفيف من معاناة الفلسطينيين، فإننا لن ندخر جهدا للإسهام في التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

كما سنواصل بذل جهودنا لتهدئة الحالة الميدانية في سورية ودفع العملية السياسية قدما. كما تساهم تركيا بنشاط في جهود مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار في سورية. وأدت العمليات التي قمنا بها، وهي تحديدا ”درع الفرات“ و ”غصن الزيتون“، إلى تطهير أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر مربع من الإرهابيين. وحتى الآن، عاد ١٦٠٠٠٠ سوري طواعية إلى منطقة درع الفرات. ونتوقع نمطاً مماثلاً من تحقيق الاستقرار في عفرين وفي عمليات العودة إليها.

وكثفنا بنفس الروح، جهودنا الإنسانية. ومن البداية، نحن نقدم المعونة الإنسانية والخدمات الصحية الأساسية المستمرة للمنطقة من أجل منع معاناة المدنيين. كما تعاوننا بشكل وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن أفضل طريقة للاستجابة للظروف المتغيرة. ونحن نعمل حاليا من أجل تيسير نقل شحنات مساعدات إنسانية جديدة مقدمة من الأمم المتحدة عبر الحدود من تركيا إلى عفرين، حيث تم تسليم الشحنة الأولى بالفعل في أوائل شهر نيسان/أبريل.

تظل عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة تشكل الإطار الرئيسي لإيجاد حل سياسي دائم للنزاع السوري، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي الوقت نفسه، ثبت أن صيغة أستانا تمثل مبادرة دولية هامة للحد من العنف وإعطاء زخم للعملية السياسية واعتماد تدابير لبناء الثقة. وكرّر رؤساء الدول الضامنة في أستانا خلال هذا الشهر في اسطنبول ما أكدوه في بيانهم المشترك الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بأن الحل السياسي للنزاع يجب أن يتحقق من خلال عملية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، تؤدي إلى صياغة دستور جديد، وكذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف مناسب من جانب الأمم المتحدة.

وبهذا الفهم، صادق مؤتمر سوتشي على المبادئ الأساسية الاثني عشر المشتركة بين الأطراف السورية، التي طرحها المبعوث الخاص للأمم المتحدة دي ميستورا، ودعا إلى إنشاء لجنة دستورية. ولا تزال خريطة الطريق هذه تشكل إطاراً هاماً للجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي من خلال عملية جنيف. وفي هذا السياق، سيواصل وزراء خارجية الدول الضامنة الثلاث بذل جهودهم لبلوغ تلك الغاية وسيشرحون الخطوات التالية في ٢٨ نيسان/أبريل في موسكو.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد أن تركيا ستواصل بذل جميع الجهود لتعزيز تهدئة الأوضاع الميدانية من أجل دفع عجلة العملية السياسية ومعالجة محنة الشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور قصاص (الكرسي الرسولي): يشكر الكرسي الرسولي الرئاسة البيروفية على عقد جلسة مخصصة للحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. فلا يزال الوضع في الشرق الأوسط يشكل مصدر قلق بالغ للسلام والأمن الدوليين. وهذا جلي من خلال الحيز الكبير لمناقشاتنا في هذا المجلس خلال السنوات الأخيرة لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلى الحرب السورية واليمنية وغيرهما من الأزمات في المنطقة.

فصراعات المنطقة المستمرة أنتجت آثارا سلبية تهدد استقرار المنطقة برمتها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين. وهذه الآثار واضحة عبر تحديات الحكم وارتفاع معدلات البطالة وانهيار مؤسسات الدولة وانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والصراع الطائفي والتنافس الجيوسياسي وخطر الإرهاب والتطرف العنيف وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين والأزمات الإنسانية.

في سورية، هناك معاناة يومية أليمة وتدمير هائل وتجاهل لحياة الإنسان وكرامته لا مثيل لهما، مما دفع البابا فرنسيس

الأسبوع الماضي إلى الإعلان ”لا توجد حرب جيدة أو حرب سيئة“، مناشدا القادة السياسيين والعسكريين اختيار طريق آخر، طريق المفاوضات الوحيد الذي يتيح تحقيق السلام. أما في اليمن، فحياة الملايين من اليمنيين دُمرت بسبب ما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بحرب غبية. فما يحدث في اليمن يمكن وصفه بالكارثة الإنسانية الأكبر في العالم، وإنها للأسف من صنع الإنسان. ومن هنا، على المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لهذا الصراع، حيث يدفع المدنيون ثمنا باهظا في حرب لا معنى لها طغت عليها صراعات أخرى في المنطقة.

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ينضم الكرسي الرسولي إلى غالبية الوفود الموجودة هنا اليوم، ليؤكد مرة أخرى دعمه القوي لحل الدولتين، باعتباره السبيل العملي الوحيد لتحقيق تطلعات التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. إن لكل إسرائيلي وفلسطيني الحق في العيش في سلام وأمن، وما نحتاجه اليوم هو تجديد الالتزام بالمفاوضات من أجل حل الدولتين، فأفضل فرص نجاح محادثات السلام هو عبر جو خال من العنف، فاستمرار العنف لا يؤدي إلا إلى المزيد من العنف، وتأخير عملية السلام، وبالنسبة لأورشليم، يود الكرسي الرسولي أن يذكّر مرة أخرى بواجب التزام جميع الدول باحترام الوضع القائم تاريخيا في المدينة المقدسة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فوحده قانون خاص مضمون دوليا قادر على الحفاظ على الطابع الفريد لأورشليم.

إن هذه الصورة القاتمة، في المنطقة، تقود وفد بلدي إلى تجديد نداء البابا فرانسيس الذي، وبينما ينظر إلى مسؤولية هذا المجلس للبحث عن حل موحد وفعال للسلام في سورية، وفي مناطق أخرى من العالم، يشجع جميع الذين يتحملون مسؤولية سياسية حتى يسود العدل والسلام، وفي هذا الصدد، يبقى مجلسكم الكريم أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية في ضمان توحيد جميع الجهود للالتزام بالقانون الدولي النافذ. إن حجم التحديات، التي نواجهها يجب أن تدفع جميع الذين يعملون من أجل تحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان، للقيام بإجراءات حازمة حتى لا يبقى المتضررون بالصراعات وانفلات الأمن منسيين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد جيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر بيرو، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفصلة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي سيتم إلقاؤه بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية السبعين لحرب عام ١٩٤٨، التي تحل في ١٥ أيار/مايو، تُعقد مظاهرات ”مسيرة العودة الكبرى“ كل يوم جمعة عند السياج الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل. وتركز هذه الحملة المستمرة على عودة هؤلاء الفلسطينيين الذين طردوا في عام ١٩٤٨ إلى بلدهم فلسطين. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، قُتل ما لا يقل عن ٣٥ متظاهرا وأصيب عدد كبير منهم في أعقاب الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل. وفي ٥ نيسان/أبريل، حث الأمين العام إسرائيل على توخي الحذر عند استخدام القوة لتفادي وقوع إصابات. ويجب أن يكون المدنيون قادرين على ممارسة حقهم في التظاهر بشكل سلمي. ونحن نؤيد تماما بيان الأمين العام هذا.

تؤكد ناميبيا من جديد دعمها لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧).

وتؤكد تلك القرارات والقرارات اللاحقة بأن القدس عاصمة لكل من الدولة الفلسطينية المقبلة ودولة إسرائيل. ومن ثم، فإن اعتراف إدارة الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل وحدها يتناقض مع قرارات المجلس ويزيد من تعقيد إمكانية التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين.

وقد أشار المنسق الخاص ملادينوف، في ٢٦ آذار/مارس، في تقريره الخامس إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى أنه خلال الفترة بين شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨، تقدمت إسرائيل بـ ٢٢ خطة لحوالي ١ ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم. وتمت الموافقة على حوالي عشر وحدات للبناء (انظر S/PV.8214). وهذه المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة خطيرة أمام عملية السلام وأي تحقيق لحل الدولتين. كما استمر تدمير المنازل والبنية التحتية الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإن جرى ذلك بوتيرة أبطأ. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، تم هدم ٩٢ مبنى، بما في ذلك ١٥ منشأة بتمويل من المانحين. ويشكل هذا الدمار أيضا عائقا أمام السلام.

ولا تزال ناميبيا تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في غزة. ويتم قطع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ٢٠ ساعة في اليوم. وتتفاقم الحالة الرهيبة جراء تخفيض التمويل مؤخرا للأونروا. فهذه الوكالة توفر، من خلال ٢٦٧ مدرسة في غزة، التعليم لـ ٢٦٢ ٠٠٠ طالب. وفي كل عام، يزور ما متوسطه ٤ ملايين مريض ٢١ من مرافق الرعاية الصحية الأولية في غزة.

ومع استمرار النزاع في سورية خلال ثماني سنوات، ندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزاماته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإيجاد حل دائم يحقق السلام في سورية بالوسائل السلمية. إن أي إجراء انفرادي فعل يتعارض مع الميثاق ويمكن أن يؤدي إلى تقويض فعالية المؤسسة ذاتها التي أنشئت لحل مثل هذه الأزمات. ونحث أعضاء مجلس الأمن على أن يظلوا متحدين سعيا لتحقيق العدالة المشتركة والسلام والأمن والاستقرار من خلال الحوار القائم على مبادئ تعددية الأطراف.

وفي الختام، ندعو الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى إلى إنهاء بناء المستوطنات وتدمير المنازل والبنى التحتية الفلسطينية. وندعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ونحث جميع الأطراف على العودة إلى المفاوضات حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتكون عضوا شرعيا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود أن أثني على جهودكم خلال رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، ونشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة، كما نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الخاص للأمين العام على إحاطته صباح اليوم.

ثمة إجماع في هذا المجلس الموقر وفي العالم بأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، سيسهم في مجابهة جميع التحديات التي تواجهها المنطقة، وفي مقدمتها القضاء على الإرهاب، وأن العالم يمكن أن يجني ثمرة السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة، ولا شك أن نجاح تعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط، يتطلب التخلي عن فرض سياسة الأمر الواقع، وفرض إجراءات وسياسات مخالفة للقانون الدولي، لكونها تقوض الجهود الرامية لتحقيق السلام الشامل في هذه المنطقة الحيوية للمجتمع الدولي. لذلك، فإن تطبيق قرارات الشرعية الدولية والاستجابة للمبادرات الرامية لتحقيق هذا الهدف، يشكل أساسا قويا لإنجاح الجهود الدولية، وعليه، فإن التصعيد العسكري الإسرائيلي في ذكرى يوم الأرض والذي نجم عنه سقوط المدنيين والجرحى من الفلسطينيين يعرقل

الجهود الرامية لتحقيق السلام، ويشكل انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية، وتجدد دولة قطر إدانتها لتلك الانتهاكات ومطالبتها المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لحماية المدنيين.

وانطلاقا من قناعتنا بأن تسوية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام، يصبان في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين وتجني ثمارهما المنطقة والعالم، تواصل دولة قطر دعمها لأي توجه يسهم في استئناف مفاوضات جادة بين الفلسطينيين وإسرائيل تفضي إلى تحقيق السلام على أسس واضحة، وجدول زمني، لكي يعيش الطرفان جنبا إلى جنب بأمن وسلام استنادا إلى حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، واحترام الوضع القانوني للقدس الشريف، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة وعودة اللاجئين، واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

استجابة لنداءات الأمم المتحدة لسد العجز الذي تواجهه وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمويل مشاريعها الإنسانية، واستنادا لقرارات الأمم المتحدة التي أكدت أن دعم الأونروا يمثل التزاما يجب الوفاء به من قبل المجتمع الدولي، فقد تبرعت دولة قطر بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وذلك خلال المؤتمر الوزاري الاستثنائي للأونروا الذي عقد في شهر آذار/مارس الماضي في روما.

كشف الهجوم الكيميائي على المدنيين في دوما بالغوطة الشرقية في بداية هذا الشهر عن مخاطر استمرار الأزمة السورية على الأمن الإقليمي والدولي، وحجم المحنة التي يواجهها الأشقاء السوريون، والنتائج التي ترتبت على عجز المجتمع الدولي عن رفع تلك المعاناة ووقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُرتكب في سورية. وإذ تجدد دولة قطر إدانتها بأشد العبارات لذلك العمل المشين، والذي يكشف همجية مرتكبيه، فإنها تؤيد العمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا على أهداف عسكرية يستخدمها النظام السوري في شن هجماته على المدنيين الأبرياء، وتجدد مطالبتها للمجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته لوقف جرائم النظام واستخدامه للأسلحة المحرمة دوليا وتقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة الدولية. ونعيد التأكيد على دعمنا لكافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي يستند إلى بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري الشقيق في الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة سورية الوطنية والإقليمية.

كما سنواصل العمل مع شركائنا لتخفيف وطأة الكارثة الإنسانية السورية. وأشير هنا إلى التعهد الجديد لدولة قطر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لعام ٢٠١٨، الذي أعلنه يوم أمس نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر في مؤتمر بروكسل الثاني حول دعم سورية والمنطقة، والذي يضاف إلى المساهمات الكبيرة السابقة لدولة قطر لدعم الشعب السوري الشقيق.

في ظل البيئة الدولية المثقلة بالتوترات والتحديات الناجمة عن استمرار النزاعات والإرهاب والتباطؤ المقلق في حل الأزمات، وفي الوقت الذي يجب أن تفرض التحديات التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط تعاونا واستجابة من الجميع لمواجهتها، فإن استمرار الأزمة المفتعلة ضد دولة قطر يلقي بتبعاته الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة. إن الحصار الجائر والإجراءات الأحادية التعسفية المفروضة على دولة قطر دون أي مبرر أو مسوغ قانوني أو واقعي، والذي يوشك أن يدخل عامه الثاني، يؤكد أنه يرمي إلى تحقيق أهداف خاصة تتعارض مع أحكام القانون الدولي وتتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف وأسس العلاقات الودية وحقوق الإنسان، علاوة على آثاره

السلبية على التعاون الإقليمي والدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين.

إن التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة المفتعلة ضد دولة قطر على منطقة الشرق الأوسط، وتأثيرها المباشر على جهود مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين تستوجب الرفع الفوري لهذا الحصار الجائر وإنهاء الإجراءات الأحادية التعسفية ضد دولة قطر واعتماد الحوار في حل الخلافات والتوترات وفق ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما دأبت على المطالبة به دولة قطر منذ بداية الأزمة، انطلاقا من مسؤوليتها كعضو في الأمم المتحدة وشريك أساسي للمجتمع الدولي في التصدي للتحديات المشتركة. وتجدد دولة قطر التزامها بالوساطة المقدرة لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة، وتقديرها للدول التي ساندت هذه الوساطة بغية حل هذه الأزمة.

وختاما، فإن دولة قطر ستواصل مساهمتها الفاعلة والإيجابية في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط والعمل بكافة السبل القانونية لإيجاد حلول للنزاعات والأزمات في المنطقة، وبما يصب في تحقيق أهداف مجلس الأمن حيال حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام على إحاطته الثاقبة.

دق الأمين العام أنطونيو غوتيريش، أثناء كلامه في هذه القاعة قبل بضعة أيام، ناقوس الإنذار بأن الحرب الباردة عادت بروح انتقامية عبر العديد من الانقسامات، بما في ذلك في الشرق الأوسط (انظر S/PV.8231). وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن هذه الحرب الباردة الجديدة دائرة في غيبة الآليات والضمانات التي استُخدمت لإدارة مخاطر التصعيد في الماضي. وينذر التنافس بين الدول الكبرى، مقترنا بالسياسات والمصالح المتباينة للدول الإقليمية الرئيسية، بفترة من النزاع وعدم الاستقرار المستمرين في المنطقة، مما يسهم في معاناة الملايين من الضحايا الأبرياء للنزاعات الإقليمية وارتفاع مخاطر اندلاع مواجهة دولية كبرى.

في الآونة الأخيرة، لم يعان أي شعب ظلما أكبر من الظلم الذي يعانيه شعب فلسطين. فخلال السنوات السبعين الماضية، أُخرج الفلسطينيون من ديارهم ووطنهم وخضعوا للاحتلال العسكري وأُجبروا على أن يعيشوا في ظل ظروف شبيهة بالفصل العنصري. وشهد العالم آخر مظهر من مظاهر الاحتلال والقمع الوحشيين من جانب إسرائيل أثناء مسيرة العودة الكبرى في غزة. فقد حولت السلطة القائمة بالاحتلال احتجاجا سلميا إلى منطقة قتل بلا رحمة حتى فيما كان العالم يتابع إطلاق النار الغاشم على الفلسطينيين العزل على شاشات التلفزة.

وبينما كان الفلسطينيون في حالة حداد عقب القتل العبثي لعشرات الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، وبعضهم لا يتجاوز ١٤ عاما من العمر، لم يتمكن مجلس الأمن حتى من الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه الحوادث، ناهيك عن إدانة جرائم السلطة القائمة بالاحتلال. وقوبلت مطالبة الفلسطينيين بإقامة العدل مرة أخرى بالرفض المتغطرس. إن السلام والاستقرار الدوليين لا يمكن تعزيزهما بحرمان الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الخارجي أو الأجنبي من الحرية والعدالة. وقد أدرك المجتمع الدولي منذ أمد بعيد أن السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية والمسلمة لا يمكن بناؤه إلا من خلال حل الدولتين. ومن شأن بقاء دولة واحدة وهمية إدامة الاحتلال والنزاع ولن يوفر سلاما ولا أمنا.

وتشجب باكستان أيضا القيود المفروضة على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(الأونروا). ومن المؤسف أنه يجري السعي إلى رهن معاناة اللاجئين الفلسطينيين بطموحات سياسية. إن توفير تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لتمويل أنشطة الأونروا أمر ضروري وأخلاقي وقانوني، خصوصا في هذا المنعطف السياسي القاتم فيما تبدو احتمالات التسوية التفاوضية مظلمة وكئيبة للغاية.

لقد سمعنا البعض يصف الشرق الأوسط بأنه منطقة مضطربة. وينبغي للمجلس أن يحلل أسباب الاضطرابات في المنطقة. فمعظم هذه الاضطرابات هي نتيجة مباشرة للاحتلال الأجنبي والضم والتدخل. وتقف المنطقة أمام منعطف خطير. وتهدد نيران النزاع والعنف المتأججة بتفاقم الانقسامات الإقليمية المتعددة المتقاطعة والمتداخلة، مما يشكل خطرا أكبر على السلام والأمن الدوليين أكثر من أي وقت مضى.

كما يساورنا القلق البالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان أمر بغيض وغير قانوني ويستحق الإدانة المطلقة. ونرحب بإيفاد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعثة لتقصي الحقائق إلى الجمهورية العربية السورية، ونحن على ثقة بأن تحقيقاتها ستساعد في معرفة الحقائق والتأكد منها. وفي الوقت نفسه، نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تنظر باكستان إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة في العراق باعتبارها معلما هاما آخر في مسيرة الأخوة والأخوات العراقيين نحو بناء دولة ديمقراطية وتعددية في العراق، توفق بين مصالح كل أبناء الشعب العراقي.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة في اليمن لا تزال سببا للضيق الشديد. إن هناك حوالي ٢٢ مليون يمني في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية، الأمر الذي يستدعي طفرة في العمل الدبلوماسي لتحقيق التسوية السياسية، وكذلك تقديم الدعم الإنساني بسخاء إلى ملايين المحتاجين في جميع أنحاء البلد.

وسنواصل تقديم دعمنا الكامل لجميع الجهود الدبلوماسية، بما فيها تلك المبذولة تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل وشامل للجميع في اليمن.

وفي الختام، أود أن أقول إن الشرق الأوسط مهد الحضارة، ولكنه قد تحول إلى بؤرة للنزاعات. وما لم تُحترم قيمة الحياة البشرية وحقوق جميع الشعوب، وما لم تُحترم المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التمسك في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق القريبة والبعيدة، فإن الشرق الأوسط قد يكون متجها على نحو متسارع نحو كارثة غير مسبوقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد الأطلسي (المغرب): أود في البداية أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى مبادرتكم بعقد مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وهو ما يؤكد بجلاء حرص بلدكم على تقديم الدعم المتواصل للقضية الفلسطينية، وخصوصا في الظرف الراهن. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

ينعقد اجتماعنا هذا في ظروف صعبة ودقيقة تتأزم فيها الأوضاع يوما يعد يوم في منطقة الشرق الأوسط عامة، والقضية الفلسطينية خاصة. فلا أحد ينكر أن التوترات في المنطقة تصدرت المشهد السياسي الدولي وشغلته على حساب القضية الفلسطينية. كما أن الحالة في فلسطين المحتلة لا يزداد إلا سوءا وانهيارا قد يفضي إلى تداعيات وخيمة، وذلك من جراء استمرار

سياسات التهويد والاستيطان والقمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني بشكل ممنهج. وأدت هذه السياسات إلى الاحتقان وأبقت الباب موصدا أمام أي تحرك لحلحلة الوضع والعمل على إطلاق عملية السلام المتعثرة منذ عام ٢٠١٤، من أجل التوصل إلى حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ .

إن الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين العزل على نحو يفضي إلى إزهاق الأرواح هو شيء مرفوض ومدان، ولا يعمل إلا على تأجيج الوضع والزج به في متاهات العنف والعنف المضاد. ولم يكن استخدام القوة أو العنف يوما مفتاحا للسلام أو للحلول السلمية المنشودة، والتي ما أحوجنا إليها اليوم. كما أن انعدام شروط العيش الكريم لم يكن يوما مساعدا لخلق الإطار والجو المناسب والسليم لتوفير الشروط الملائمة لإطلاق عملية السلام. بل إن استمرار الاستيطان ضدا على قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، هو استمرار في استفزاز الفلسطينيين والمجتمع الدولي.

للقدس الشريف حظوة ومكانة خاصة ليس فقط لدى المقدسيين بل لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث. فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين بالنسبة لأكثر من ١,٥ بليون من المسلمين، ويبقى لها وضع قانوني خاص لا يجوز المساس به بأي شكل من الأشكال، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لذا فإن إن المملكة المغربية، التي يترأس عاهلها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لجنة القدس، تشدد على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني والسياسي للقدس، مطالبة الأمم المتحدة، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بالاضطلاع بمسؤوليتهم كاملة لتجنب كل ما من شأنه المساس بهذا الوضع أو تعطيل الجهود الدولية لتسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. لذا أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة للدفع بالأطراف للرجوع إلى طاولة المفاوضات لإطلاق عملية السلام على أساس حل الدولتين، الذي أصبح مهددا أكثر من أي وقت مضى بالتلاشي فاتحا الباب على مصراعيه للانفلات والعنف والكراهية.

بتعليمات من جلالة الملك محمد السادس، قام السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، ٢٧ آذار/مارس، بزيارة إلى فلسطين استُقبل خلالها من طرف فخامة الرئيس محمود عباس، وقابل زير الشؤون الخارجية الفلسطيني وعدة شخصيات فلسطينية. لقد جاءت الزيارة للتأكيد على المواقف الثابتة للمملكة المغربية والداعمة لعدالة القضية الفلسطيني وللقيادة الفلسطينية ولشعبها، وكذا للتشاور في هذه الأوقات والظروف العصيبة والدقيقة ورفض المساس بالهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس. كما كانت الزيارة فرصة لإعطاء دفعة للعلاقات الثنائية والتأكيد على وضع الإمكانات المغربية المتيسرة، سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي، في خدمة القضية الفلسطينية. ولتعزيز دعائم التعاون، ستجتمع قريبا اللجنة المغربية الفلسطينية المشتركة بين المغرب وفلسطين لمناقشة توثيق العلاقات بين البلدين وتفعيل عدد من الاتفاقيات.

وختاما، يبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام، على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمن ووئام. ويبقى المغرب مستعدا، كما كان في السابق، للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدما بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للمنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة المعروضة أمام المجلس اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن التعازي لحكومة وبعثة كوت ديفوار في الرحيل المفاجئ لصديقي العزيز، السفير برنار تانوه – بوتشويه، الممثل الدائم لكوت ديفوار، وسفيرها السابق في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في ظل تطورات دولية وإقليمية مؤسفة تنعكس سلبا على السلم والأمن الدوليين، وعلى السلم والأمن في الشرق منطقة الأوسط بكاملها، بل وتهدد النظام الدولي المتعدد الأطراف المتمثل في الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن، بفقدان المصداقية والشرعية الدوليتين.

ففي الوقت الذي يتزايد فيه تساقط الضحايا من المدنيين العزل في فلسطين وسورية وليبيا والصومال، وفي بلدان أخرى في العالم العربي، ما زال مجلس الأمن عاجزا عن أداء دوره المحوري في حفظ السلم والأمن الدوليين نتيجة حالة الشلل التي أصابت آليات اتخاذ القرار فيه، وخاصة التصاعد الخطير في وتيرة استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه ضد قرارات إلى وقف المعاناة الإنسانية للشعوب العربية في هذه البلدان، ووقف الانتهاكات التي ترتكب ضد حقوقها الشرعية لشعبنا، وترمي إلى التحقيق المحايد والشفاف في هذه الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، بل استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه ضد قرارات تؤكد على مواقف ثابتة سابقة طالما اتخذها المجلس أساسا لأعماله في هذه المواضيع الهامة، وذلك حماية لطرف على حساب أطراف الأخرى.

ويزيد من تفاقم هذه الأزمة، غياب واضح في قدرة مجلس الأمن، وما يرتبط به من آليات، على تقديم أفق سياسي واضح يصلح أساسا لاستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، على أسس من احترام الشرعية الدولية، ومن الإقرار بحق كافة شعوب المنطقة – دون استثناء في العيش في سلام وأمن واسقرار، وحقها في الحيلولة دون استخدام الأراضي العربية كمسرح لتصارع القوى الكبرى، ودون استخدام معايير مزدوجة في التعامل مع القضايا العربية المختلفة، فيما أصبح يضر بمصداقية مجلس الأمن، ويؤكد على ضرورة الإسراع بإصلاحه وتوسيع العضوية فيه. فعلى مجلس الأمن أن يؤكد باديء ذي بدء، على مبدأ حل الدولتين الذي طالما اتخذه المجتمع الدولي بأسره كأساس للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، من خلال التفاوض المباشر بين إسرائيل وفلسطين على قضايا الوضع النهائي، وعلى رأسها قضية القدس تحت رعاية دولية محايدة، لا تسعى لتفضيل طرف على آخر، وعلى أساس المرجعيات الرئيسية لعملية السلام، التي تشمل، ضمن أمور أخرى، مبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية؛ وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية؛ وفي إطار من الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وأن يتم ذلك كله في إطار من الالتزام بالرؤية المتكاملة التي طرحها الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، والتي تكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وانضمامها كعضو كامل وفاعل في منظمة الأمم المتحدة في أعقاب مؤتمر دولي يعقد في صيف عام ٢٠١٨. تلك الرؤية التي أيدتها القمة العربية التي انعقدت في المملكة العربية السعودية، والتي أطلق عليها القادة العرب ”قمة القدس“، في تأكيد واضح على محورية هذه القضية المصيرية في التوصل إلى التسوية العادلة والشاملة، على النحو الذي أوضحه بيان وفد تونس نيابة عن المجموعة العربية اليوم، والذي تؤيد جامعة الدول العربية كل ما ورد فيه.

وإلى أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، تؤكد جامعة الدول العربية على أن الحاجة أصبحت

أكثر من ملحة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، خاصة بعد الأحداث الدموية التي اعتدت خلالها قوات الجيش الإسرائيلي بالذخيرة الحية على المتظاهرين الفلسطينيين العزل الذين خرجوا للتعبير سلميا عن حقهم في أراضيهم المسلوبة بدءا من يوم الأرض وحتى اليوم، والتي أسفرت عن مصرع العشرات وإصابة الآلاف من الفلسطينيين. كما تؤكد على ضرورة أن يقرر المجلس الاستجابة لدعوة الأمين العام لإجراء تحقيق دولي محايد وشفاف بمعرفة الأمم المتحدة في هذه الأحداث، التي تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة الدولية.

وتحث الجامعة المجلس على عدم الانقياد وراء الإدعاءات المغرضة باستخدام فلسطين للأطفال كدروع بشرية، والتركيز بدلا من ذلك على أوضاع الأطفال الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. كما تؤكد جامعة الدول العربية على أهمية التنفيذ الكامل والأمين لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، على نحو يقضي على فرص نجاح إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – في تعديل الأوضاع الفعلية على الأرض من خلال سياساتها الاستيطانية التوسعية غير الشرعية، التي طالما أدانتها الجامعة لتأثيرها سلبا على مفاوضات الحل النهائي. ولن يتسنى ذلك إلا من خلال تقديم الأمين العام للأمم المتحدة لتقارير شهرية مكتوبة معززة بالخرائط والصور والمستندات تنفيذ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بالإضافة إلى التعامل بقدر متزايد من الفعالية مع الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من الاستمرار في القيام بمهامها السامية.

وفي الختام، فإن جامعة الدول العربية تؤكد على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات صارخة ضد حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الأعزل، وما تبنيه إسرائيل من مشاريع استيطانية غير قانونية وباطلة، ما زالت جميعها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وللسلم والأمن الإقليميين. ومن هذا المنطلق، واستنادا إلى أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن جامعة الدول العربية وكافة دولها الأعضاء الـ ٢٢ لا ترى أن إسرائيل مؤهلة للترشح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للعامين ٢٠١٩–٢٠٢٠، نظرا لفقدانها الشرط الجوهري الواجب مراعاته في هذا الصدد والوارد في هذه المادة والمتمثل في الإسهام في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة.

وتدعو جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء كافة الدول المحبة للسلام لأن تحذو حذوها، وأن تعبر عن رفضها لمشاركة إسرائيل في مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين في الوقت الذي يستمر فيه احتلالها للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان؛ وفي ارتكاب الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي التحدي السافر للشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بل وفي الاستهزاء علنا بالأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية والدول الأعضاء فيها، وفي اتهامهم كذبا وبهتانا بالتحيز ضدها لدى سعيهم لتحقيق الشرعية الدولية المتعددة الأطراف، التي ستظل الأساس الشامخ لمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لبوتسوانا.

السيدة موتسومي (بوتسوانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أكرر الإعراب عن خالص تهانئ وفد بلدي لكم ولبلدكم، بيرو، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير

وفد بلدي لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وهي مسألة يوليها وفد بلدي أهمية كبيرة.

كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به سابقا ممثل بوليفيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

الواقع هو أن المجلس يدرج منذ ٧٠ عاما الآن على جدول أعماله الحالة في الشرق الأوسط، مع الإشارة بصفة خاصة إلى قضية فلسطين. وبينما نأسف لهذه الحقيقة، فإن بوتسوانا تقف بحزم ولن تكل من الإعراب عن موقفها بشأن هذه المسألة ما دام لم يتحقق حل دائم لها.

ولا نزال نشعر بالتشجيع من الضغوط المستمرة التي يمارسها المجتمع الدولي من أجل استئناف محادثات السلام بين الفصائل الفلسطينية. وبناء عليه، فإننا ندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط تيسره بشكل مشترك الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ومبادرة السلام العربية ومرجعيات مدريد، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي حين نظل متفائلين، فإننا في الوقت نفسه يساورنا قلق بالغ إزاء تزايد التوتر بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفي هذا السياق، فإننا نشجب الإجراءات الانفرادية، لأنها تفتقر إلى الشرعية ويمكن أن تقوض آفاق السلام.

وفي ظل التحديات المتعلقة بتحقيق السلام المستدام في الأراضي المتنازع عليها، فإننا ندين أي أنشطة تقوض الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل دائم، بما في ذلك زيادة المستوطنات غير القانونية؛ والعنف؛ والحرمان من الحق في التظاهر السلمي. كما أننا نأسف لعدم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي.

وفي هذا الصدد، تؤيد بوتسوانا الخطة التي اقترحها الرئيس محمود عباس، وعرضها على المجلس في شباط/فبراير من هذا العام (انظر S/PV.8183). وتهدف الخطة إلى معالجة المشاكل التي ما فتئت تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في فلسطين.

ونشجع الأطراف على احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الواضح في دعوته الأطراف إلى الامتناع عن البيانات المؤججة للمشاعر أو الأعمال الاستفزازية أو التحريضية. ويحثها على التصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، حرصا على تعزيز السلم والأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على موقف وفد بلدي الثابت بشأن قضية فلسطين. كما أننا لا نزال نعتقد بأنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين. ولذلك، فإننا لا نغالي في التشديد على دعمنا المستمر للحل التفاوضي الذي يؤيد التعايش بين إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام جنبا إلى جنب بوصفهما دولتين ذواتي سيادة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على تضامن بوتسوانا مع الشعب الفلسطيني ودعم بلدي الثابت لقضيته العادلة. ونكرر دعوتنا إلى تعزيز تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما قضية فلسطين. كما نعرب عن دعمنا الكامل للجهود الدبلوماسية المستمرة من جانب مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام. ونتقدم بالشكر للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وجميع الوكالات الأخرى، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على التزامهم بعملية السلام، وكذلك على جهودهم

الدؤوبة الرامية إلى إيجاد حل دائم للحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم لمجلس الأمن. كما أود أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التطورات في المنطقة.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به زميلي ممثل نيكاراغوا.

لقد قدم الأمين العام قبل أسبوعين فقط، عند مخاطبة المجلس، نفس الملاحظات التي قدمها هذا الصباح، حيث أشار إلى أمثلة لا تتعلق بفلسطين فحسب، بل ببلدان أخرى في الشرق الأوسط (انظر S/PV.8231). ووصف الحالة بأنها فوضوية، وذكر أنها أصبحت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. بيد أن ما يحدث في فلسطين، على نحو ما ذكرنا دائما، هو الإخفاق المستمر من جانب المجتمع الدولي في تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. ونكرر دعوتنا للمجلس للخروج من حالة الجمود الخطيرة التي يتسم بها.

إن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي ما برح مستمرا لفترة طويلة للغاية. وينبغي ألا تصرف انتباهنا الأزمة العالمية الراهنة عن القضية الفلسطينية. ومن الأهمية بمكان أن نضع القضية الفلسطينية مرة أخرى في جدول الأعمال الدولي. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لحرب عام ١٩٤٨– النكبة – التي تم خلالها طرد أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ فلسطيني من أراضيهم. كما يمثل معلما مؤسفا آخر، وهو مرور ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن ولا يزال العالم ينتظر التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع.

وفي الشهر الماضي، كانت هناك أعمال عنف شديدة على الحدود الإسرائيلية مع غزة، حيث قامت القوات الإسرائيلية بإطلاق النار على المحتجين والمدنيين العزل. واعتبارا من يوم الجمعة الماضي، بلغ عدد القتلى منذ اندلاع الاحتجاجات الأسبوعية في ٣٠ آذار/مارس قرابة ٤٠ قتيلا، مع سقوط آلاف الجرحى على يد الإسرائيليين. وينتهك قتل المدنيين العزل كل أحكام القانون الدولي المعروفة والكرامة الإنسانية. ويجب وضع حد لذلك الأمر.

لقد اعتمدت المئات من القرارات والبيانات بشأن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا أن تلك الوثائق لم توضع موضع التنفيذ. إن ما يحدث في فلسطين هو الإخفاق المستمر من جانب المجتمع الدولي في تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا للمجلس لأن يثبت وجوده ويتخذ الإجراءات اللازمة بشأن هذه الحالة الخطيرة للغاية. ويجب أن نؤكد من جديد على حل الدولتين عن طريق التفاوض من أجل السلام وأن نحافظ عليه، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، في إطار جدول زمني واضح ومحدد، ووفقا للاختصاصات المعترف بها دوليا، بما في ذلك مبادرة السلام العربية. ويوضح اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) – الذي ينص على أن المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي – بعض أوجه التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة.

ويدعو وفد بلدي مرة أخرى الدول إلى تجنب الأعمال الاستفزازية أو البيانات التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن وضع القدس. ولقد رأينا بالفعل الآثار المترتبة على هذه الأعمال والتصريحات. وبناء على ذلك، يجب أن نهيئ الظروف المواتية لعملية السلام. وفي الوقت نفسه، يجب

علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اللاجئين، الذين يعتبر ما تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجلهم أمرا أساسيا. ولهذا فإن العجز المالي المتكرر للوكالة يثير مخاوف عميقة. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بدعم عمل الوكالة. وستضطلع إندونيسيا بدورها في هذا الصدد. فنحن مدينون لأنفسنا بإيجاد حل لهذا النزاع المستمر في حياتنا.

ونود أن نرى تحقق السلام في اليمن وسورية. فقد لقي العديد من المدنيين حتفهم بالفعل أو اقتلعوا من جذورهم وأصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا. وما من شيء يمكن أن يبرر استهداف المدنيين، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية أو أسلحة الدمار الشامل. ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وكفالة سلامة المدنيين.

ونتشاطر اعتقاد العديدين بأنه لا يمكن أن يتحقق السلام في سورية إلا من خلال حل دائم وشامل، وليس عن طريق الوسائل العسكرية. كما يجب أن يكون الحل ذا مصداقية ويحترم سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يواصل المجتمع الدولي الضغط من أجل وقف الأعمال القتالية والوصول الكامل والآمن ودون عوائق من أجل إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب أن يمتنع المجتمع الدولي عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يعرض آفاق السلام للخطر.

ولم يكن لاجتماع اليوم أن يأتي في وقت أفضل من ذلك، عقب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. ويجب أن نكفل أن يسير السلام جنبا إلى جنب مع التنمية وحقوق الإنسان. ويشجعنا الاجتماع الرفيع المستوى على بذل المزيد من الجهود لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن ما نحتاج إليه هو مزيد من المصالحة. وما نفعله اليوم سيحدد مكاننا في التاريخ. فلننه الكابوس الذي يواجهه الفلسطينيون ولنحقق حلمهم في إقامة دولة مستقلة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ما فتئت كوبا تشعر بالقلق الشديد إزاء التدهور الشديد للحالة في الشرق الأوسط منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8167). ونكرر الإعراب عن إدانتنا القوية للعدوان الإجرامي الذي ارتكبه الجيش الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة في ٣٠ آذار/مارس، الأمر الذي أدى إلى وفاة العشرات من الناس وإصابة أكثر من ٤٠٠ بجروح. ويعد هذا التصرف الوحشي وغير المتناسب انتهاكا صارخا وجسيما لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، مما يزيد من حدة التوترات في المنطقة، ويحد من فرص نجاح الجهود الرامية إلى استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن المؤسف للغاية أنه، بسبب العرقلة المستمرة من أحد أعضائه، لم يتمكن مجلس الأمن حتى من إدانة الأحداث المأساوية التي وقعت في قطاع غزة أو فرض احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية الفلسطينيين، في الوقت الذي تشتد الحاجة إلى إجراءعاجل من جانب المجتمع الدولي.

وتدعو كوبا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، واعتماد القرارات اللازمة، ومطالبة إسرائيل بوضع حد فورا لاحتلال الأراضي الفلسطينية والممارسات العدوانية والسياسات الاستعمارية، والامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب فلسطين. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لإيجاد حل شامل وعادل وسلمي ودائم للقضية الفلسطينية – التي تكمن في صميم الصراع العربي – الإسرائيلي – يقوم على حل الدولتين ويسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير المصير وإقامة دولة حرة ذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، فضلا عن حق اللاجئين في العودة. وسنواصل أيضا دعم حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ننضم إلى المجتمع الدولي في رفضه القاطع للقرار أحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والذي يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ولن يؤدي ذلك القرار الذي يهدف إلى تغيير الوضع التاريخي للقدس إلا إلى تقويض المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية.

وتعرب كوبا أيضا عن إدانتها القاطعة للهجوم الأخير الذي شنته الولايات المتحدة وبعض حلفائها في ١٣ نيسان/أبريل على منشآت عسكرية ومدنية في الجمهورية العربية السورية، بذريعة الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من قبل الحكومة السورية ضد المدنيين في دوما من دون أي دليل على استخدام الحكومة السورية لتلك الأسلحة وقبل انتهاء التحقيق الذي تجريه بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه الإجراءات أحادية الجانب التي تجاهلت مجلس الأمن والهجوم الإسرائيلي على قاعدة جوية سورية في حمص في ٩ نيسان/أبريل تمثل انتهاكا آخرا من الانتهاكات الصارخة لمبادئ القانون الدولي وميثاق المنظمة.

وتطالب كوبا بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. ونكرر التأكيد على أن أي تدابير أو إجراءات اتُخذت أو من المقرر اتخاذها لتغيير الوضع القانوني أو المادي أو الديموغرافي أو الهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الإسرائيلية الرامية إلى ممارسة ولايتها القضائية والإدارية في هذه المنطقة، تشكل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) واتفاقية جنيف الرابعة.

وتدعو كوبا إلى إجراء حوار بناء قائم على الاحترام بين شعوب المنطقة، وتنادي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ووضع حد للعدوان الأجنبي ولدعم الجماعات الإرهابية أو تمويلها أو إمدادها بالأسلحة بهدف التشجيع على عدم الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، فإن كوبا تدعو إلى إنهاء اختلاق أعذار ومفاهيم في المجلس بهدف إضفاء الشرعية على الاستخدام الأحادي الجانب للقوة والعدوان ضد دول ذات سيادة. فلنعمل من أجل الالتزام بتعددية الأطراف، التي تستند بشكل صارم إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة زاهر (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود ملديف أن تستهل بيانها بالتأكيد على أهمية هذه المناقشة الجارية في مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وبالنظر إلى التطور المستمر في الديناميات السياسية والحالة على أرض الواقع، توفر هذه المناقشة المواضيعية محفلا هاما لاستعراض وتقييم المسار المؤدي إلى تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذه المناقشة المفتوحة على إسهاماتهم، التي وضعت الحالة الراهنة في سياقها.

إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون التوصل إلى حل ناجع للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الذي يتسبب

في زعزعة استقرار المنطقة منذ ٧٠ عاما. وملديف، إذ تحيط علما بالتقرير الذي قدمه المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.8214)، تدين بأشد العبارات اندلاع الموجة الجديدة من العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن الواضح، في ضوء الأنشطة التدريجية للتوسع في بناء المستوطنات، أنه لا بد من احترام مبادئ القانون الدولي والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فارتكاب العنف مع الإفلات من العقاب واستمرار انتهاك المعايير الدولية يشكلان سابقة خطيرة لها عواقب بعيدة المدى على صون السلم والأمن في المستقبل.

وما فتئت ملديف نصيرا قويا لتسوية المنازعات والنزاعات بالوسائل السلمية، من خلال استكشاف حلول جديدة ومبتكرة للنزاعات المستمرة والتوصل إلى أرضية مشتركة من خلال الحوار. وفي ذلك الصدد، تعرب ملديف عن ترحيبها ودعمها للاقتراح المقدم من الرئيس محمود عباس إلى المجلس في شباط/فبراير لعقد مؤتمر دولي للسلام يهدف إلى استئناف محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل (انظر S/PV.8183). ونحيي قيادة فلسطين واستعدادها لبدء ذلك الحوار، ونحث إسرائيل بقوة على المشاركة في تلك المحادثات بحسن نية. وتدرك ملديف أيضا أن هذا النزاع له أبعاد كثيرة وأنه يؤثر على العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نشجع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة في تلك المفاوضات، حسب الاقتضاء، بأكثر طريقة إيجابية وبناءة.

وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات سياسية حازمة لتسوية النزاع، يود وفد بلدي أيضا أن يؤكد على أهمية تعزيز العمل على أرض الواقع للتخفيف من معاناة الناس. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الإغاثة والمعونة التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونلاحظ بقلق الفجوة التمويلية التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وقدرها ٤٤٦ مليون دولار، ونحث الدول الأعضاء على معالجة هذه المسألة، مع الأخذ في الاعتبار الطائفة الواسعة من ضروب الدعم الذي تقدمه الوكالة إلى الشعب الفلسطيني.

وتؤكد ملديف مجددا دعوتها إلى حل الدولتين الذي يعترف بدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ويحث وفد بلدي مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من الإجراءات الملموسة للوفاء بولايته، ويشجع جميع الدول الأعضاء على الانخراط في شكل من أشكال المناقشة لتحقيق النتائج النهائية اللازمة لإحلال السلام المستدام في فلسطين والشرق الأوسط وصونه.

وفيما يتعلق بمسألة سورية، ما زلنا نشعر بالقلق. ويتعين علينا التعجيل بمعالجة الحالة الإنسانية في سورية وحماية مواطنيها من المزيد من الألم والخوف وعدم اليقين. وما زلنا على ثقة في قدرة المجلس على تحقيق النتائج المطلوبة في سورية – والتي تتمثل في وقف دائم لإطلاق النار وتحقيق السلام المستدام. كما أننا ملتزمون بالقيام بدورنا والجهر بصوتنا والانضمام إلى الجهات الفاعلة التي تدعم السلام الدائم في ذلك البلد.

ونحن بحاجة إلى العمل معا لإيجاد حلول مجدية لحالات العنف وعدم الاستقرار العديدة في الشرق الأوسط. ويتعين علينا التركيز على الحفاظ على السلام، حتى يتسنى للمجتمعات التي مزقتها الحروب والنزاعات إحراز تقدم مرة أخرى. إن انهيار الدول يمكن أن يعرقل أي عملية سلام. وسواء من خلال تعزيز قدرات مؤسسات الدولة أو القضاء على الفقر أو التصدي للعوامل الأخرى للنزاع، مثل الافتقار إلى إمكانية الحصول على الموارد والكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان والمخاطر المناخية، نعتقد أننا بحاجة إلى التركيز على بناء قدرات الدول وقدرتها على الصمود.

إن ملديف ستواصل الوقوف إلى جانب شعوب الشرق الأوسط – وهي منطقة قريبة لقلوبنا، حيث نشترك معها في العديد من الروابط الثقافية والدينية والتاريخية. وستظل ملديف ملتزمة بالعمل مع جميع شركائنا بشأن تلك المسألة الهامة والتاريخية لإيجاد حلول مشتركة، حتى تنتهي معاناة الناس في مختلف مناطق النزاع في المنطقة بالوسائل السلمية.

وسوف نعمل مع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى لكي نجعل مصيرنا المشترك يتسم بالسلام الدائم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد إيغوانيز (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بيرو بصفتها رئيسا لمجلس الأمن على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة حول الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن انضم إلى الآخرين في شكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف بضعة عناصر بصفتها الوطنية.

تلاحظ مالطة بقلق بالغ التطورات الأخيرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، حيث لا يزال يستبد عدم الاستقرار وانعدام الأمن بالمنطقة وخارجها. هناك حاجة ماسة إلى وقف التصعيد، سواء أكان ذلك بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو في سورية على حد سواء. ندعو جميع الأطراف إلى تحاشي اتخاذ الإجراءات التي تقوض فرص السلام. وفي سياق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، أود أن أكرر أن موقف مالطة الجوهري يتمثل في دعم السلام. إنّ آفاق التوصل إلى حل الدولتين تتعرض للخطر، ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي كفالة الحفاظ على هذ الحل.

لا يمكن تحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا على أساس حل الدولتين الذي يلبي احتياجات وتطلعات الجانبين، فضلا عن جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم. وتكرر مالطة بأن وضع القدس مسألة مرتبطة بالوضع النهائي، وبأن من المهمة للغاية الحفاظ على توافق دولي في الآراء حول هذه المسألة. وتعارض مالطة أيضا مواصلة التوسع في النشاط الاستيطاني، كما أن المستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام بموجب القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، تدين مالطة جميع أعمال العنف من جميع الأطراف، خاصة ضد المدنيين، والقُصّر، وتحث على وقف التحريض والاستفزازات التي لا تؤدي إلا إلى توسيع شقة الخلاف بين الجانبين. وعلاوة على ذلك، يتعين على الجميع احترام حرية التعبير والتجمع السلمي.

إن المصالحة بين الأطراف الفلسطينية أحد العناصر الأساسية للتوصل إلى حل الدولتين. ولذلك، تشجع مالطة الفلسطينيين على المثابرة في هذا المسار. وبالتأكيد نشيد بالدور الذي تضطلع به مصر في مجال الوساطة. إنّ المصالحة بين الأطراف الفلسطينية عنصر هام أيضا لتحسين الوضع الإنساني المأساوي في غزة. وفي هذا الصدد، تدعو مالطة أيضا إلى إنهاء إغلاق قطاع غزة، بالاقتران مع معالجة الشواغل الأمنية لدى إسرائيل. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد مالطة الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فوجودها حيوي للاجئين الفلسطينيين ولاستقرار المنطقة بأسرها.

إنّ الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بحاجة ماسة إلى أفق سياسي واستئناف الحوار. ومن الضروري استعادة المصداقية وبناء الثقة، غير أن الحديث عن هذا الأمر أسهل من القيام به، لكن التسامح وضبط النفس في التصريحات وفي الأفعال يظل أمرا حاسما في الأسس الرئيسية لإعادة بناء الثقة والطمأنينة. وعلى المجتمع الدولي وتعددية الأطراف الاضطلاع بدور هام في تحديد الأفق السياسي وتيسير استئناف الحوار بين الجانبين.

أغتنم أيضا هذه الفرصة للتشديد على الأهمية التي توليها مالطة لاستئناف المحادثات السورية بقيادة الأمم المتحدة في جنيف، كما تأكد أمس في مؤتمر بروكسل الثاني بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. إذ لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري في سورية. بل حل سياسي فقط تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبيان جنيف الصادر في عام ٢٠١٢ الذي يمكن أن يفضي إلى حل مستدام من أجل سورية ومن أجل إحلال السلام في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد إيتيغبوجيه (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر نيجيريا وفد بيرو على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا الخاص لمقدمي الإحاطات الإعلامية لتقاسم وجهات نظرهم النيرة بشأن هذا الموضوع المهم جداً، وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلت به فنزويلا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تلاحظ نيجيريا بقلق بالغ الحالة الخطيرة في أجزاء كثيرة من منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في فلسطين. وفي هذا الصدد، يتعين على جميع الأطراف المعنية بذل جهود حقيقية ومتضافرة لإيجاد حلول سلمية، والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، والوكالات التابعة لها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حل الدولتين تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة.

بينما يواصل المجتمع الدولي التماس السُبل الكفيلة بتعزيز الحل السلمي للقضية الفلسطينية، يجب أن تظل الجهود الدولية منصبة على تمهيد الطريق أمام إسرائيل وفلسطين للعودة إلى المفاوضات المجدية. وهكذا نود أن نشدد على النهج الدبلوماسي المتعدد الأطراف، ونؤكد من جديد أنه ليس هناك من بديل للنهج المتعددة الأطراف المتفق عليه لمعالجة المعضلة الإسرائيلية – الفلسطينية بطريقة مستدامة.

تؤمن نيجيريا بأنه من الحتمي التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين من أجل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، ننوه باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٧٢/٢٤٩، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بشأن الوضع النهائي للقدس، وتدعو نيجيريا مرة أخرى جميع الأطراف إلى احترام قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية.

لذلك، نشجع إسرائيل على اتخاذ تدابير ملموسة لتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على على الزعماء الفلسطينيين أيضا أن يعلنوا من جانبهم، في جملة أمور، عن استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات، وأن يبذلوا جهودا جادة لتحقيق الوحدة والتعامل مع التحديات العسكرية الداخلية الأخرى والتشدد. ومما لا شك فيه أن العنف والإجراءات الأحادية الجانب لن تحل النزاع الذي طال أمده.

يؤكد وفد بلدي من جديد دعمه الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حماية حقوقه الإنسانية الأساسية، خاصة حقه في حرية التنقل وتقرير المصير، فضلا عن الحفاظ على كرامة الإنسان الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في العيش بدون خوف من الاضطهاد. وفي هذا الصدد، نعرب مجددا عن اعتقادنا بأنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يفشل في القيام بواجبه ومسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني.

في الختام، تهيب نيجيريا بالدول التي لديها تأثير على الأطراف المعنية أن تشجعها على استئناف الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية وغيرها من الاتفاقات القائمة. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للتوصل إلى حل الدولتين، وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين تعيشان معا في سلام جنبا إلى جنب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة روبايالس دي شامورو (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر إخواننا من بيرو على عملهم في رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

بالرغم من القضايا العديدة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، تذكّرنا أحداث الشهر الماضي مرة أخرى بأنه ينبغي أن يظل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أولوية تتطلب اهتمام المجلس. لقد قُتل مالا يقل عن ٣٧ من المتظاهرين وأصيب بجروح أكثر من ٤ ٩٠٠ شخص بسبب استخدام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، القوة المفرطة وغير المتناسبة، لا سيما في التصدي لمظاهرات العودة الكبرى عند السياج الحدودي في قطاع غزة مع إسرائيل.

وتحث اللجنة على أن ينضم المجلس ويدعم النداء الذي وجهه الأمين العام، في جملة أمور، لإجراء تحقيق مستقل وشفاف في هذه الحوادث. وعلى نحو ما حذرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فإن العنف ضد المدنيين يمكن أن يشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار العنف ينذر بتدهور الحالة المتوترة والمضطربة أصلا، مع ما لذلك من تداعيات خطيرة. كما ندين الاعتداء على موكب رئيس الوزراء الفلسطيني أثناء زيارته التي قام بها في ١٣ آذار/مارس إلى غزة، والذي شكل تصرفا عنيفا وعدائيا يتعارض مع تحقيق المصالحة الفلسطينية. ونحث جميع الأطراف الفلسطينية على مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة لتحقيق أهدافهم المشتركة والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بصورة سلمية.

وفي أيار/مايو المقبل، سنحيي الذكرى السنوية السبعين لحرب عام ١٩٤٨، التي أدت إلى طرد وتهجير حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ مواطن عربي فلسطيني من منازلهم في ما كان يشكل آنذاك فلسطين تحت الانتداب البريطاني. ولا يزال إرث التجريد من الملكية هذا، المعروف باسم النكبة - الكارثة - يلقي بظلاله على لاجئي عام ١٩٤٨ وذريتهم. وقد أدى استمرار عدم التوصل إلى حل عادل لتلك المأساة وللمحنة الحالية للاجئين الفلسطينيين إلى إطالة أمد النزاع وتفاقمه، فضلا عن أثره على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، تدعو اللجنة جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في المنتدى المقبل المعنون ”بعد سبعين عاما من عام ١٩٤٨ - دروس لتحقيق سلام مستدام“، الذي سيعقد في المقر في الفترة من ١٧ إلى ١٨ أيار/مايو للنظر في ذلك التاريخ، وكذلك الحلول المشتركة الممكنة من أجل تعزيز السلام.

وتحث اللجنة الدول المانحة على العمل بسرعة في تقديم دعم واسع النطاق لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، خاصة بالنظر إلى أن الحالة الإنسانية في غزة تتفاقم بشكل خطير وأن احتياجات اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من عواقب الأزمة السورية آخذة في الازدياد. وفي هذه المرحلة الهشة، لا بد لنا من الوفاء بالتزاماتها الإنسانية تجاه اللاجئين عن طريق تزويد الوكالة بالدعم اللازم ليتسنى لها الوفاء بولايتها وأداء دورها في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وعلى نحو ما أشير إليه في التقرير الخامس عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي عرضه السيد ملادينوف بالنيابة عن الأمين العام أمام مجلس الأمن في الشهر الماضي (انظر S/PV.8214)، يؤسفنا أن الحكومة الإسرائيلية قررت المضي قدما في خطط الاستيطان، التي تنتهك التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي، وتشكل دلالة واضحة على عدم اكتراثها بسلطة مجلس الأمن. ونشجع الدول الأعضاء على اتباع النماذج التي وضعها البرلمان الدانمركي والمفوضية الأوروبية، التي قررت التمييز بين دولة إسرائيل والأراضي المحتلة

منذ عام ١٩٦٧ في تعاملها مع كل منهما، عملا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومع الالتزام بصدق باتفاقية جنيف الرابعة. وتعمل القرارات الانفرادية لبعض الدول الأعضاء بشأن نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس، منتهكة بذلك القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على إبطاء آفاق السلام على نحو لا رجعة فيه وتعرض للخطر مقومات بقاء الحل القائم على وجود دولتين داخل حدود عام ١٩٦٧.

وفي مواجهة هذا الاحتمال، نرحب بمبادرة السلام التي قدمها الرئيس محمود عباس أمام المجلس في ٢٠ شباط/فبراير وندعمها (انظر S/PV.8183) . وقد أثارت الزيارات التي قام بها وفد اللجنة إلى أوغندا في شباط/فبراير وبنما في أوائل نيسان/أبريل، اعترافا واسع النطاق بتوقعات دولة فلسطين والجهود التي تبذلها، وكذلك بالدعم المقدم من أجل الممارسة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني. ويجسد ذلك توافق الآراء الدولي الذي لا يزال سائدا بشأن ضرورة إيجاد حل عادل وسلمي لقضية فلسطين. ولا يزال استعدادنا – نحن المجتمع الدولي – للتصرف بسرعة وبلا تردد هو أفضل ضمان للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد مايونغ أونون (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، الأمر الذي يتيح لغير الأعضاء في مجلس الأمن الإعراب عن آرائهم بشأن الحالة المقلقة في الشرق الأوسط. و نأمل أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في الآراء التي أعرب عنها هنا في جميع مداولاتهم بشأن صون السلم والأمن في المنطقة.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الحالة في فلسطين اليوم لا تزال مزرية. ولا يزال التوصل إلى حل سلمي لأطول النزاعات التي هي من صنع الإنسان، بعيد المنال. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى استمرار تحدي إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – لمختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويعد الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل ردا على الفلسطينيين المشاركين في ''مسيرة العودة الكبرى'' السلمية أمرا غير مبرر تماما وغير مقبول، وتدينه ماليزيا بشدة. لذا، فإننا نطالب إسرائيل بوقف جميع الانتهاكات والأنشطة غير القانونية وأن تمتثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها بموجب جميع القرارات ذات الصلة.

وتقع المسؤولية عن الإسهام في إيجاد حل عادل وسلمي للنزاع على عاتق جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تكرر ماليزيا التأكيد على قلقها العميق إزاء قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. ويقوض هذا القرار، الذي للأسف يحاكيه عدد من الدول الأخرى، الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد تسبب في استياء وإحباط أغلبية الدول الأعضاء، ولا سيما الفلسطينيين والعالم الإسلامي، وأولئك الذين يرغبون في رؤية السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. إن هذا القرار لا يقوض قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويتعارض معها فحسب، بل ويشجع إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة تنفيذ احتلالها الوحشي وسياساتها القمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، مع إلحاق معاناة هائلة بالفلسطينيين.

وستواصل ماليزيا من جانبها تقديم المساعدة، في حدود إمكانياتها، للفلسطينيين وللجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم المساعدة والحماية والدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين. ولذلك،

فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز دعمهم للوكالة بما يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الحصول على التعليم، والمساعدة الغذائية الطارئة وغيرها من أشكال الدعم، وكذلك الرعاية الصحية الأولية.

ويحدو ماليزيا أمل صادق في أن تتمكن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تقديم إسهام إيجابي في كسر الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن القوانين والأعراف الدولية. ولا تزال ماليزيا تعتقد أن الحل القائم على وجود دولتين، وتعايش الفلسطينيين والإسرائيليين جنبا إلى جنب في سلام، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، هو الحل العملي الوحيد لهذا النزاع الذي طال أمده.

وبالإضافة إلى الحالة في فلسطين، لا تزال ماليزيا تشعر بقلق عميق حيال استمرار تدهور الحالة الإنسانية في سورية. وفي ذلك الصدد، تقف ماليزيا متضامنة مع المجتمع الدولي في معالجة هذه المسألة وتحث جميع أطراف النزاع على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على الأطراف أيضا الوفاء بمسؤولياتها في تمكين إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين والمرضى والمصابين ممن هم في حالة خطرة.

وفي مناسبات عديدة، أعربت ماليزيا عن رأيها القائل إنه لا يوجد أي حل عسكري للنزاع الدائر في سورية. إن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد إلى الأمام وذلك يتوقف على توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف المتنازعة نفسها. ولن تعود إطالة أمد العنف بالنفع على أي طرف وستستغلها الجماعات الإرهابية وتؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية أخرى.

وتدين ماليزيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أية أطراف وفي أي ظرف من الظروف. فاستخدام تلك الأسلحة عمل بغيض وانتهاك صارخ للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن ماليزيا تعتقد اعتقادا جازما بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي المنظمة الوحيدة المكلفة بإجراء التحقيقات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، تناشد ماليزيا جميع الأطراف المعنية التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إجراء تحقيق محايد ودقيق في حادثة دوما.

وظلت ماليزيا دائما تعتقد أنه، في التعامل مع مسائل السلام والأمن، يجب على جميع الأطراف أن تتصرف على نحو يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي ذلك الصدد، تعتقد ماليزيا أنه لا يمكن لأي حل عسكري أن يضع حدا لأي نزاع في العالم، إذ أنه في نهاية المطاف لن يعاني سوى الأبرياء. ولذلك نحث جميع الأطراف المعنية على معالجة حالات الإنقسام السياسي لإيجاد حل سياسي بالحوار والمفاوضات في جميع النزاعات، سواء كان ذلك في فلسطين أو سورية أو اليمن أو أي مكان آخر في العالم. ونناشد جميع الأطراف التحلي بضبط النفس وتجنب اتخاذ أي إجراءات يمكنها زيادة تصعيد النزاعات، الأمر الذي لن يؤدي سوى إلى تفاقم معاناة إخواننا في الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئاسة بيرو للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية الهامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“. كما أود أن أشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أشارك الآخرين الإعراب عن خالص تعازيّ لحكومة كوت ديفوار وبعثتها الدائمة في وفاة الدبلوماسي

المرموق والمتفاني، زميلنا العزيز، سعادة السفير برنارد تانوه – بوتشويه. وهو سيفتقد إلى حد كبير للغاية في الأمم المتحدة.

وتعلن فييت نام تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن جلسة اليوم تمثل نداء عاجلا من جانب المجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة للدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط ومعالجة القضية الفلسطينية.

وعلى مدى أكثر من نصف قرن، أصبح النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أكثر تعقيدا وتوترا نتيجة للمجابهة والإجراءات التي تتخذ من جانب واحد. وتشعر فييت نام بقلق بالغ من الحالة الخطيرة في المنطقة على نحو ما أبلغ بها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبخاصة الافتقار إلى الحوار بين الطرفين، واستمرار توسيع المستوطنات غير القانونية وقتل الناس الأبرياء، والاشتباكات المميتة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، وتزايد التحريض على العنف وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته. إن تلك التطورات السلبية عرضت للخطر آفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، ووضعت أمن المنطقة برمتها على المحك، وكان لها أثر سلبي على السلام العالمي.

وأود أن أبرز أهمية النقاط التالية.

أولا، تشكل تهدئة التوترات على أرض الواقع شرطا مسبقا لأية مفاوضات وحوار في المستقبل. ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن أية أعمال استفزازية وتشجيع تهيئة بيئة مواتية للحوار والسعي لتحقيق السلام.

ثانيا، من الواضح أن الاحتلال الأجنبي غير قانوني بموجب القانون الدولي ويشكل عقبة أمام السلام. وندعو إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وعكسها ورفع حصارها عن قطاع غزة، وتكثيف جهودها لحماية المدنيين، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين.

ثالثا، نشدد على ضرورة التزام جميع الأطراف باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتجنب أي عمل من أعمال العداء والتحريض والعنف بغية ضمان إيصال المساعدة الإنسانية بدون عوائق. ويؤكد وفد بلدي مجددا على دعمه الثابت للدور الأساسي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة للتخفيف من معاناة الفلسطينيين.

رابعا، تؤكد فييت نام مجددا على دعمها غير المشروط لكفاح الشعب الفلسطيني المشروع من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة. ونؤمن إيمانا جازما بأن الحل القائم على وجود دولتين الذي ينص على إنشاء دولة فلسطين التي تتعايش جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل مع دولة إسرائيل على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، هو السبيل الوحيد نحو إحلال السلام. ويجب أن تتماشى جميع الحلول للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما في ذلك فيما يتعلق بوضع القدس، مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فضلا عن مبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ويجب أن تتفق على هذه الحلول جميع الأطراف المعنية.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لبوليفيا والسويد وفرنسا والكويت لاستضافة اجتماع لصيغة أريا في ٢٢ شباط/فبراير بشأن موضوع ”آفاق الحل القائم على وجود دولتين من أجل السلام“.

وفي الختام، تؤيد فييت نام جميع الجهود والمبادرات الرامية إلى البحث عن حل سلمي وعادل وشامل ودائم لهذا النزاع

الذي طال أمده. وفي ذلك السياق، نرحب باقتراح الرئيس محمود عباس وبدعوته إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

وقد حان الوقت الآن لكي تضطلع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بدور هام في التشجيع على استئناف محادثات السلام بين الطرفين، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): يسعدني أن أدلي ببيان للمرة الثانية في مجلس الأمن في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، خلال أسبوع واحد – منذ أيام في الجلسة الخاصة بالشباب والسلم والأمن (انظر S/PV.8243)، واليوم في الجلسة الخاصة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وفي البداية، أتوجه بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جهوده المستمرة المشجعة لعملية السلام في الشرق الأوسط والالتزام بمرجعياتها، وكذلك على جهده الدؤوب فيما يتعلق باحتواء الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتشجيعه الدائم لجهود المصالحة الفلسطينية.

ما زال الشرق الأوسط يواجه تحدياً رئيسياً يتمثل في استمرار احتلال الأراضي العربية الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بما له من آثار ممتدة على المنطقة وشعوبها. فهو احتلال يتذكره العالم بأسره مع كل أرض يتم مصادرتها، وكل مستوطنة يتم بناؤها أو التصريح بها، وكل أسرة فلسطينية تعاني سواء في الضفة الغربية خلف حائط فصل يخالف القانون الدولي أو في قطاع غزة تحت الحصار.

ولا مناص من أن نكرر مجدداً أن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، حق غير قابل للتصرف بموجب القانون الدولي. وهو حق لا يتقادم. ولا سبيل للوفاء بالحقوق الفلسطينية المشروعة إلا من خلال معالجة القضية الرئيسية وجذورها المتمثلة في الاحتلال وإحياء عملية السلام وفق قرارات الشرعية الدولية، كما تعكسها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، بما يكفل إنهاء الاحتلال وإنقاذ حل الدولتين لينعم الشعبان، الفلسطيني والإسرائيلي، بالأمن والسلام معاً كسائر شعوب العالم.

وقضية القدس الشريف ذات أهمية خاصة في قلوب الملايين من شعوب العالم. ويتعين أن نراعي التعامل مع هذا البعد الذي يتسم بالحساسية. إلا أننا أيضاً على يقين من أن السبيل الوحيد لذلك هو الاستناد إلى الحكم الوحيد في العلاقات الدولية، وهو القانون الدولي وقرارات هذا المجلس ذات الصلة، بعيداً عن الدفوع التاريخية والدينية التي إن سيطرت على منطق العلاقات الدولية ستكون لها آثار وخيمة، وربما تعيدنا إلى نقطة يستحيل معها الحفاظ على حل الدولتين وحق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في العيش في سلام وأمن.

إن الدعوة للحفاظ على مرجعيات الشرعية الدولية والقانون الدولي ليست من قبيل الترف، لا سيما في منطقة تموج بالنزاعات وعالم يتعرض لتحديات جمة ولا يحتاج لمزيد من بواعث عدم الاستقرار، بل هي دعوة تراعي مخاطر قد تستتبع انهيار المنظومة القانونية الدولية، الأمر الذي سيعاني منه، إذا ما تحقق، جميع شعوب العالم آجلاً أو عاجلاً.

إن توفير الأمن والأمان حق لجميع شعوب المنطقة حتى تعيش كلها، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي، في سلام داخل حدودها وفي إطار من علاقات حسن الجوار مع الدول الأخرى في المنطقة. إلا أنكم قد تتفقون معنا أيضاً، في أن المساواة في حقوق الشعوب هي أساس العدل والاستقرار، وأنه من الخطأ أن نتصور أن المنطقة يمكن أن تستقيم أوضاعها أو أن يتحقق الأمن والسلام والرخاء لشعوبها في الوقت الذي يئن الشعب الفلسطيني تحت احتلال دام عقوداً.

لذلك، وفي سياق دعوة السلام والتعايش التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي أكثر من مرة، فإننا نحث الجانبين – الفلسطيني والإسرائيلي – على إدراك حقيقة أن الشعبين باقيين متجاورين على تلك الأراضي. فالخيار أمامهما إما التوصل إلى سبيل للتعايش على أساس من المساواة في الحقوق والواجبات وإما الاستسلام للمزايدات والآراء المتشددة التي قد تخدم البعض يوماً وتعزز أوضاعه، ولكنها ستفرض على الشعبين لسنوات طويلة مواجهة عواقب وخيمة لرفض المنطق والانسياق وراء التحريض والكراهية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيسلندا.

السيد غونارسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً، أود أن أشكر رئاسة بيرو على عقد هذه الجلسة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضاً أن أشكر السيد ملادينوف على الإحاطة الاعلامية الشاملة والثاقبة التي قدمها هذا الصباح.

واسمحوا لي كذلك أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التعازي لشعب كوت ديفوار وحكومتها في الوفاة المبكرة لزميلنا، السفير برنار تانوه – بوتشوي.

تُلقي سورية واليمن بظلال قاتمة على منطقة الشرق الأوسط وعلى الأمم المتحدة، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة. وعندما تكلم الأمين العام عن سنوات الحرب الثماني في سورية، فقد أشار إلى الانتهاكات الممنهجة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والازدراء التام لميثاق الأمم المتحدة، نصاً وروحاً.

إن استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية موثق جيداً ويشكل أحد أخطر الانتهاكات للقانون الدولي. والتقارير المفزعة الأخيرة من دوما يجب أن تكون محل تحقيق كامل. ومع ذلك، فقد أبدت الحكومة السورية بالفعل الإرادة والقدرة على استخدام تلك الأسلحة القاسية وغير المشروعة ضد السكان المدنيين. ونحث مجلس الأمن على توحيد الصف إزاء هذه المسألة، ليس من أجل السوريين فحسب، ولكن بغية الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار أيضاً.

والجمعية العامة تجد نفسها مرة أخرى في موقف يتعين عليها فيه أن تجد بدائل للعمل لمجلس الأمن. فالمجلس لا يفي بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأيسلندا تشيد بالالتزامات المتعهد بها في بروكسل في وقت سابق من هذا الأسبوع للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية المزرية في سورية وجيرانها. وقد زادت أيسلندا من تمويلها من خلال مساهمة متعددة السنوات. وستكون قد ساهمت بقرابة ٩ ملايين دولار تقريبا خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠.

وعلى أطراف النزاع، ولا سيما الحكومة السورية وداعميها، أن تبدي التزاماً حقيقياً بالتفاوض على تسوية سياسية شاملة. وكما أشار الأمين العام، فإن السلام حتمية أخلاقية وسياسية للشعب السوري وللعالم.

إن ما وصفها الأمين العام بالحرب الخرقاء ما فتئت تدمر أرواح الملايين من اليمنيين. ونحن نرحب بتعيين السيد مارتن غريفيث كمبعوث خاص للأمين العام معني باليمن. وتحليله الواضح يتيح بعض الأمل في إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل سياسي. ومع ذلك، فإن البحث عن تسوية سياسية يجب أن يشمل الجميع، بما في ذلك النساء، وعلى الأطراف الخارجية ألا تخرب المحادثات بأمل خاطئ في تحقيق ميزة عسكرية.

وفيما يتعلق بمسألة إسرائيل وفلسطين، ثمة هدف واضح – هو حل الدولتين، وبموجبه ستعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام. ولكن، هناك أعمال وتقاعس عن العمل من قبل كل من الجانبين، ما يجعل حل الدولتين هشاً على نحو متزايد.

وما فتئت سياسة الاستيطان الإسرائيلية تقوض إمكانية حل الدولتين، كما أن غزة تبقى بمثابة برميل بارود. وتهدئة تلك الحالة، تقتضي من إسرائيل إنهاء عزلة غزة واعتماد تدابير متناسبة في مواجهة الاضطرابات المدنية. ولا بد أيضا من إنهاء الأعمال الاستفزازية للفلسطينيين في غزة.

وأخيرا، يجب وضع عملية السلام على المسار الصحيح. نحتاج إلى مسار للسلام قابل للبقاء.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأود أن أتقدم بأخلص التهانئ إلى بيرو، متمنياً لها كل التوفيق كرئيس لمجلس الأمن لهذا الشهر.

وقبل أن أدلي ببياننا، أود أن أعرب عن خالص تعازي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للوفاة الفاجعة للسفير برنار تانوه - بوتشوي، الممثل الدائم لكوت ديفوار ورئيس مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

تتزامن مناقشتنا اليوم مع الحالة المتدهورة والتوترات المتزايدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي غضون أقل من أربعة أسابيع منذ بدء مسيرة العودة الكبرى للشعب الفلسطيني، قتل ٤١ فلسطينيا على الأقل وأصيب أكثر من ٤٠٠٠ بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي استخدمت الذخيرة الحية وغيرها من الأسلحة ضد المدنيين العزل الذين لا حول لهم ويشاركون في مظاهرات سلمية مطالبين بحقوقهم، وكذلك احتجاجاً على قسوة النزوح والحرمان والاحتلال والحصار الذي تحملوه لعقود. وعشية الذكرى السنوية السبعين لنكبة الشعب الفلسطيني، سلطت هذه الاحتجاجات الواسعة الضوء على التداعيات والمأساة الوخيمة المترتبة على استمرار هذا الظلم البين، فضلا عن الحاجة الماسة إلى بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل يكفل الإنقاذ الفوري للأرواح البشرية ولآفاق تهيئة مستقبل يسوده العدل والسلام والأمن.

إننا ندين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على المحتجين الفلسطينيين، ونحث هذا الجهاز الموقر على تحمل المسؤولية وتعزيز العمل لوقف القتل المتعمد وجرح المدنيين الفلسطينيين، وبخاصة في هذه الأيام في قطاع غزة المحتل والمحاصر؛ وضمان إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة، على نحو ما دعا إليه الأمين العام؛ والضغط على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تكرر منظمة التعاون الإسلامي دعوتها إلى رفع الحصار الإسرائيلي اللاإنساني وغير القانوني؛ وكفالة حرية تنقل الأشخاص ونقل المواد والبضائع؛ وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إليها، تنفيذاً للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولا بد من بذل جهود جادة في هذا الصدد تفادياً لتفاقم هذه الحالة الأليمة والحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية.

إن الانتهاكات والفظائع المستمرة التي نشهدها في قطاع غزة تجري في ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية العدائية والقمعية والاستفزازية في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ما يتعلق بالحالة في القدس الشرقية المحتلة والمسجد الأقصى المبارك. والتشريع العنصري غير القانوني المتعمد الذي تفرضه حكومة الاحتلال الإسرائيلي - في انتهاك للقانون الدولي والاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة - يؤجج الموقف ويسبب المزيد من المعاناة الفلسطينية. ومنظمة التعاون الإسلامي تحذر مرة أخرى من أن هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية تهدد بزيادة تفاقم دورة العنف، وتأجيج التوترات والكراهية والتطرف والأبعاد الدينية للنزاع.

ولذلك، نكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للتصدي الفعال لهذه الحالة الأمنية. وفي هذا الصدد، ندين استمرار الاستيطان والاستعمار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في ازدراء لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وسياسة الاستيطان غير القانونية هذه، التي ترسخ للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عقوداً طويلة، لا تزال تشكل تحديا رئيسيا لإرادة المجتمع الدولي وعقبة رئيسية أمام السلام. وهي اختبار حقيقي للعزيمة الدولية الجماعية، وخاصة للمجلس، الذي يحق له اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان الاحترام والامتثال لقراراته ومنع الأفعال الانفرادية التي تقوم بها إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – التي من شأنها أن تقوض بشكل خطير رؤية حل الدولتين، الذي نلتزم به ودعونا مرارا للتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع.

لقد ظل ملايين الفلسطينيين لأكثر من سبعة عقود ينتظرون أن تسود القيم العالمية للعدالة والحرية والسلام في وطنهم، فلسطين، مثلما ينتظرون أن تتحقق حقوقهم غير القابلة للتصرف وتطلعاتهم المشروعة في إقامة الدولة وتحقيق الاستقلال والاعتراف بها، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة القائمة. واليوم، فإن منظمة التعاون الإسلامي تطالب مرة أخرى بتحقيق ذلك كمسألة التزام ومسؤولية من جانب المجتمع الدولي، وأيضاً كمسألة مبدأ وحقوق.

والوضع القائم من الجمود السياسي، إلى جانب استمرار سياسات الاستيطان الإسرائيلية أمر غير مقبول بكل تأكيد ولا يجب أن يظل قائماً. وفي هذا الصدد، ترحب منظمة التعاون الإسلامي بخطة السلام التي قدمها السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى المجلس في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.8183). ومنظمة التعاون الإسلامي ما زالت ثابتة في اعتقادها بأن على مجلس الأمن أن يعمل على تعزيز آفاق السلام والأمل والعدالة حفاظاً على حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، من خلال المشاركة الفورية مع الجهات الفاعلة الدولية، بإطلاق ورعاية عملية سياسية متعددة الأطراف لحل جميع مسائل الوضع النهائي على أساس المرجعيات الراسخة والمعايير المكرسة في قرارات الأمم المتحدة، ضمن إطار زمني محدد.

إن استمرار محنة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين إنما يعكس الواقع القاسي لغياب العدالة. وإذ نشيد بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومساعيها في هذا الصدد، فإن استمرار الحاجة إلى خدماتها يشهد على الحالة المزرية التي يتحملها اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء المنطقة، ويجسد الالتزام السياسي بحقهم في العودة. وفي هذه المناسبة، فإن منظمة التعاون الإسلامي تهيب بالمجتمع الدولي أن يتأكد من أن محنة الشعب الفلسطيني واحتياجاته المتزايدة تلقى الاهتمام الكافي، بما في ذلك التمويل اللازم للأونروا، وأن يتحمل مسؤولياته التاريخية والسياسية والقانونية والإنسانية تجاه إيجاد حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ختاماً، أود أن أؤكد مجددا على الدعم الكامل لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير واستقلال دولته على ترابه الوطني، والقدس الشرقية عاصمتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): أقدم لبيرو ولكم، سيدي الرئيس، وافر الشكر على رئاستكم القديرة لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

تشهد منطقة الشرق الأوسط حاليا إحدى أصعب المراحل التي مرت بها وأكثرها تعقيداً. وفي الوقت نفسه، فهي أكثرها تطلباً وإلحاحاً لبذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات الجسيمة والأزمات التي تعصف بها. إن دوامة الصراعات والتطورات السياسية والأمنية للأزمات ما فتئت تجر المنطقة صوب المزيد من العنف وعدم الاستقرار. وقد تأخذنا إلى مستويات خطيرة لا تهدد الأمن الإقليمي فحسب، بل الأمن والسلم الدوليين. ومن جانب آخر، وللأسف، فإن الانقسام الحاصل في مجلس الأمن وعدم قدرته على تحمل مسؤولياته في إرساء الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط ما له إلا أن يذكي الصراعات القائمة ويقوض آفاق التسويات السياسية والدبلوماسية لهذه الصراعات.

وعلى الرغم من الانتصارات والنجاحات التي تحققت على أكثر من مستوى في مجابهة الجماعات الإرهابية ودحرها وتقويض قدراتها، فإن القضاء عليها بشكل كامل واجتثاثها من جذورها ما زال يحتاج المزيد من العمل الجماعي في إطار رؤية ومنهجية مشتركة. ونؤكد باستمرار على أن ضمان السلام والاستقرار في المنطقة مرتبط بحل عادل للقضية الفلسطينية، ولطالما أكدنا على مركزية هذه القضية. ونطالب المجتمع الدولي بأن يعطي أولوية قصوى للتوصل إلى حل شامل لها وفق قرارات الشرعية الدولية. إذ أنه لم تعد الحلول المؤقتة أو المجتزأة كافية أو مقبولة إذا أردنا أن ينعم الشرق الأوسط بالأمن والاستقرار المستدام.

إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية قد تسبب في معاناة، تفوق الوصف، للشعب الفلسطيني، الذي عانى ويعاني انتهاكات ممنهجة وسلب لحقوقه المشروعة، على مدار العقود الماضية. وهذا الاحتلال سيظل يولد العنف والكراهية ويقوض ما تبقى من فرص السلام. إن السلام العادل والشامل والدائم لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل بالكامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وهذه هي المعايير والثوابت التي لا يمكن التنازل عنها، وهي الكفيلة بحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

كما أن الإجماع والتوافق الدولي، لإنهاء هذا الصراع على أساس حل الدولتين، يؤكد أن هذه المعايير هي التي تضمن السلام الحقيقي. ونعيد التأكيد على أن السلام هو خيار عربي استراتيجي أكدنا عليه مرارا خلال رئاستنا لمؤتمر القمة العربي، خلال العام الماضي؛ وأكد عليه مؤتمر القمة العربي الأخير – قمة القدس – في المملكة العربية السعودية الشقيقة. وسنواصل، وأشقاؤنا في دولة فلسطين وأشقاؤنا في المملكة العربية السعودية، التي ترأس الدورة الحالية، بذل كل الجهود لتحقيقه ودعم جميع الجهود والمبادرات الدولية التي تهدف إلى إنقاذ حل الدولتين ودعم صمود أشقائنا الفلسطينيين لنيل حقهم في الحرية وإقامة دولتهم.

ويؤكد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأن عدم تنفيذ هذه القرارات سيشجع السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والتهرب من استحقاقات السلام والتزاماتها وفقا للقانون الدولي. ويدين الأردن بشدة الاعتداءات غير الشرعية وغير القانونية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصا انتهاكاتها المتكررة ضد المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، التي تشكل استفزازا واستهتارا بمشاعر المسلمين. لقد أكد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة على الصفة القانونية للقدس الشرقية كأرض محتلة، ورفض أي إجراءات إسرائيلية تهدف إلى تغيير هذه الصفة بأي شكل من الأشكال.

إن القدس هي مفتاح السلام في المنطقة. ونؤكد هنا على أهميتها للديانات السماوية الثلاث وعلى الحق الخالد للفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين فيها. وسنستمر في جهودنا للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، انطلاقا من الرعاية والوصاية الهاشمية

التاريخية على هذه الأماكن. فهي أمانة ومسؤولية تاريخية يعتز ويتشرف بحملها جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم.

كما ندين العنف غير المبرر الذي مارسته السلطة القائمة بالاحتلال تجاه الفلسطينيين العزل في قطاع غزة مؤخرا، الذين كان معظمهم من النساء والأطفال، في انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إذ أن التظاهر السلمي هو حق للفلسطينيين، ونؤكد هنا على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ضرورة إجراء تحقيق مستقل وشفاف حول أحداث غزة الأخيرة.

إن السلام لا يمكن أن يتحقق من خلال العنف والاضطهاد والقمع. فمن شأن هذا فقط أن يزيد من التطرف والإرهاب في المنطقة وأن يقوض آفاق السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. إن استمرار السكوت عن هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية واستخدامها القوة المفرطة تجاه المدنيين سيشجعها على القيام بالمزيد من الممارسات القمعية بحق الشعب الفلسطيني. ونؤكد هنا، على ضرورة حماية الشعب الفلسطيني من هذه الممارسات.

ويدعم الأردن توجه دولة فلسطين لطلب الحصول على وضع دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، انطلاقا من حق الشعب الفلسطيني بأن يكون له دولة بهذه الصفة الشرعية مثل باقي الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ونحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته كاملة في توفير الرعاية اللازمة للاجئين الفلسطينيين وتوفير الدعم السياسي والمالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لتمكينها من الاستمرار في خدماتها الإنسانية والاجتماعية لحين التوصل إلى حل عادل لقضيتهم على أساس قرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية.

وإذ يقدر الأردن المساهمات المالية السخية التي أعلنت عنها عدد من الدول في مؤتمر روما وفي مؤتمر القمة العربي في الظهران، فإن الوضع المالي للوكالة ما زال يشكل مصدر قلق بالنسبة لنا. إذ أن استمرار العجز في ميزانية الوكالة ستكون له تداعياته الخطيرة على الأوضاع الإنسانية والخدمات المقدمة لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، إذا لم يتم تداركه خلال الأشهر القادمة.

وفيما يخص لأزمة السورية، نجدد تأكيدنا على أنه لا يمكن تسوية هذه الأزمة إلا من خلال الحل السياسي، وفقا لمسار جنيف (بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعلى أساس مبادئ السيادة ووحدة الأراضي السورية، وبما يحقق طموحات مكونات الشعب السوري كافة. وقد دعم الأردن المبادرات الإقليمية والدولية، كمحادثات أستانا وفيينا وسوتشي في إطار إعادة تفعيل مسار جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة وليس كبديل عنه. كما تشكل اتفاقات التهدئة فرصة كبيرة يجب استثمارها لإنهاء الأعمال القتالية وإرساء الهدوء والأمن في سورية. ونؤكد على أن استمرار العنف والتوتر سيبعدنا عن الحل السياسي ويزيد من تعقيد الأزمة وينذر بموجة جديدة من النازحين واللاجئين. كما أنه سيعرقل الجهود الإنسانية التي تبذل يوميا لإيصال المساعدات إلى المدنيين والنازحين في كافة المناطق السورية المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

كما أن استمرار القتال سيخدم الجماعات الإرهابية ويمهد لها الطريق لإعادة بناء نفسها مرة أخرى، بعد الانتصارات والنجاح الذي تحقق في تقويض قدراتها وجهودها في سورية والعراق والمنطقة ككل، الأمر الذي سيكون لها تداعيات خطيرة على منظومة العلاقات الإقليمية والدولية. وهنا، نهنئ العراق الشقيق على انتصاراته ونؤكد دعمنا له في استكمال العملية السياسية لمشاركة مكونات الشعب العراقي كافة.

ويدين الأردن بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف كان، ويؤكد على ضرورة إجراء تحقيق دولي مستقل حول استخدام هذه الأسلحة، وأن تتم محاسبة الجناة

الذين يثبت تورطهم في استخدام السلاح الكيميائي. ونؤكد على أن اللجوء إلى مثل هذه الوسائل لا يخدم الحل السلمي للأزمة السورية ومن شأنه أن يفاقم من النزاع وأن يهدد بتقويض النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا، فإن ما يحدث من تدهور في أزمات المنطقة في الوقت الراهن، يفرض على المجتمع الدولي اتخاذ سلسلة من الخطوات والإجراءات لتهيئة مناخ سياسي مناسب يؤدي إلى تحقيق سلام في المنطقة لا يقوم على الطائفية أو التمييز العرقي أو عدم المساواة، بل سلام عادل يحقق طموحات شعوب المنطقة التي تتوق إلى الأمن والاستقرار، وخاصة الشباب الذين يشكلون النسبة الأعلى في مجتمعاتنا.

فواجبنا هو تهيئة البيئة المناسبة لتمكين جيل يساهم في بناء وازدهار الشرق الأوسط وما حوله، لا جيل ينجذب نحو التطرف العنيف والإرهاب. وأمامنا خيار واحد وهو اتخاذ خطوات حاسمة وعاجلة لإعادة بناء الثقة والتغلب على الانقسامات، فدعونا نعطي فرصة جادة لخيار السلام العادل والشامل والدائم، ودعونا نكثف جهودنا الدبلوماسية المشتركة في هذا الاتجاه.

فواجبنا تهيئة بيئة مناسبة لتمكين جيل يسهم في بناء وازدهار الشرق الأوسط وما حوله لا جيلا ينجذب نحو التطرف العنيف والإرهاب. وأمامنا خيار واحد، وهو اتخاذ خطوات حاسمة وعاجلة لإعادة بناء الثقة والتغلب على الانقسامات. فدعونا نعطي فرصة جدية لخيار السلام العادل والشامل والدائم، ودعونا نكثف جهودنا الدبلوماسية المشتركة في هذا الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): سيدي الرئيس، أود أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة الهامة، التي تأتي في ظل تزايد وتيرة التطورات والتحديات التي تشهدها منطقتنا، لإتاحة الفرصة لسماع المواقف المختلفة حول قضايا الشرق الأوسط الأكثر تعقيدا وحساسية.

كما نتقدم بالشكر للمنسق الخاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية القيمة.

وتبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية قيام المجتمع الدولي بدور أكبر لتنفيذ قراراته لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وتهيئة الظروف الإيجابية التي تتيح المزيد من الفرص لإنجاح التسويات السياسية، بما في ذلك توفير الحماية للشعوب المتضررة وإيقاف التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعادة قدرة الدول على حفظ سيادتها وأمنها واستقلالها.

وفي هذا السياق نعرب عن الأسف لما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة وتصاعد وتيرة الاحتجاجات مؤخرا وسقوط العديد من الضحايا. إن مملكة البحرين، إذ تجدد موقفها الثابت الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، لتؤكد على أن السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة لن يتحقق إلا بحل الدولتين، وانسحاب إسرائيل من كامل وكافة الأراضي العربية المحتلة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي هجروا منها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفق ما أكدته قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية. كما نؤكد على أن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ وإحدى قضايا الوضع النهائي، التي لن يحسم مصيرها إلا عن طريق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ووفقا للقوانين الدولية ذات الصلة وحل الدولتين، مطالبين بضرورة التوقف عن كل ما يتخذ من إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب بهدف تغيير وضع القدس، وهي تخالف القرارات الدولية وتعرقل جهود إرساء الأمن والسلم في المنطقة.

إن مملكة البحرين ملتزمة بأداء دورها في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من أجل تمكين الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي من القيام بكافة مهامها لبسط الأمن والتصدي للمليشيات الانقلابية، التي تقوم بتهديد أمن المدنيين واستقرارهم وزرع الفتنة الطائفية ونشر الإرهاب. كما ندعم التوصل إلى حل سلمي يرتكز على المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، منوهين هنا بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق مبعوث الأمين العام إلى اليمن، سعادة السيد مارتن غريفث. وتدين مملكة البحرين استمرار إطلاق المليشيات الانقلابية في اليمن المدعومة من إيران للصواريخ البالستية باتجاه المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتؤكد على وقوفها مع المملكة العربية السعودية ودعمها التام في ما تتخذه من إجراءات للدفاع عن أراضيها والحفاظ على أمنها واستقرارها.

وإزاء استمرار معاناة الشعب السوري الشقيق إلى يومنا هذا، بل وتفاقمها يوما بعد يوم، بالرغم من كافة الجهود المبذولة للتوصل إلى صيغة توافقية لحل سياسي شامل، فإن الأمر يفرض على الأسرة الدولية ضرورة الإسراع بإيجاد حل يرتضيه أبناء الشعب السوري ويستند إلى بيان جنيف ١ (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يحافظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها، ويمنع التدخلات الخارجية في شؤونها ويضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري الشقيق ويعيد إلى سورية أمنها واستقرارها ومكانتها لتنهض من جديد بمشاركة جميع أبنائها.

وختاما، فإن مملكة البحرين ستواصل العمل وبذل الجهود مع المجتمع الدولي من أجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة بيرو للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. ونعرب عن أحر تعازي وفد بلدنا في أعقاب الوفاة المحزنة لسفير كوت ديفوار وممثلها الدائم.

ونشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلي به ممثل العراق بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وبصفتنا الوطنية، يود وفدن بلدنا أن يتناول خمس نقاط رئيسية.

أولا، نؤكد مجددا على دعمنا لخطة السلام التي قدمها رئيس دولة فلسطين إلى المجلس في ٢٠ شباط/فبراير (انظر S/PV.8183). إن الخطة اقتراح بناء آخر باسم الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل على مدى سبعة عقود من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ونناشد جميع المعنيين إيلاء الاعتبار الواجب لخطة السلام، نظرا لأن الوضع الراهن بشأن القضية الفلسطينية غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه في إطار الحل القائم على وجود دولتين.

وثانيا، تشارك حكومة بنغلاديش وشعبها بالغ القلق من الحالة السائدة والتوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وندين قتل ما لا يقل عن ٤١ فلسطينيا أثناء المظاهرات السلمية منذ بدء مسيرة العودة الكبرى قبل أربعة أسابيع تقريبا. ونحث المجلس على توجيه رسالة قوية ولا لبس فيها ضد القتل غير المشروع والإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. ونشاطر الأمين العام الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في تلك الحوادث، وإلى امتثال إسرائيل،

الدولة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثالثا، لا نزال نصر على رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني على قطاع غزة، الذي أوجد حالة إنسانية متردية. ويجب عكس السياسات الاستفزازية والتدابير غير القانونية المتعلقة بالقدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك احتراما لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والرأي العام الدولي. ونعيد التأكيد على الأهمية القصوى للحفاظ قضية القدس الشرقية باعتبارها مسألة من مسائل الوضع النهائي في عملية السلام.

رابعا، تحث بنغلاديش المجلس على حمل إسرائيل على الوقف الفوري لمستوطناتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا نزال نشعر بالقلق حيال التجاهل التام للامتثال لأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب منح أولوية فورية لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي يعاني منذ عقود من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها الدولة المحتلة.

خامسا، نكرر شعورنا بالقلق من حالة عدم اليقين الطويلة الأمد التي يعاني منها الملايين من اللاجئين الفلسطينيين في عدد من البلدان المضيفة. ونؤكد من جديد على ضرورة كفالة التمويل الوافي والثابت والمستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وندعو الدول الأعضاء التي في وضع يسمح لها بتمكين الأونروا من الاضطلاع بولايتها بطريقة مجدية إلى أن تفعل ذلك.

وتؤكد بنغلاديش على أن الاستفزازات والإجراءات الانفرادية وتصعيد التوتر تتعارض كليا مع مسعانا المشترك لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. ونتوقع من المجلس إبداء وحدة الهدف من أجل إيجاد حلول سلمية وعادلة ودائمة لجميع النزاعات التي طال أمدها والحالات الإنسانية في المنطقة، بما في ذلك قضية فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية للإدلاء ببيان آخر.

السيد صفائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا اليوم لبعض البيانات المعادية لإيران والهستيرية من بعض الوفود. ودأبنا على سماع تلك البيانات مؤخرا ممن هم بحاجة ماسة إلى عدو وهمي من أجل بيع أسلحتهم المتطورة وممن رسخوا عمليات احتلالهم غير الشرعية واعتداءاتهم باستخدام تلك الأسلحة. وهو فعلا عمل قذر ولا علاقة له بتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأي مسرح سياسي – مثل الذي شهدناه صباح هذا اليوم داخل هذه القاعة وخارجها ومرارا وتكرارا من ممثل النظام الإسرائيلي – أن يغطي على السياسات العدوانية والتوسعية لذلك النظام أو سلوكه تجاه جارته، الذي يشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في المنطقة.

إن وجود إيران الاستشاري في سورية يأتي بناء على طلب الحكومة السورية وهو وجود مشروع لتقديمه المساعدة إلى الحكومة السورية لمكافحة كل الجماعات الإرهابية وفي نهاية المطاف القضاء على هذه الجماعات، ولا سيما تنظيم داعش، وغيره من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بهذه الجماعات. وهو يسعى أيضا لاستعادة وحدة ذلك البلد والتوصل إلى حل سياسي.

إننا نرفض رفضا قاطعا المزاعم الإسرائيلية بوصفها لا أساس لها ومحض افتراء. ومن المفارقة فعلا أن النظام الإسرائيلي – المعروف بفظائعه وسياساته للفصل العنصري وجرائم الحرب الموثقة توثيقا جيدا في مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، وبعدم امتثاله للعديد من قرارات الأمم المتحدة واحتلال أراضي شعب آخر لعقود عديدة – يمكن أن يسمح لنفسها بأن يتهم الآخرين بتلك الطريقة الشريرة. ومن المنافي للعقل أيضا أن يجرؤ النظام ذاته، مع سجله المعروف على نطاق واسع باستحداث وإنتاج وتخزين مختلف أنواع الأسلحة اللاإنسانية للدمار الشامل،

بما فيها الأسلحة النووية، على اتهام الآخرين زورا بمحاولة حيازة أسلحة مماثلة.

ونعتقد أن هذه المناقشة المفتوحة ينبغي أن تكرس لفلسطين. ولذلك السبب طلب وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة الثانية للرد على الاتهامات الباطلة أيضا التي وجهها ممثل المملكة العربية السعودية. إن ادعاءات السعودية التي لا أساس لها ضد إيران وسلوكها الاستفزازي والمزعزع للاستقرار في المنطقة تهدف إلى صرف انتباه المجتمع الدولي بعيدا عن الجرائم المنهجية والواسعة الانتشار التي ترتكبها، بما في ذلك دعمها للأيديولوجية التكفيرية الوهابية، التي تشكل مصدر الكثير من الأنشطة الإرهابية وتعود أصلا إلى المملكة العربية السعودية.

إن الحالة في اليمن مثال آخر على كون الحرب العدوانية التي تشنها المملكة العربية السعودية هي السبب الأساسي لتصعيد الأزمة. وجرت محاولات متعددة من جانب المعتدين، فضلا عن شركائهم في الحرب، للتغطية على جرائم الحرب المخزية التي يرتكبونها بإطلاق اتهامات باطلة ضد الآخرين. وتتابع الولايات المتحدة عملها المربح لتجارة الأسلحة في اليمن، في حين يعرض المسؤولون عن إيقاع أسوأ أزمة إنسانية في العالم نماذج لكيفية تسليم شيكاتهم المصرفية لمساعدة ضحايا فظائعهم هم أنفسهم. وقد أسفرت التدابير الذي اتخذها التحالف الذي تقوده السعودية والهجمات الجوية العشوائية التي شنها عن وقوع خسائر بأعداد كبيرة، بما في ذلك في صفوف النساء والأطفال، وتشريد الملايين وتوسيع نطاق الفقر والجوع في بلد فقير أصلا وعن زيادة كبيرة في الأمراض الوبائية. إن تلك التدابير السياساتية الطموحة والتوسعية، فضلا عن الحصار اللاإنساني واستخدام التهديد بالتجويع كأداة من أدوات الحرب، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي ينبغي التحقيق فيها بعناية ومحاكمة مرتكبيها على النحو الواجب.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل للإدلاء ببيان إضافي.

السيد ميتزاد (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد طلبت الكلمة لكي أعلق على بعض الملاحظات التي أُدلي بها هنا في وقت سابق اليوم.

وفي البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم أصر المراقب عن دولة فلسطين التي لها مركز مراقب على أن المظاهرات كانت سلمية تماما، وأن جميع التقارير التي تفيد عكس ذلك ”دعاية إسرائيلية“. فإما أن نعتقد أن زرع الأجهزة المتفجرة وتفجيرها والقذف بالحجارة وقنابل المولوتوف ومحاولة اختراق السياج شكل من أشكال الاحتجاج السلمي، أو أن الممثل يتعمد تجاهل الوقائع التي قدمها أيضا في وقت سابق اليوم المنسق الخاص في إحاطته الإعلامية.

أما بالنسبة لبوليفيا، وكما كان متوقعا، فإن الممثل مرة أخرى أدلي أمام المجلس ببيان غير صحيح بكل بساطة. وكما أشرت في المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الشرق الأوسط (S/PV.8167)، فإن بوليفيا بالرغم من أنها شغلت مقعدا في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لم يتصل بنا ممثلها ولو مرة واحدة لمناقشة النزاع. ونحن الآن في نيسان/أبريل ٢٠١٨، ولا يزال لم يجر أي اتصال.

وأما بالنسبة للبيان الذي أدلت به هنا في وقت سابق اليوم سفيرة لبنان، فإن حزب الله المعترف به دوليا كمنظمة إرهابية، يضطلع بدور علني ونشط وبارز في الحكومة اللبنانية. والنتيجة هي نشر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صاروخ على حدودنا الشمالية في حين تؤدي مخالب حزب الله الدموية والمتعصبة إلى اقتراب النزاع منا اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الأثناء، لا يزال لبنان الذي افترض أنه يلقي المحاضرات على إسرائيل عن حقوق الإنسان، يواصل ارتكاب التمييز الرسمي والمنهجي ضد المواطنين اللبنانيين من أصل فلسطيني، ومنعهم من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وفرص العمل. وهناك، للأسف، معنى جديد لعبارة ”أرز لبنان“ – وهو

المسؤولون اللبنانيون غير المسؤولين الذين يتنازلون عن السيطرة لحزب الله وإيران ويبذرون بذور النزاع في المستقبل.

وإذ أنتقل من حزب الله إلى أسياده، فإن إيران، جمهورية إيران الإسلامية، هي الدولة الراعية للإرهاب الرائدة في العالم. إن جميع الحاضرين في القاعة يعلمون جيدا أن الأسلحة الإيرانية الصنع والمقدمة من إيران تؤجج النزاعات وتشجع الإرهاب في سورية ولبنان، وكما أفاد أحدث تقارير فريق الخبراء، واليمن. وتنتهك أنشطة إيران قرارات متعددة، وعلى نحو ما يقوله للعالم باستمرار المسؤولون الإيرانيون، فإنهم يحلمون باليوم حيث يتمكنون من تدمير إسرائيل. وقد قمنا مرارا وتكرارا بتزويد المجلس بأدلة عن أنشطة إيران الشريرة والخطرة في جميع أرجاء المنطقة، ولا سيما في سورية. وعلى المجتمع الدولي التزاما أخلاقيا باتخاذ إجراءات ملموسة ضد من يصرون على تغذية أعمال العنف، وتشجيع الإرهاب وبذل قصارى جهدهم من أجل تقويض السلام والأمن العالميين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.